



التقرير السنوي 2018

شركاء في التنمية الصناعية

بنك الكويت الصناعي ش.م.ع.







حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت





سَمُو السَّيْح / نَوَافُ الْعَمَدُ الْجَابِرُ الرَّصْبَاءُ
وَلِيَّ الْعَهْدِ





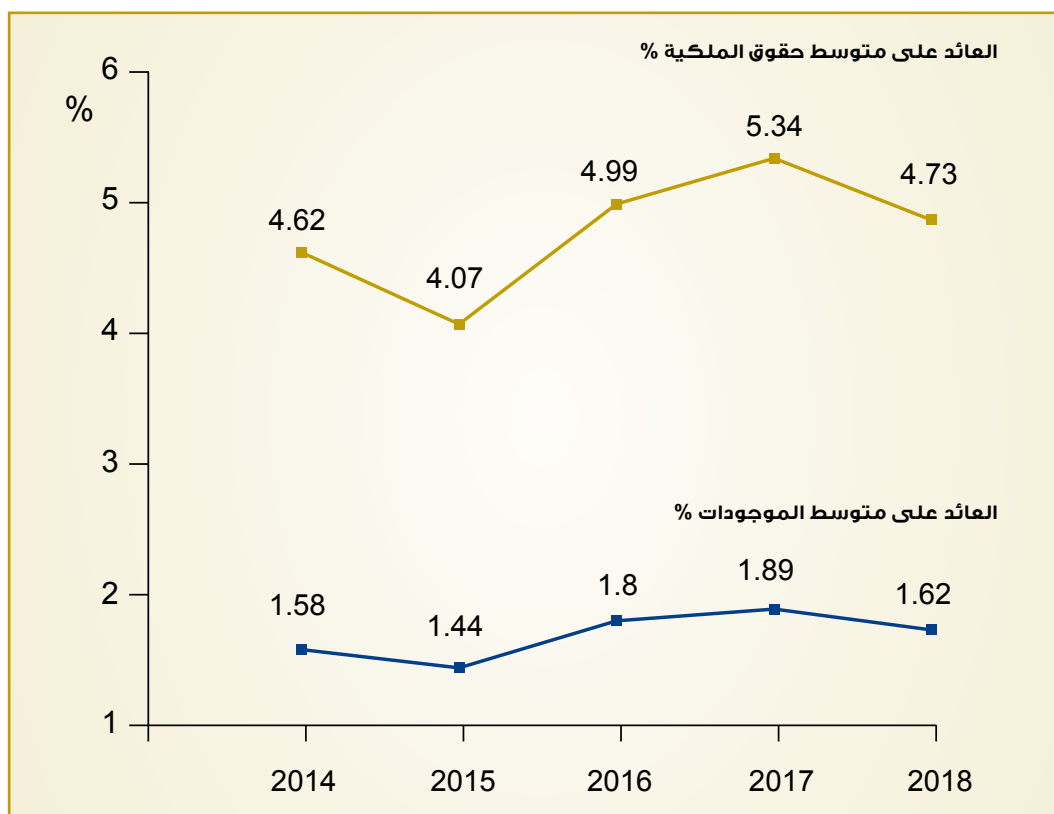
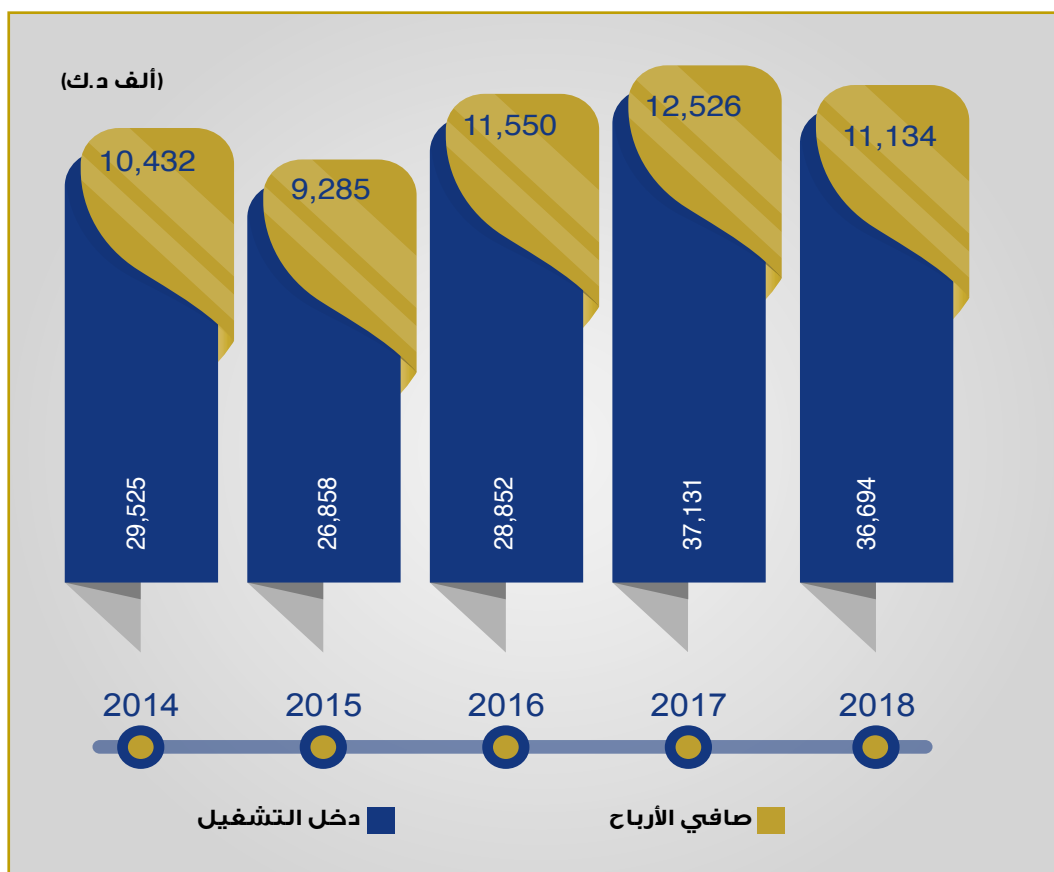
سَمُو السَّيِّحُ / جَابِرُ الْمُبَارَكِ الْحَمْدُ الْجَابِرُ الصَّبَا
رَئِيسُ مَجْلِسِ الْوُزَرَاءِ

الصفحة	المحتويات
11	المؤشرات المالية
12	كلمة رئيس مجلس الادارة
14	مجلس الادارة
25	بنك الكويت الصناعي .. أهدافه ومصادر تمويله
27	تطورات الاقتصاد الكويتي لعام 2018
33	تقرير ادارة البنك لعام 2018
43	تقرير الحوكمة
49	تقرير إفصاحات إدارة المخاطر 2018
82	تقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية المجمعة
139	دليل البنك





أنشئ بنك الكويت الصناعي في أواخر عام 1973 بمبادرة من حكومة دولة الكويت وتعاون القطاع الخاص، وهو بنك متخصص يهدف الى دعم وتشجيع الصناعة في الكويت. ويوفر البنك تمويلا ميسرا متوسطا وطويل الاجل لإنشاء المشروعات الصناعية وتوسيعها وتحديثها في الكويت، كما يقدم البنك تسهيلات ائتمانية متعددة في شكل تمويل تجاري لسد احتياجات رأس المال العامل، ويوفر العديد من الخدمات المصرفية الاخرى للصناعة والصناعيين.





مؤشرات بنك الكويت الصناعي

المؤشرات المالية					(ألف دينار كويتي)
2018	2017	2016	2015	2014	
17,250	17,374	15,651	13,473	13,558	صافي إيرادات الفوائد
3,860	4,618	4,846	4,348	4,604	أتعاب وعمولات
11,134	12,526	11,550	9,285	10,432	صافي الأرباح
699,405	671,271	656,301	624,028	668,003	إجمالي الموجودات
170,660	185,697	144,263	142,590	141,805	القروض الصناعية (صافي)
161,935	159,742	159,870	126,814	120,930	التمويل التجاري (صافي)
462,881	436,651	422,053	395,752	439,525	إجمالي المطلوبات
236,524	234,620	234,248	228,276	228,478	حقوق الملكية
1.62	1.89	1.8	1.44	1.58	العائد على متوسط الموجودات %
4.73	5.34	4.99	4.07	4.62	العائد على متوسط حقوق الملكية %
28.45	37.31	33.97	35.28	32.70	نسبة التكلفة الى الدخل %

الالتزام بقروض صناعية		
المتراكم 1974 - 2018	خلال عام 2018	
1,089	17	عدد المشروعات
2,207,730	20,075	التكلفة الكلية للمشاريع (ألف دينار كويتي)
1,245,598	12,283	تمويل بنك الكويت الصناعي (ألف دينار كويتي)

ثبتت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني في عام 2018 درجة التصنيف الائتماني لبنك الكويت الصناعي كالتالي: الائتمان طويل المدى : "A+" الائتمان قصير المدى "F1" والنظرة المستقبلية "مستقرة".



كلمة رئيس مجلس الادارة



بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس الادارة، يطيب لي أن أقدم التقرير السنوي لبنك الكويت الصناعي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

مع نهاية العام 2018، يكون بنك الكويت الصناعي قد أتم السنة الخامسة بعد العقد الرابع من مسيرته منذ مباشرة نشاطه الفعلي عام 1974، حقق خلالها انجازات كبيرة في دعم التنمية الصناعية في دولة الكويت، وتميز بعمله كمؤسسة مالية تنموية في تحقيق متطلبات التنمية والوفاء بالتزاماته المالية وتعزيز النمو والربحية في نشاطه. فقد وفر خلال مسيرته التمويل الميسر لنحو 1089 مشروعاً صناعياً بقروض صناعية طويلة الاجل بلغ اجمالي الالتزامات فيها نحو 1.25 مليار د.ك، بالإضافة الى توفير التسهيلات المصرفية المتنوعة لعملائه، وتقديم الاستشارات وترويج المشروعات الصناعية الواعدة للصناعيين.

لقد شهد العام 2018 تقلبات في الانشطة الاقتصادية الاقليمية نتيجة التحديات الجيوسياسية في المنطقة وعدم الاستقرار في اسعار النفط، مما ترتب عليه بطء النمو الاقتصادي في دولة الكويت. فالمؤشرات الاقتصادية تشير الى تواضع النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الى نسبة 2.3 % مع نهاية العام 2018، كما ان التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك المحلية قد سجلت ارتفاعاً نسبته حوالي 4.2 % في عام 2018 مقارنة بالعام الماضي. كما أن نصيب التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من البنوك المحلية قد بلغ حوالي 2 مليار د.ك مع نهاية العام 2018 مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته حوالي 6.3 % مقارنة مع بيانات العام الماضي.

وبفضل الاحتياطات المالية العالية لدولة الكويت والايادات النفطية الجيدة، ثبتت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند مرتبة AA مع نظرة مستقبلية مستقرة لعام 2018.

لقد استمر بنك الكويت الصناعي خلال العام 2018 في تنفيذ خطته الاستراتيجية الخامسة للسنوات (2018-2020) والتي تهدف الى تعزيز دور البنك في دعم التنمية الصناعية والنمو في تمويل المشروعات الصناعية والتوسع في نطاق أنشطته وتحسين خدماته التي يقدمها للعملاء والانتها من تحديث أنظمتها الآلية المصرفية.

وسعى البنك خلال العام 2018 في جهوده لتحقيق أهدافه والنتائج الجيدة، فبالرغم من تباطؤ النشاط في القطاع الصناعي والاقتصاد المحلي الذي شكل تحدياً على استراتيجية البنك في التوسع والنمو، الا أن البنك

تمكن من المحافظة على أدائه وتصنيفه العالي، إذ ثبتت وكالة التصنيف الائتماني العالمية فيتش تصنيف بنك الكويت الصناعي عند (A+) للجدارة الائتمانية طويلة المدى وعند (F1) للائتمان قصير المدى مع نظرة مستقبلية مستقرة.

واستمر البنك في دعم التنمية الاقتصادية من خلال ادارة ثلاث محافظ مالية متخصصة نيابة عن الحكومة، حيث قدم من خلال محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة التمويل وفق احكام الشريعة الاسلامية الى أنشطة الكويتيين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فقد وافقت على تمويل 206 مشروعاً خلال عام 2018، بلغ تمويل المحفظة نحو 17.5 مليون د.ك. وتمثل نسبة 77 % من اجمالي التكلفة. كما قدمت محفظة التمويل الزراعي خلال العام التمويل لـ (54) مشروعاً للأنشطة الزراعية والانتاج الحيواني والاسماك بلغ اجماليها نحو 4.1 مليون د.ك. ووفرت محفظة تمويل الصناعة وفقاً للشريعة الاسلامية التمويل للمشروعات الصناعية بلغ اجماليها هذا العام حوالي 1.5 مليون د.ك.

وتكشف نتائج البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الصناعي لعام 2018 عن أدائه الثابت وتحقيق النمو في إجمالي الأصول بنسبة 4.2 % حيث بلغ 699.4 مليون د.ك في نهاية العام 2018 مقارنة مع 671.3 مليون د.ك في عام 2017. وبلغ صافي رصيد المحفظة الائتمانية 332.6 مليون د.ك في نهاية العام 2018، مسجلاً انخفاضاً نسبته 3.7 % عن رصيد العام الماضي. وبلغ إجمالي الإيرادات 36.7 مليون د.ك مع نهاية العام 2018 بانخفاض نسبته 1 %، مقارنة مع 37.1 مليون د.ك لعام 2017. وقد حقق البنك النمو في صافي الربح قبل المخصصات بنسبة 10.7 %، حيث بلغ 25.8 مليون د.ك في نهاية العام 2018 مقارنة مع 23.3 مليون د.ك لعام 2017. وبعد أخذ المخصصات الاحترازية اللازمة، تمكن البنك من تحقيق صافي ربح قدره 11.13 مليون د.ك في نهاية العام 2018.

وفي الختام، يتقدم بنك الكويت الصناعي بوافر الشكر والعرفان الى حضرة صاحب السمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد، وسمو رئيس مجلس الوزراء على رعايتهم الكريمة واستمرار مساندتهم التي كان لها الأثر البالغ في دعم أداء البنك ونجاحه.

كما أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني الى كل من السيد وزير المالية والسيد محافظ بنك الكويت المركزي على توجيحاتهم ومساعدتهم المستمرة ليحتل البنك مكانه اللائق. كما أتقدم بخالص الشكر للزملاء أعضاء مجلس الادارة على تعاونهم ومساهماتهم في تحقيق أهداف البنك، وكذلك الى جميع العاملين بالبنك على جهودهم وإخلاصهم في أداء مسؤولياتهم والتي مكنت البنك من تحقيق رسالته، كما أتقدم بالشكر الى السادة العملاء والمؤسسات الزميلة على تعاونهم المستمر.

والله ولي التوفيق،،

مصعب سالم النصف

قز

مجلس الإدارة

السيد / مصعب سالم النصف

رئيس مجلس الادارة (اعتباراً من 2018/5/31)
ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار

رئيس المدراء العامين لشركة النصف الكهريائية
وشركة سالم محمد النصف للمقاولات العامة للمباني (2002)
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت
عضو مجلس الأمناء - معهد الكويت للأبحاث العلمية
عضو مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة
عضو مجلس ادارة اتحاد مصارف الكويت
حاصل على شهادة بكالوريوس تخصص محاسبة (1998)



السيد / صلاح محمد الكليب

نائب رئيس مجلس الادارة (اعتباراً من 1995/5/2)
ممثلاً عن شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية

حاصل على شهادة بكالوريوس علوم تخصص هندسة ميكانيكية (1977)



السيد / أنور بدر الغيث

عضو مجلس ادارة (اعتباراً من 2017/6/6)
ممثلاً عن بنك الكويت المركزي

المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والاعمال المصرفية- بنك الكويت المركزي (2016)
حاصل على شهادة بكالوريوس تخصص محاسبة (1997)



السيد / خالد حسين الشطي

عضو مجلس ادارة (اعتباراً من 2017/6/6)
ممثلاً عن البنك الاهلي الكويتي

الرئيس التنفيذي- شركة فير العقارية (2011)
عضو مجلس ادارة شركة أهلي كابيتال للاستثمار
حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة اعمال- تخصص تمويل (1988)



السيد / خالد عبد الله الفضالة

عضو مجلس ادارة (اعتبارا من 2014/12/23)
ممثلا عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

نائب المدير العام للشؤون التأمينية - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (2014)
رئيس مجلس ادارة شركة وفرة العقارية
عضو مجلس الامناء- صندوق البترول.
حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة اعمال - تسويق (1982)



السيد / مشعل عبد العزيز العثمان

عضو مجلس ادارة (اعتبارا من 2017/6/6)
ممثلا عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

نائب المدير العام لشؤون الاستثمار والعمليات - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (2018)
عضو مجلس ادارة شركة وفرة انترفست
حاصل على شهادة بكالوريوس علوم- تسويق تخصص مساند دراسات دولية (1996)



السيدة/ بسمة أحمد الفارسي

عضو مجلس ادارة (اعتبار من 2018/5/10)
ممثلة عن الهيئة العامة للاستثمار

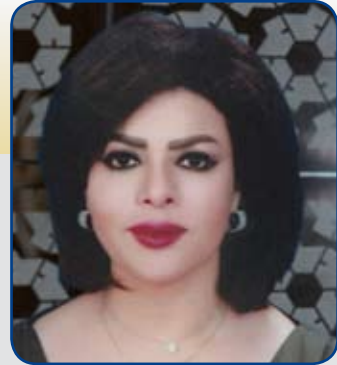
مدير استثمار - ادارة المساهمات الهيئة العامة للاستثمار (2018)
حاصلة على شهادة بكالوريوس نظم معلومات ادارية (2003)



السيدة/ رشا فهد الأمير

عضو مجلس ادارة (اعتبار من 2018/5/10)
ممثلة عن الهيئة العامة للاستثمار

مدير وحدة ادارة المحافظ - ادارة الأصول الهيئة العامة للاستثمار (2017)
عضو مجلس ادارة الشركة الكويتية المصرية للاستثمار
حاصلة على شهادة بكالوريوس علوم تخصص حاسب آلي (1994)



السيدة/ الجازي علي المشوط
عضو مجلس ادارة (اعتبار من 2018/9/12)
ممثلة عن الهيئة العامة للاستثمار



أخصائي أمين حفظ السندات- ادارة محاسبة الاستثمار الهيئة العامة للاستثمار (2010)
حاصلة على شهادة بكالوريوس علوم تخصص هندسة ميكانيكية (2001)

السيد / طلال جاسم الخرايفي
عضو مجلس ادارة (اعتبار من 2016/7/11 لغاية 2018/12/13)
ممثلا عن الشركة الكويتية لصناعة الانابيب والخدمات النفطية



رئيس مجلس الادارة- النادي العلمي (2018)
عضو في غرفة تجارة وصناعة الكويت.
حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية تخصص تسويق (1998)

الشيخ/ ناصر دعيج الصباح
عضو مجلس ادارة (اعتبارا من 2017/6/6 لغاية 2018/9/11)
ممثلا عن الهيئة العامة للاستثمار



مستشار قانوني - الهيئة العامة للاستثمار (2010)
حاصل على شهادة بكالوريوس آداب- علاقات دولية (1995) و بكالوريوس حقوق (2001)

السيد / أسامة عثمان الفريح
عضو مجلس ادارة (اعتبار من 2015/07/05 لغاية 2018/05/09)
ممثلا عن الهيئة العامة للاستثمار



مدير استثمار أول ادارة المساهمات الهيئة العامة للاستثمار (2013)
عضو مجلس ادارة الخطوط الجوية الكويتية
حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة اعمال (1997).

اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

المسؤوليات العامة

- يتحمل مجلس الادارة المسؤولية الشاملة عن البنك، وبما يشمل وضع الاهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر ومعايير الحوكمة، وكذلك مسؤولية الاشراف على الادارة التنفيذية للبنك، بما في ذلك الرئيس التنفيذي.
- ويتحمل مجلس الادارة المسؤولية الكاملة عن أعمال البنك وعن سلامته المالية والتأكد من تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية والتشريعية الأخرى والحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والاطراف أصحاب المصالح، والتأكد من أن ادارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القانون والتعليمات النافذة والسياسات والاجراءات الداخلية للبنك.

اجتماعات مجلس الإدارة

أسماء الأعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد / مصعب سالم النصف (عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2018/05/10 وتم انتخابه رئيساً في 2018/05/31)	11	7
السيد / صلاح محمد الكليب (اعتباراً من 1995/5/2)		10
السيد / اسامه عثمان الفريح (لغاية 2018/05/09)		3
السيدة / الجازي علي المشوط (اعتباراً من 2018/09/12)		3
السيد / أنور بدر الغيث (اعتباراً من 2017/6/6)		7
السيدة / بسمة أحمد الفارسي (اعتباراً من 2018/05/10)		6
السيد / خالد حسين الشطي (اعتباراً من 2017/6/6)		10
السيد / خالد عبدالله الفضالة (اعتباراً من 2014/12/23)		8
السيدة / رشا فهد الأمير (اعتباراً من 2018/05/10)		6
السيد / طلال جاسم الخرافي (لغاية 2018/12/13)		4
السيد / مشعل عبدالعزيز العثمان (اعتباراً من 2017/6/6)		10
الشيخ / ناصر دعيج الصباح (لغاية 2018/09/11)		3

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة الحوكمة:

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بنظام الحوكمة الرشيدة للبنك ؛ بما في ذلك وضع مجموعة من المبادئ الإرشادية للحوكمة ، وإعداد وتحديث دليل الحوكمة للبنك ومتابعة التقيّد به من الأطراف المعنية، وتزويد مجلس الإدارة بتقارير عن ذلك.



أسماء الاعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد/ صلاح محمد الكليب	2	1
السيد/ خالد عبدالله الفضالة		2
السيد/ أسامه عثمان الفريح		1
السيد/ أنور بدر الغيث		2
السيدة / رشا فهد الأمير		1
السيد / طلال جاسم الخرافي		2
- رئيس اللجنة (اعتبارا من 2018/05/31)		
- نائب رئيس اللجنة		
- عضو اللجنة (لغاية 2018/05/09)		
- عضو اللجنة		
- عضو اللجنة (اعتبارا من 2018/05/31)		
- عضو اللجنة (لغاية 2018/12/13)		

لجنة التدقيق:

- يتمثل دور لجنة التدقيق في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤوليته الرقابية ، لصالح المساهمين وغيرهم ، والمرتبطة بما يلي :
- نزاهة البيانات المالية للبنك.
 - الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية والإفصاحات.
 - أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية و المالية.
 - وظيفة التدقيق الداخلي (بما في ذلك المسؤوليات والميزانية التقديرية).
 - التدقيق السنوي المستقل للبيانات المالية.
 - تقييم أداء المدققين الخارجيين والداخليين.
 - التزام البنك بالقواعد القانونية والتعليمات الرقابية.

أسماء الاعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد/ طلال جاسم الخرافي	5	5
السيدة / رشا فهد الأمير		4
السيدة / بسمة أحمد الفارسي		4
الشيخ / ناصر دعيج الصباح		2

لجنة الترشيحات والمكافآت:

يتمثل دور لجنة الترشيحات والمكافآت في معاونة مجلس إدارة البنك في الوفاء بمسؤولياته الرقابية المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة، وتقديم اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة بشأن المرشحين للعمل في لجان المجلس المختلفة، كما تعمل على توفير الضمانات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بفعالية ونزاهة سياسة منح المكافآت وممارسات البنك في هذا الصدد، وضمان ملائمة سياسة وآلية منح المكافآت مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

أسماء الاعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد / صلاح محمد الكليب - رئيس اللجنة	4	4
السيد / خالد حسين الشطي - نائب رئيس اللجنة		3
السيدة / الجازي علي المشوط - عضو اللجنة (اعتبارا من 2018/09/25)		1
السيدة / بسمة أحمد الفارسي - عضو اللجنة (اعتبارا من 2018/05/31)		2
السيد / مشعل عبدالعزيز العثمان - عضو اللجنة		2
الشيخ / ناصر دعيح الصباح - عضو اللجنة (لغاية 2018//11/09)		1

لجنة ادارة المخاطر:

يتمثل دور لجنة ادارة المخاطر في تقديم المشورة لمجلس ادارة البنك للوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بموضوعات المخاطر الحالية والناشئة واستراتيجيات وحدود المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك المصرفية والائتمانية بما في ذلك المحفظة الاستثمارية. وتكون لجنة المخاطر مسؤولة عن مراقبة تنفيذ الإدارة العليا لاستراتيجية البنك فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

أسماء الاعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد / خالد عبدالله الفضالة - رئيس اللجنة	4	4
السيد / مشعل عبدالعزيز العثمان - نائب رئيس اللجنة (لغاية 2018/05/30)		0
السيدة / الجازي علي المشوط - عضو اللجنة (اعتبارا من 2018/09/25)		1
السيد / خالد حسين الشطي - عضو اللجنة		4
الشيخ / ناصر دعيح الصباح - عضو اللجنة (اعتبارا من 2018/05/31 ولغاية 2018/09/11)		0



لجنة التمويل والاستثمار:

يتمثل دور لجنة التمويل والاستثمار في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بنشاط الإقراض الصناعي والتجاري والنشاط الاستثماري للبنك.

أسماء الاعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد / مصعب سالم النصف - رئيس اللجنة (اعتبارا من 2018/05/31)	4	4
السيد / صلاح محمد الكليب - نائب رئيس اللجنة		3
السيد / مشعل عبدالعزيز العثمان - عضو اللجنة (اعتبارا من 2018/05/31)		3



تمهيد

إن القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد و بنك الكويت المركزي و تنظيم المهنة المصرفية والقواعد والتعليمات الصادرة إلى البنوك في شأن ممارسة هذه البنوك لأنشطتها المختلفة بما فيها التعليمات الخاصة بالحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي في شهر يونيو 2012، فضلا عن عقد التأسيس والنظام الأساسي والسياسات الداخلية للبنك، كلها تتضمن الضوابط والأسس اللازمة لحماية حقوق أصحاب المصالح، وبخاصة المدعين والمقترضين و المساهمين. وهذا يهدف إلى حماية المراكز المالية للبنوك و تفعيل دورها في خدمة المجتمع وعملية التنمية الإقتصادية. إن تحقيق النجاح النهائي للبنك هو نتيجة عمل مشترك من عدة أطراف منهم المدعون والمقترضون والموظفون والمستثمرون و غيرهم ممن لديهم علاقات تعامل مع البنك.

الهدف من هذه السياسة

تهدف هذه السياسة إلى التأكد من تحقيق بنك الكويت الصناعي («البنك») لما يلي:

- حماية حقوق مساهميه بما في ذلك حقوق الأقلية من المساهمين و كذلك حقوق أصحاب المصالح المختلفة في البنك.
- توفير معلومات دقيقة ومنتظمة عن البنك ومركزه المالي و كبار مساهميه.
- تشجيع المساهمين على المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العمومية و احترام حقوقهم بموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والقوانين السائدة بما فيها قانون الشركات.
- تقديم الإفصاحات إلى المساهمين والجهات الرقابية والجمهور في مواعييدها المقررة طبقا لمتطلبات الجهات الرقابية المختلفة و القوانين ذات الصلة.
- توفير السبل الملائمة لتمكين المساهمين وأصحاب المصالح من الإبلاغ عن أي أمور تتطوي على تجاوز لحقوقهم من البنك واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة حيثما يتطلب الأمر.
- وضع الضوابط اللازمة و السياسات و الإجراءات الكفيلة بتطبيق هذه السياسة.

بدء العمل بالسياسة

تدخل هذه السياسة حيز التطبيق اعتبارا من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة.

تعريف

المساهمين

المساهم هو من يملك سهما واحدا أو أكثر من أسهم البنك، ويسمى أيضا «حامل السهم». ويجب على كل مساهم تسجيل اسمه/اسمها في السجل المخصص لدى البنك، ويمكنه الحصول على شهادة موقعة بالأسهم التي يملكها / تملكها.

أصحاب المصالح

يكون من اصحاب المصالح أي شخص أو جهة لها علاقة بالبنك . ويشمل أصحاب المصالح بالبنك، المودعين و المساهمين و الدائنين و العملاء و الموردين و الموظفين و المجتمع و البيئة المحيطة و غيرها من الأطراف ذات الصلة.

الحقوق الأساسية للمساهمين وأصحاب المصالح

المساهمون

- حق الاطلاع و المشاركة في القرارات المتعلقة بتعديل عقد تأسيس والنظام الأساسي للبنك و كذلك القرارات المتعلقة بالمعاملات غير العادية التي يمكن ان تؤثر على مستقبل البنك أو نشاطه كالاندماج أو بيع نسبة كبيرة من أصوله أو التخلي عن الشركات التابعة.
- حق المشاركة في الاجتماعات وابداء الملاحظات و التوصيات (إن وجدت) بخصوص اية تحسينات مطلوبة.
- حق المساهمة في عملية اتخاذ القرار على أية تغييرات جذرية تجري في البنك.
- حق التعبير عن الرأي بخصوص تعيين أعضاء مجلس الإدارة.
- حق الحصول على معلومات دقيقة وشاملة ومفصلة وكافية ومنتظمة لأغراض تقييم الإستثمارات و اتخاذ القرارات السليمة.
- حق استلام العائد على الأسهم و كذلك المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية.

أصحاب المصالح

- حق الحصول على معاملة تضمن العدالة و المساواة.
- حق الحصول على إفصاحات مباشرة و واضحة للمعلومات ذات الصلة.

الواجبات والمسؤوليات

مجلس الإدارة

- يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أمام المساهمين وأصحاب المصالح بالبنك.
- يجب على مجلس الإدارة أن يكفل الإنصاف والمساواة في المعاملة مع جميع المساهمين؛ بمن فيهم الأقلية واعطائهم الفرصة لسؤال مجلس الإدارة وتصويب أي مخالفات تحرمهم من ممارسة حقوقهم .
- يضمن مجلس الإدارة أن يركز نظام وسياسات البنك والاجراءات المتبعة لديه على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح بحسب القوانين والنظم والتعليمات ذات الصلة وإقرار حقهم في تصويب أي انتهاك لحقوقهم و ذلك تماشياً مع القوانين ذات الصلة.
- يجب على مجلس الإدارة الإشراف على أداء الرئيس التنفيذي والإدارة العليا لضمان إدارة العمليات اليومية للبنك على أساس من الكفاءة المهنية و الأخلاقية، والحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح على المدى الطويل.
- يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية كاملة عن حماية المصالح المشروعة للمساهمين ولأصحاب المصالح من خلال التأكيد على أن أعمال البنك تدار بحرص وسليمة مالياً.
- يجب على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن جميع المخاطر التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك، وبخاصة المساهمين وأصحاب المصالح ، تدار على نحو سليم .
- يتعين على مجلس الإدارة التأكيد على أن دوره لا يقتصر فقط على الربحية، ولكنه يأخذ أيضاً في الاعتبار بآثار المخاطر على مصالح المودعين و الإستقرار المالي للبنك.
- يجب على المجلس تشجيع المساهمين على المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العمومية وعلى التصويت مع أو ضد أي مقترح يطرح أثناء هذه الاجتماعات . ويشمل ذلك بغير حصر :
 - إخطار المساهمين بميعاد وتاريخ وجدول الأعمال للجمعية العمومية وذلك قبل الاجتماع بوقت كاف، وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت. ويجب فضلاً عن ذلك أن يتم النشر عن مكان وزمان الاجتماع بشكل علني وفقاً لما تنص عليه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.
 - الإفصاح عن هيكل رأس المال أو أي ترتيبات يمكن أن يترتب عليها سيطرة لبعض المساهمين على البنك.
 - تمكين المساهمين من الاطلاع ومراجعة محاضر اجتماعات الجمعية العمومية.
 - إعداد بيان بالجزاءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها على البنك خلال السنة المالية طبقاً للمادة (85) من القانون رقم (32) لسنة 1968 . ويجب تلاوة هذا البيان بمعرفة رئيس مجلس الإدارة في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية.
- وعلى مجلس الإدارة أن يضمن وجود نظام للإفصاح بالبنك ، فعال وعلى كفاءة لتمكين المساهمين و اصحاب المصالح من مراقبة أداء البنك و إدارته و ممارسة حقوقهم.



رئيس مجلس الإدارة

- رئيس مجلس الإدارة هو المتحدث الرئيسي عن المجلس ويمثل المجلس أمام المساهمين وأصحاب المصالح.
- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المساهمين و يتأكد من أنه تم احاطة المساهمين وأصحاب المصالح بشكل كاف وسليم بالمعلومات عن أداء البنك و تزويدهم على نحو منتظم بالمعلومات ذات الصلة.
- على رئيس مجلس الإدارة التأكد من أن البنك لديه معايير سليمة للحوكمة من أجل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.
- على رئيس مجلس الإدارة التأكد من تنظيم اجتماعات المساهمين بفعالية و كفاءة وذلك بمساعدة أمين سر المجلس.
- على رئيس مجلس الإدارة التأكد من أن إدارة البنك على دراية بالأمور التي من شأنها أن تثير قلق المجلس أو أصحاب المصالح الآخرين .

الرئيس التنفيذي

- يعمل الرئيس التنفيذي على تعزيز ثقافة مؤسسية عالية الأداء داخل البنك بما يحفز الممارسات الأخلاقية ويشجع على احترام مبادئ النزاهة والمحاسبة الفردية و المسؤولية الاجتماعية.
- يتحقق الرئيس التنفيذي من أن جميع عمليات وأنشطة البنك تتم وفقا للقوانين واللوائح المطبقة وحسب النظام الأساسي للبنك والممارسات السليمة للعمل وفقا للسياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- يقوم الرئيس التنفيذي بالتأكد على أن اصول البنك يتم الحفاظ عليها على النحو المناسب وأنه يتم إبقاء قيمتها عند أمثل مستوى لما فيه أقصى مصلحة للمساهمين .
- يضع الرئيس التنفيذي أليات إعداد و رفع التقارير إلى مجلس الإدارة بما يكفل الشفافية والشمولية وتغطية كافة أنشطة ونتائج أداء البنك.

المدقق الخارجي

يقوم المدقق الخارجي بمساعدة المساهمين من خلال التأكيد على دقة وصحة البيانات المالية للبنك.

الإفصاحات

يجب على البنك تقديم كافة الإفصاحات المبينة في سياسة البنك للإفصاح.

تحديث السياسة

يقوم مجلس الإدارة سنويا بمراجعة سياسة حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح و إدخال ما يعتبر لازما من تعديلات.

بنك الكويت الصناعي... أهدافه ومصادر تمويله

1 - أهداف البنك :

تأسس بنك الكويت الصناعي في أواخر عام 1973 بمبادرة من الحكومة الكويتية التي شاركت فيه ممثلة بوزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتعاون القطاع الخاص ممثلاً بالبنوك التجارية وشركات التأمين وبعض المؤسسات الصناعية الكبيرة ، ويهدف البنك إلى تشجيع التنمية الصناعية في الكويت عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في تطوير استراتيجية طويلة المدى للتنمية الصناعية في الكويت وتحديد أفضل القطاعات ومجالات النشاط الصناعي التي تتلاءم مع الظروف والضوابط المحلية لهذه التنمية.
 - المبادرة إلى تأسيس المشروعات الصناعية في القطاعات الصناعية التي يؤمل أن تتحقق فيها أفضل النتائج .
 - المشاركة الفعالة في ملكية مشاريع جديدة فضلاً عن منحها القروض لأجل متوسطة وطويلة، وكذلك إقراض مشاريع توسعة الصناعات القائمة وتحديثها.
 - تقديم مختلف الخدمات المصرفية للصناعة والصناعيين بالكويت .
 - تمويل المشروعات الصناعية خارج الكويت وبخاصة في منطقة الخليج ولاسيما المشروعات التي تنطوي على مساهمات كويتية .
 - استخدام التكنولوجيا التي تحتاج إليها الكويت وتحديد شركاء أجانب تتوافر لديهم الخبرة اللازمة.
 - تطوير السوقين النقدية والمالية في الكويت والتعاون مع غيرهما من المؤسسات المالية الرئيسية الأخرى.
- ويهدف البنك في مسعاه هذا إلى تسهيل توجيه المدخرات الخاصة إلى الاستثمار الصناعي في داخل الكويت وخارجها .



2 - ملكية البنك ومصادر تمويله:

كان رأس مال البنك عند تأسيسه 10 ملايين د.ك مدفوعة بالكامل. وقد تمت مضاعفة هذا المبلغ إلى 20 مليون د.ك مدفوعة بالكامل اعتباراً من شهر يونيو 1981. وتبين القائمة التالية أسماء مساهمي البنك ونسب ملكيتهم:

قائمة المساهمين في بنك الكويت الصناعي ونسبة الملكية في رأس المال 2018/12/31

اسم المساهم	عدد الأسهم	نسبة المساهمة (%)
1 حكومة دولة الكويت	627,803	31.39015
2 شركة وفرة للاستثمار الدولي ش.م.ك.م	361,060	18.05300
3 بنك الكويت المركزي	251,121	12.55605
4 المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	103,139	5.15695
5 البنك التجاري الكويتي ش.م.ك	89,686	4.48430
6 البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك	89,686	4.48430
7 شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية ش.م.ك	89,686	4.48430
8 شركة التخصيص القابضة ش.م.ك	89,686	4.48430
9 الشركة الكويتية للاستثمار ش.م.ك	71,749	3.58745
10 الشركة العربية للاستثمار ش.م.ك	53,812	2.69060
11 شركة فايننشال أسيتس البحرين ذ.م.م	49,496	2.47480
12 شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك	17,937	0.89685
13 شركة بوبيان للبتروكيماويات ش.م.ك	13,453	0.67265
14 شركة جيمبال القابضة ش.ش.و	2,000	0.10000
15 أسهم خزينة	89,686	4.48430
المجموع	2,000,000	100

يقوم البنك بتوفير قروض صناعية متوسطة وطويلة الأجل، لإقامة منشآت صناعية جديدة أو التوسع والتحديث في صناعات قائمة في الكويت، بسعر فائدة نسبته 3.5%. هذه القروض يتم تمويلها من خلال تسهيلات ائتمانية متكررة طويلة الاجل بلغت 300 مليون د.ك قامت حكومة الكويت بتوفيرها للبنك بناء على تشريع صادر من مجلس الامة ويمتد أجل استحقاق هذه التسهيلات الى عشرين عاماً، حتى سبتمبر 2027. وبجانب القروض الصناعية يقدم البنك العديد من التسهيلات المصرفية المتنوعة للقطاع الصناعي وفق أسعار الفائدة السائدة بالسوق.

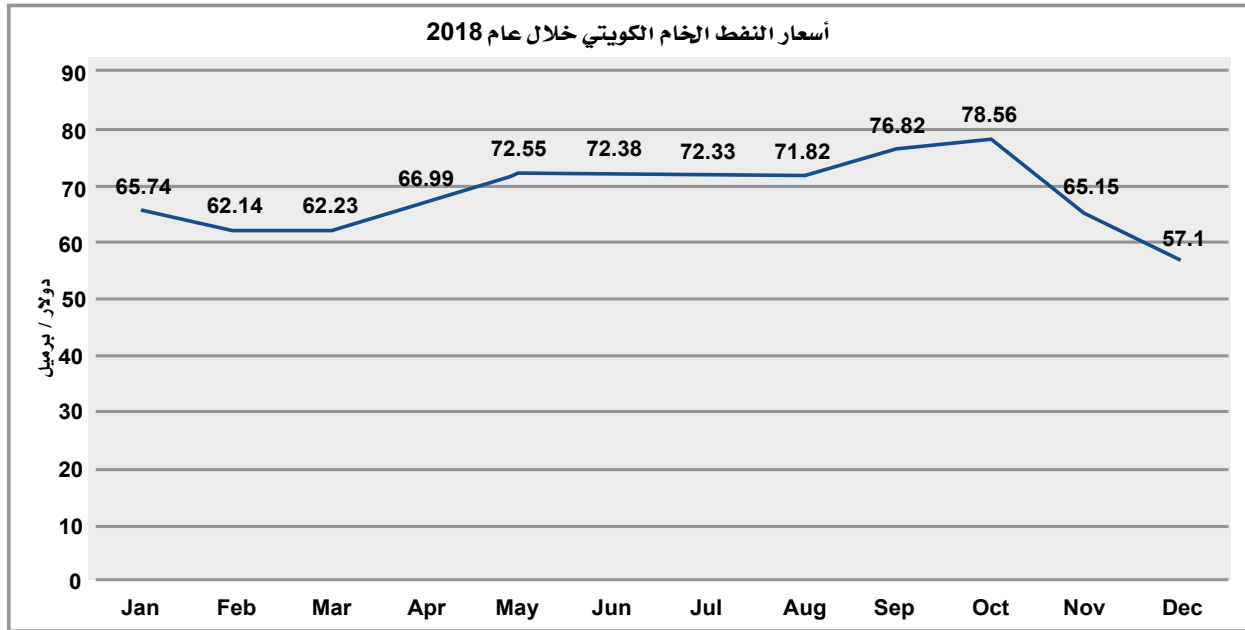
تطورات الاقتصاد الكويتي لعام 2018

لقد ثبتت وكالة ستاندرد آند بورز (S&P)، التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة AA مع نظرة مستقبلية مستقرة لعام 2018، مدعوماً بالمالية العامة القوية للدولة والايادات النفطية العالية لتغطية المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية للميزانية العامة للدولة، وكذلك الاجراءات في السياسات النقدية والمالية من بنك الكويت المركزي ووزارة المالية خلال العام التي ساهمت جميعها في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكويتي.

وقد أطلقت الحكومة خططها الطموحة عام 2017 لتحقيق رؤية الكويت 2035، حيث حددت الاولويات طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والتي من أهمها تحقيق الاقتصاد المتنوع والمستدام، العناية بالرأس المال البشري والبنية المعيشية المستدامة، الادارة الحكومية الفاعلة، والتعليم والرعاية الصحية عالية الجودة. ومن البرامج الهامة التي تسعى الدولة الى تحقيقها هي دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص لتحقيق مساهمة أكبر في الناتج المحلي الاجمالي للدولة، وتنويع القاعدة الانتاجية من خلال رفع معدلات الاستثمار والتوجه الى القطاع الصناعي.

فعلى المستوى الاجمالي، تستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (2015/2016-2019/2020) رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الاجمالي من 25 % ليبلغ 41 % مع السنة النهائية للخطة (2019/2020).

ولقد اتسم الاقتصاد الكويتي خلال العام 2018 بالنمو المتواضع، وببطء التقدم في الاصلاحات الاقتصادية والمالية نتيجة عدم استقرار أسعار النفط والتحديات الجيوسياسية التي تواجه المنطقة.



Source: OPEC Monthly Oil Market



وقد اعتمدت الميزانية العامة لدولة الكويت للسنة المالية (2019/2018) بإيرادات تبلغ 15 مليار د.ك. ومصروفات تقدر بحوالي 21.5 مليار د.ك. إذ تشكل الإيرادات النفطية 88 % من إجمالي الإيرادات وقدرت على أساس متوسط سعر برميل النفط بـ 50 دولار، وحجم إنتاج يومي قدره 2.8 مليون برميل.

وفي نهاية يناير 2019، بلغ الفائض النقدي الفعلي في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (2019/2018) حوالي 1.59 مليار د.ك. بعد خصم احتياطي الأجيال القادمة، حيث بلغ إجمالي المصروفات حوالي 13.71 مليار د.ك.، في حين بلغ إجمالي الإيرادات حوالي 17 مليار د.ك.

الميزانية العامة التقديرية والفعالية للسنة المالية 2019/2018 (مليون د.ك.)

الميزانية	التقديرية (2019/2018)	الفعالية حتى 1/31 / 2019
الإيرادات النفطية	*13,317	15,867
الإيرادات غير النفطية	1,772	1,145
الإيرادات الكلية	15,089	17,013
احتياطي الأجيال القادمة **	1,509	1,701
المصروفات	21,500	13,718
الفائض / العجز (قبل خصم احتياطي الأجيال القادمة)	(6,411)	3,294
الفائض / العجز (بعد خصم احتياطي الأجيال القادمة)	(7,911)	1,592

* تم تقدير الإيرادات النفطية عند سعر 50 دولار/برميل وحجم إنتاج 2.8 مليون برميل يوميا .

** تمثل 10 % من الإيرادات الكلية.

وتسعى الحكومة الى بذل الجهود لانجاز اهداف خطة التنمية، فقد بلغ عدد المشروعات الاستراتيجية في خطة التنمية للعام (2019/2018) حوالي 21 مشروعا بتكلفة اجمالية تبلغ نحو 24 مليار د.ك.، والتي منها مشروع مصفاة الزور ومشروع الوقود البيئي ومشروع الاولفينات والعطريات، مشروع تطوير المطار، مشروع السكك الحديدية، مشروع معالجة النفايات الصلبة، ومشاريع المدن السكنية والمستشفيات. وتهدف هذه المشروعات الاستراتيجية الى تحفيز النمو الاقتصادي ودعم وتوسيع مشاركة القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة للكوادر الوطنية. تشير البيانات الاولى للحسابات القومية الى تراجع **الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي** بنسبة 3.56 % مع نهاية عام 2017، حيث بلغ الناتج الحقيقي نحو 39.3 مليار د.ك. نهاية عام 2017 مقارنة مع 40.7 مليار د.ك. عام 2016. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمعدل نمو نسبته 2.3% لعام 2018 ليبلغ حوالي 40.2 مليار د.ك.، ويتوقع أن يشكل الناتج النفطي نسبة 54 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2018، مدعوما بارتفاع متوسط سعر برميل النفط الى حوالي 70 دولار/برميل وبمتوسط إنتاج يومي حوالي 2.8 مليون برميل.

وبالنسبة **للتسهيلات الائتمانية** التي قدمتها البنوك المحلية للقطاع الخاص في عام 2018، ممثلة برصيد الجزء النقدي المستخدم من هذه التسهيلات والتي بلغت 36.9 مليار د.ك في نهاية العام 2018، حيث سجلت ارتفاعا نسبته حوالي 4.2 % بالمقارنة مع 35.4 مليار د.ك لنفس الفترة من عام 2017.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع في عام 2018

القطاع	حجم التسهيلات (مليون د.ك)	النسبة (%)
الصناعة	1,994	5.4
التجارة	3,284	8.9
التشييد والبناء	1,992	5.4
الخدمات الشخصية	15,852	42.9
العقار	8,263	22.4
أخرى	5,523	15.0
جملة التسهيلات الائتمانية	36,906	100

وقد قرر **بنك الكويت المركزي** في مارس 2018 برفع سعر الخصم الى 3.0 %، نتيجة المستجدات في الاوضاع الاقتصادية والمصرفية المحلية، حيث ساهم بشكل ملحوظ في نمو الايرادات التشغيلية للبنوك. وفي ديسمبر 2018، أبقى البنك المركزي على نفس سعر الخصم وذلك لاستمرار ضعف النشاط الاقتصادي وتواضع معدلات الائتمان المصرفي في السوق المحلي. وحرص البنك المركزي على ضمان تنافسية وجاذبية العملة الوطنية من خلال رفع معدلات الفائدة على الودائع لتحفيز البنوك وتعزيز قدرتها على جذب الودائع بالدينار. كما أن التعليمات التي صدرت من البنك المركزي مع نهاية العام حول رفع سقف الائتمان للقروض الاستهلاكية ستعزز نشاط البنوك، ومتوقع أن تحقق البنوك نموا جيدا في الارباح لعام 2018 بحدود 12 % مقارنة بنتائج العام الماضي.



قطاع الصناعة التحويلية في دولة الكويت

تسعى خطة التنمية الحالية للدولة للسنوات (2016/2015-2020/2019) الى رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للدولة واعادة هيكلة القطاع لتشجيع الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وتشجيع القطاع الخاص في زيادة الاستثمار بالمشروعات الصناعية. الا أن مؤشرات الصناعة التحويلية لا تزال متدنية، فمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (بدون نشاط التكرير) لم تتعدى 4.8 %، وان معدل النمو على مدى السنوات الاربع الماضية كان بحدود 1.6 % . كما ان حجم الاستثمار في الاصول الثابتة للقطاع الصناعي لا يزال منخفضا مقارنة مع حجم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى بالدولة، حيث بلغت نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الصناعي (بدون التكرير) بحدود 5 % من اجمالي تكوين رأس المال الثابت لعام 2016. ولا تزال مشكلة عدم توفر القسائم الصناعية تشكل العائق الاكبر أمام التنمية الصناعية.

وتعمل الهيئة العامة للصناعة على انشاء مناطق صناعية جديدة لحل تلك المشكلة. حيث تعكف حاليا على انهاء تجهيز منطقة الشداية الصناعية التي تبلغ مساحتها حوالي 4.5 كم مربع، وقد أعلنت الهيئة عن تخصيص 700 وحدة صناعية في تلك المنطقة بعد استقطاع 10 % من تلك المساحة لمشروعات الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، و 10 % أخرى لمشروعات هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، ومن المتوقع تسليم تلك القسائم للصناعيين مع مطلع عام 2020.

كما تقوم الهيئة بالاعداد لتهيئة منطقة النعائم الصناعية والتي ستشمل على 1500 قسيمة صناعية، ومتوقع البدء في تهيئة البنية التحتية في عام 2020.

وتشير بيانات الهيئة العامة للصناعة وفق تقريرها السنوي (2016/2017) الى أن أعداد المنشآت الصناعية القائمة بلغ 947 منشأة صناعية حتى عام 2016، كذلك اعداد الحرف الصناعية بلغ 2629 حرفه صناعية حتى عام 2016، والجدول التالي يوضح عدد المنشآت والحرف الصناعية:

عدد المنشآت والحرف الصناعية

الأنشطة	عدد المنشآت الصناعية القائمة المرخصة	عدد الحرف الصناعية القائمة المرخصة
المنتجات الغذائية والمشروبات	118	688
المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	30	134
الخشب والمنتجات الخشبية	75	313
الورق ومنتجات الطباعة والنشر	69	198
الكيمائيات والمشتقات النفطية	175	132
المنتجات المعدنية غير المعدنية	211	97
صناعات معدنية اساسية	78	--
المنتجات المعدنية	176	1029
صناعات تحويلية أخرى	15	38
المجموع	947	2,629

أما بيانات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية حسب الأنشطة الصناعية فتشير الى التطور في نتائجها خلال الفترة 2016 و 2017، حيث سجلت جميع الأنشطة الصناعية نموا متواضعا خلال العام 2017 بلغ اجماليه حوالي 5.3 % عما كان عليه عام 2016. فلقد ارتفع الناتج المحلي لصناعة المنتجات الكيماوية، والتي تمثل 43 % من ناتج قطاع الصناعة التحويلية، بنسبة 5 % في عام 2017 مقارنة لبيانات عام 2016. أما صناعة الأغذية والمشروبات فلقد سجلت ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي بلغ 7.7 % خلال عام 2017 بالمقارنة مع بيانات عام 2016. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في كل من صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية والصناعة التعدينية غير المعدنية نسبة 8.8 % و 5.2 % على التوالي في عام 2017 بالمقارنة مع بيانات عام 2016 على التوالي. كما سجلت صناعة الورق والطباعة ارتفاعا نسبته 4.6 % في عام 2017 مقارنة مع بيانات عام 2016. أما صناعة المعدنية المصنعة فلقد سجلت نمواً متواضعا في الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2017 بلغت نسبته 2.6 % مقارنة ببيانات عام 2016.

وقد شهد قطاع الصناعة التحويلية تغيرات هيكلية خلال الفترة من عام 2000 الى عام 2017، ويعود ذلك إلى اختلاف معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الصناعية المختلفة بسبب تركيز القطاع الخاص على الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية، حيث تغير الوزن النسبي للأنشطة الصناعية مثل انخفاض نسبة نشاط الصناعات الغذائية والمشروبات من 23 % الى 12.3 % في حين ارتفعت نسبة نشاط قطاع المنتجات الكيماوية 12.3 % الى حوالي 43 % من خلال نفس الفترة، كما هو موضح بالجدول التالي:

الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية

**2017		* 2016		2000		الصناعة
النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون د.ك)	النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون د.ك)	النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون د.ك)	
12.3	198.3	12.0	183.1	23.0	68.8	الغذائية والمشروبات
5.6	91	5.4	83	11.9	35.6	المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية
2.8	44.4	2.7	40.6	4.4	13.2	الخشب ومنتجاته والأثاث والتجيد
5.3	86.2	5.4	82.2	9.4	28.2	الورق والطباعة
43.0	693.8	43.1	658.5	12.3	36.9	المنتجات الكيماوية والمطاط واللدائن
10.0	161.3	10.0	152.9	15.1	45.2	الصناعات التعدينية غير المعدنية
3.7	59	3.7	57.1	1.6	4.7	المعدنية الأساسية
16.2	261.7	16.7	254.8	20.1	60.2	المعدنية المصنعة
1.0	16.7	1.0	15	2.2	6.9	الصناعات الأخرى
100.0	1,612.4	100.0	1,527.2	100.0	299.7	إجمالي الناتج المحلي للصناعة التحويلية (أسعار جارية)

* بيانات معدلة

** بيانات أولية







السيد / علي عبد النبي خاجة
الرئيس التنفيذي

تقرير ادارة البنك لعام 2018

لقد باشرت ادارة البنك خلال العام 2018 في تنفيذ خطة عملها الاستراتيجية الخامسة للسنوات (2018-2020) التي تهدف الى تحقيق رؤية البنك في تعزيز انشطته لدعم برامج التنمية الصناعية والاقتصادية المستدامة في دولة الكويت، وذلك من خلال توفير التمويل الميسر والتسهيلات المصرفية المتنوعة للمشروعات الصناعية، وتقديم الاستشارات المالية والفنية والتسويقية لدعم القطاع الخاص في مشاريعهم الصناعية. هذا بالإضافة الى تحسين مستوى خدمات العملاء، واستكمال تطوير البنية التحتية للأنظمة الآلية المصرفية وبناء قواعد البيانات الصناعية.

وعلى الرغم من تباطؤ النشاط في القطاع الصناعي خلال العام 2018، إلا أن البنك استطاع بفضل جهود ادارته وجميع العاملين فيه من تحقيق نتائج جيدة مع نهاية العام، فقد حقق النمو في إجمالي الأصول بنسبة 4.2 % ليبلغ 699.4 مليون د.ك مع نهاية العام 2018. وبلغ صافي رصيد محفظة القروض والسلفيات 332.6 مليون د.ك مع نهاية العام 2018، منخفضاً بنسبة 3.7 % عن رصيد العام الماضي، وقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي حجم محفظة القروض والتسهيلات النقدية إلى 2.29 % في عام 2018 مقارنة مع نسبة 0.16 % في نهاية العام 2017. وبلغ إجمالي الإيرادات 36.7 مليون د.ك في نهاية العام 2018 مسجلاً انخفاضاً نسبته 1.0 % عن إيرادات العام الماضي. وتمكن البنك بعد أخذ المخصصات اللازمة من تحقيق صافي ربح قدره 11.13 مليون د.ك في نهاية العام 2018 منخفضاً بنسبة 11.1 % عن العام الماضي.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تطبق ادارة البنك نظاماً للرقابة الداخلية لأنشطته وكافة عملياته المصرفية بناءً على توجيهات مجلس الادارة ووفق تعليمات بنك الكويت المركزي. وتحرص الادارة على تطبيق تلك الانظمة لضبط صحة السجلات المحاسبية وجميع معاملات البنك وحمايتها من المخاطر المصرفية.

ويقوم مجلس الادارة من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه بمراجعة نظم الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية وإجراء التعديلات المناسبة على السياسات بشكل سنوي (إن وجدت) ورفعها للمجلس لاعتمادها، ويتم توزيعها على كافة الموظفين المعنيين بالأنشطة التشغيلية. وتقع مسؤولية التحقق من الالتزام بالإجراءات التشغيلية المعتمدة لتلك الأنشطة على عاتق مدراء الدوائر ورؤساء الوحدات المختلفة في البنك.

ويقوم التدقيق الداخلي في البنك بمراجعة مدى ملاءمة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك بشكل دوري وتحديد مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات المعتمدة. ويقدم رئيس التدقيق الداخلي تقريره مباشرة الى مجلس الادارة ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة.

وبناءً على تقارير دائرة التدقيق الداخلي ودائرة ادارة المخاطر التي تقيم مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وتقارير التقييم الذاتي لمخاطر التشغيل في البنك والتقارير المالية لعام 2018، خلصت الادارة على أنه لا يوجد أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلية في البنك.



القروض الصناعية

وافق البنك خلال عام 2018 على منح قروض صناعية ميسرة طويلة الاجل لـ 17 مشروعاً صناعياً، تمثلت في عدد 15 مشروع توسعة لصناعات قائمة ومشروع واحد جديد، بالإضافة الى مشروع واحد لتمويل تكلفة زائدة. وبلغ حجم الالتزامات بقروض صناعية في عام 2018 حوالي 12.3 مليون د.ك، وبلغت تكلفة اجمالي المشروعات حوالي 20 مليون د.ك. ويشكل اجمالي تمويل البنك بقروض صناعية نسبة 61.2 % من اجمالي تكلفة تلك المشروعات.

ويبين الجدول التالي توزيع الالتزامات بقروض صناعية خلال عام 2018 حسب النشاط الصناعي:

النشاط	عدد المشروعات	إجمالي تكلفة المشاريع	تمويل البنك	النصيب النسبي %
		(ألف د.ك)		
صناعة الورق ومنتجات الورق	1	160	160	1.3
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	1	545	320	2.6
صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	1	920	602	4.9
صناعة منتجات المطاط واللدائن	2	2,123	1,477	12.0
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	4	5,944	3,053	24.9
صناعة الفلزات القاعدية	1	1,000	800	6.5
صناعة منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات	1	100	100	0.8
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	1	3,440	1,926	15.7
صناعة الأثاث	2	4,018	2,620	21.3
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	2	1,500	1,004	8.2
الأنشطة الإدارية للمكاتب، وأنشطة الدعم للمكاتب وغير ذلك من أنشطة الدعم للأعمال	1	325	221	1.8
المجموع	17	20,075	12,283	100.0

يتضح من الجدول السابق أن قطاع صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (مواد البناء) احتل النصيب الأكبر من حجم الالتزامات بقروض صناعية جديدة خلال عام 2018 حيث بلغ نصيبها 24.9 % من إجمالي الالتزامات. ويرجع السبب وراء ذلك، هو تمويل عدد 4 مشاريع صناعية حيث بلغت قيمة تمويلها 3.053 مليون د.ك، في حين جاء ترتيب قطاع صناعة الأثاث في المرتبة الثانية إذ بلغ نصيبها 21.3 % من إجمالي الالتزامات بقروض صناعية لعام 2018.

ويبين الجدول التالي دور البنك والتزاماته بقروض صناعية خلال الفترة من 2014 - 2018

المتراكم 2018 - 1974	2018	2017	2016	2015	2014	
1,089	17	27	28	26	19	عدد القروض الصناعية
2,207,730	20,075	86,047	92,365	79,255	67,732	تكلفة المشروعات الممولة (ألف دينار كويتي)
1,245,598	12,283	56,038	63,879	57,251	49,286	إجمالي الالتزام بالتمويل (ألف دينار كويتي)
56.4	61	65	69	72	73	نسبة التمويل إلى تكلفة المشروع (%)
2027	1,181	3,187	3,299	3,048	3,565	متوسط تكلفة المشروع (ألف دينار كويتي)
1144	723	2,075	2,281	2,202	2,594	متوسط تمويل البنك (ألف دينار كويتي)

ولقد بلغ متراكم الإلتزامات بقروض صناعية منذ بدأ البنك نشاطه الإئتماني في عام 1974 وحتى نهاية عام 2018 حوالي 1.246 مليار د.ك، ويمثل 56.4 % من إجمالي تكلفة المشروعات الصناعية والبالغة 2.208 مليار د.ك لعدد 1,089 مشروعاً صناعياً قام البنك بتمويلها .

التمويل التجاري

واصل البنك خلال العام 2018 نشاط التمويل التجاري بتقديم مجموعة متكاملة من التسهيلات المصرفية التجارية لعملاءه الصناعيين مثل تسهيلات تمويل رأس المال العامل وتمويل المشاريع وقروض قصيرة ومتوسطة الأجل . كما قام بمنح العملاء الصناعيين تسهيلات التمويل المعبري لحين سحب القروض الصناعية طويلة الأجل . ويتم تسعير التسهيلات الممنوحة طبقاً لمعدل أسعار السوق ، بالإضافة الى منح ومراقبة الحدود النقدية والقطع الأجنبي للبنوك العالمية والمحلية والمؤسسات الاستثمارية .

ولقد شهد عام 2018 ارتفاعاً في نشاط التمويل التجاري ، حيث بلغت قيمة التسهيلات التجارية النقدية مبلغ 177.333 مليون د.ك في نهاية عام 2018 مقارنةً بمبلغ 174.488 مليون د.ك في نهاية عام 2017 ، أي ارتفاع بنسبة 1.63 %، وذلك نتيجةً لزيادة التسهيلات التجارية للعملاء القائمين ومنح تسهيلات لعملاء جدد ، كما ارتفعت التسهيلات غير النقدية في عام 2018 بنسبة 5.54 % حيث بلغت 93.437 مليون د.ك في نهاية عام 2018 مقارنةً بـ 88.535 مليون د.ك في نهاية عام 2017 وذلك نتيجةً لتمويل عقود ومشاريع جديدة .

واستمر البنك في توفير التسهيلات المتنوعة واستقطاب عملاء جدد ، وعلى وجه الخصوص في قطاعات البتروكيماويات ومنتجات مواد البناء والمنتجات الهندسية والمعدنية والمنتجات الغذائية. كما استمر في تطبيق سياسته بالتركيز بشكل أكبر على السوق المحلي حيث أن النشاط على الصعيد الدولي لا يزال متحفظاً خلال عام 2018 .



الاستثمار المباشر

حرص البنك خلال العام 2018 على اقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة في صناديق الملكية الخاصة مع المدراء الحاليين بالإضافة إلى مدراء صناديق جدد ممن لهم أداء تاريخي مميز في قطاعاتهم، بالإضافة إلى استشراف الفرص الاستثمارية بالقطاع الصناعي المحلي. حيث ارتفع رصيد استثمارات البنك بنسبة 14.33 % وصولاً إلى 112.33 مليون دينار كويتي في عام 2018 مقارنة بـ 98.25 مليون دينار كويتي لام 2017.

كما نمت الأصول تحت الإدارة بواقع 26.67 % لتصل إلى 182.67 مليون دينار كويتي في عام 2018 مقارنة بـ 144.21 مليون دينار كويتي لعام 2017.

وكان لتحسن المناخ الاستثماري العالمي والأداء الإيجابي لصناديق الملكية الخاصة المستثمر بها الأثر البالغ في تحقيق عوائد استثنائية لمحفظة الاستثمارات، ويستمر نشاط الاستثمار المباشر والترويج بالبحث عن أفضل الفرص الاستثمارية للبنك وعملائه بالقطاع الصناعي والقطاعات المكمل له محلياً وخارجياً وذلك دعماً لخطة الكويت التنموية وعملاً بأهداف البنك الرامية إلى توجيه مدخرات القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات الصناعية الواعدة والمشاركة الفعالة في ملكية مشاريع صناعية مع القطاع الخاص.

الخزينة ومحفظة الأوراق المالية

واصل نشاط الخزينة والأوراق المالية خلال عام 2018 في الأدوات المالية الأساسية التي يتعامل بها البنك مثل القطع الأجنبي وأسواق الودائع ومحافظ الأوراق المالية، وكانت نتائجها ايجابية لربحية البنك رغم تدني أسعار الفوائد محلياً وعالمياً.

تركز نشاط الخزينة والأوراق المالية في إدارة السيولة بالاستثمار في السندات المقومة بالدينار الكويتي وذلك لضمان النمو الجيد وتجنب أي انحدار بالأسعار وتكون جدارتها الائتمانية عالية. كما عززت نشاط الودائع مع البنوك المحلية والعالمية بالدينار الكويتي والعملات الأجنبية مما ساعد في تغطية جانب مطلوبات البنك بأسعار تنافسية.

أما في القطع الأجنبي فقد حرص نشاط الخزينة والأوراق المالية على خدمة عملاء البنك وتلبية احتياجاتهم بأسعار صرف تنافسية وتقديم المشورة الفنية، والعمل على سداد احتياجات البنك في العملات الأجنبية. وقام البنك خلال العام بمفاوضات ناجحة للاقتراض المباشر مع مؤسسات مالية عالمية حيث تم اقتراض 45 مليون يورو و50 مليون دولار لمدة ثلاث سنوات لكل منهما. كما تم الاستثمار في سندات صادرة من مؤسسة مصرفية كويتية بقيمة 15 مليون د.ك.

ويحرص البنك على تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي من خلال مواصلة إدارة لجنة الأصول والخصوم والاستثمار والتي تقوم على مبدأ الحيطة لتجنب أي تقلبات بالسعر تجاه البنك بموائمة جميع الفجوات المالية المطبقة من قبل السلطات الرقابية للبعد عن أي مخاطر للسيولة مع التنبؤ باتجاه أسعار الصرف والفوائد للأسواق المالية مستقبلاً.

البحوث

قام البنك خلال عام 2018 بإنجاز العديد من دراسات أبحاث السوق للمنتجات الصناعية المختلفة في دولة الكويت، وذلك بغرض تقييم الجدوى من إنتاجها محلياً من خلال دراسة حجم العرض والطلب الحالي والمستقبلي في الأسواق، ودرجة المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة وعناصر المزيج التسويقي وتقدير حصة المنتج الجديد في تلك الأسواق. وتم خلال العام اصدار دراسة قطاعية عن « أداء قطاع مواد البناء في الكويت»، كذلك الانتهاء من دراسة خاصة عن « القطاع الصناعي ومساهمته في التنمية الاقتصادية وحصة بنك الكويت الصناعي» وتقرير عن « المراجعة الاقتصادية النصف سنوي»، ودراسة حول «التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد» بالإضافة الى تحديث بيانات «حركة التشييد والبناء في دولة الكويت». كما تم البدء في دراسة قاعدة العملاء الصناعيين، ودراسة تنوع المنتجات في قطاع الصناعة، وجاري العمل على انجاز «مشروع قاعدة البيانات الشاملة للبنك الصناعي عن المنشآت الصناعية في دولة الكويت»، كذلك تم خلال العام الانتهاء من العمل على تحديث أرشيف الدائرة حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية من ISIC 3.1 القديم الى ISIC 4.0 الحديث، وجاري اعداد تحديث دليل المنشآت الصناعية التي وافق بنك الكويت الصناعي على تمويلها خلال السنوات 1974-2018.

ويتم بشكل دوري تحديث قاعدة المعلومات الخاصة بالصناعة في الكويت وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمصانع والمؤسسات المتعلقة بالصناعة، والمشاركة بالندوات والمؤتمرات والمعارض الصناعية محلياً. هذا بالإضافة إلى تجميع الدراسات والإحصاءات المتخصصة بالسوق والأدلة الصناعية الحديثة وتحليلها بهدف الحصول على أحدث البيانات اللازمة لإعداد دراسات البنك.

إدارة المحافظ

يقوم بنك الكويت الصناعي بإدارة ثلاث محافظ مالية متخصصة نيابة عن الحكومة، وهي محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة برأسمال قدره 150 مليون د.ك. ومحفظة التمويل الزراعي برأسمال قدره 50 مليون د.ك، ومحفظة تمويل الصناعة وفقاً للشرعية الإسلامية برأسمال قدره 100 مليون د.ك.

تهدف **محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة** إلى توفير الدعم والتمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لأنشطة الكويتيين في مجالات المشروعات الصغيرة، التي لا يزيد حجم الاستثمار فيها عن 500 ألف د.ك، في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتم خلال العام 2018 الموافقة على تمويل 206 مشروعاً في مختلف الأنشطة بلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية لهذه المشروعات حوالي 22.7 مليون د.ك، في حين بلغ إجمالي تمويل المحفظة حوالي 17.5 مليون د.ك، حيث مثل التمويل نسبة 77 % من إجمالي التكلفة.

ولقد بلغ متراكم تمويل المحفظة، منذ تشغيل المحفظة وحتى نهاية عام 2018، حوالي 153 مليون د.ك قدمت لـ 1,704 مشروعاً بلغ إجمالي تكلفتها الاستثمارية حوالي 202 مليون د.ك.



ويوضح الجدول التالي تمويل المحفظة خلال العام 2018 حسب النشاط الاقتصادي:

النشاط	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية	مبلغ التمويل	النصيب النسبي %
الصناعات التحويلية	29	4,353,035	3,364,475	19.20
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	54	7,083,184	5,306,777	30.29
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية	48	2,554,100	2,114,688	12.07
أنشطة الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية	10	2,820,077	1,854,439	10.58
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	8	304,118	249,160	1.42
أنشطة الخدمات الأخرى	8	514,131	394,977	2.25
المعلومات والاتصالات	7	498,244	414,852	2.4
الفنون والترفيه والتسليّة	4	661,976	526,220	3.00
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	24	2,844,565	2,385,362	13.61
التعليم	3	357,894	243,215	1.4
التشييد	3	175,844	155,094	0.88
النقل والتخزين	8	558,380	508,516	2.90
المجموع	206	22,725,548	17,517,775	100

يبين الجدول السابق، أن أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية (الفنادق والمطاعم) استحوذت على نسبة 30.29 % من تمويل المحفظة بعدد 54 مشروع، تلاه بعد ذلك نشاط الصناعات التحويلية بعدد 29 مشروعاً، الذي استحوذ على نسبة 19.20 % من تمويل المحفظة، يليه نشاط الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بعدد 24 مشروعاً استحوذ على نسبة 13.6 % من تمويل المحفظة، ثم نشاط أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بعدد 48 مشروعاً استحوذ على ما نسبته 12.07 % من تمويل المحفظة، ويلاحظ أن هذه الأنشطة الأربعة استحوذت إجمالاً على نسبة 75.16 % من تمويل المحفظة للعام 2018.

وبالنسبة لمحفظة التمويل الزراعي التي تهدف إلى توفير التمويل لمختلف الأنشطة الزراعية والإنتاج النباتي، إنتاج الدواجن والألبان والإنتاج الحيواني والمزارع السمكية بالإضافة إلى أنشطة تبريد وحفظ ونقل المنتجات الزراعية. فلقد وافقت لجنة التمويل الزراعي خلال العام 2018 على تمويل عدد (54) مشروعاً بلغ إجمالي تكلفتها حوالي 8.2 مليون د.ك. وبلغ تمويل المحفظة مبلغاً وقدره 4.1 مليون د.ك. وبما يمثل نسبة 50 % من إجمالي تكلفة المشاريع، وهي موزعة كالتالي:

نسبة التمويل الى اجمالي التمويل %	تمويل المحفظة	تكلفة المشروع	عدد القروض	القطاع
	د.ك			
69.0	2,842,000	5,197,170	28	نباتي
5.6	232,000	416,940	11	أسماك
13.0	532,000	963,200	7	المشاريع المتكاملة
4.8	199,000	329,000	2	دواجن
2.4	100,000	219,150	2	أمن غذائي
3.7	150,000	845,837	1	بيض
1.5	60,000	242,168	3	قروض قصيرة الأجل (قطاعات متنوعة)
100.0	4,115,000	8,213,465	54	المجموع

يلاحظ من الجدول السابق أن القطاع النباتي استحوذ على النسبة الأعلى، حيث بلغت نسبة التمويل حوالي 69 % من إجمالي تمويل المحفظة، يليه قطاع المشاريع المتكاملة بنسبة 13 %.

ولقد بلغ متراكم حجم القروض التي قدمتها المحفظة خلال الفترة من عام 2001 وحتى نهاية 2018 حوالي 125.8 مليون د.ك لعدد 794 مشروعاً.

أما محفظة تمويل الصناعة وفقاً للشريعة الإسلامية فتهدف إلى تشجيع القطاع الصناعي من خلال التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع والخدمات الصناعية وفق أدوات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي منها المربحة، الإجارة والاستئجار، فلقد تم خلال العام 2018 تمويل عدد (2) مشروع توسعة، واحد في قطاع المنتجات الكيماوية (المنظفات) وآخر في قطاع مواد البناء (الخلط الجاهز)، بلغ إجمالي التكلفة 1.853 مليون د.ك. قدم لها البنك تمويلاً بقيمة 1.482 مليون د.ك تمثل نسبة 80 % من التكلفة الإجمالية.

ولقد بلغ متراكم الالتزامات بالتمويل منذ تشغيل المحفظة في عام 2009 وحتى نهاية عام 2018 حوالي 43.6 مليون د.ك قدمت إلى 28 مشروعاً صناعياً.

تمويل المحفظة خلال العام 2018

ومتراكم التزامات محفظة تمويل الصناعة وفقاً للشريعة الإسلامية

المتراكم 2018-2009	2018	
28	2	عدد المشروعات
117,837	1,853	التكلفة الكلية للمشاريع (ألف دينار كويتي)
43,577	1,482	تمويل المحفظة (ألف دينار كويتي)



تقنية المعلومات

وفي نشاط تقنية المعلومات، قام البنك خلال العام 2018 في استكمال تطوير وتشغيل نظامه الآلي المصرفي الاساسي الحديث، والتأكد من استقرار عملياته التي مكنت ادارات البنك من القيام بأعمالها بكفاءة وعلى أسس مصرفية سليمة وأمنة.

كما قام النشاط بالتنسيق مع دوائر البنك المختلفة واتخاذ التغييرات المناسبة بشأن تطوير مشاريع تقنية المعلومات وتنظيمها، حيث جاري العمل على اعادة هيكلة نشاط تقنية المعلومات.

وتم تفعيل وتطبيق نظام جديد لادارة الطلبات والاحتياجات التشغيلية لدوائر البنك في مجال تقنية المعلومات، وذلك بغرض التنسيق وتتبع الاعداد والتخطيط والتنفيذ لها.

الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية

استمر بنك الكويت الصناعي خلال العام 2018 نشاطه في تنمية موارده البشرية باعتبارها القوة الدافعة لتطوير أعمال وخدمات البنك، والاستثمار الفعلي في أصوله ، بما يعزز دور البنك في تحقيق أهدافه ورسائله التتموية للقطاع الصناعي.

ويحرص البنك على استقطاب وتوظيف الشباب الكويتي من حملة المؤهلات الجامعية في التخصصات المناسبة للعمل بالبنك، يتيح لهم البرامج التدريبية المتخصصة لتطوير مهاراتهم الفنية في مجال اعمالهم ، وتشجيعهم لحضور الندوات والمؤتمرات المتخصصة داخل وخارج دولة الكويت. وقد بلغ عدد الموظفين الكويتيين خلال العام 127 موظفاً وموظفة، وتشكل نسبة قوة العمالة الوطنية 72 % من إجمالي العمالة في البنك.

وشارك البنك خلال العام 2018 في 51 مؤتمراً وندوة متخصصة وبرنامجاً تدريبياً لرفع مستوى التطوير الوظيفي للعاملين، حضرها 334 موظف من موظفي البنك. كما تم تدريب الموظفين حول مكافحة غسل الأموال وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

ويلتزم بنك الكويت الصناعي باستراتيجية واضحة نحو رسالته المؤسسية ومسؤوليته الاجتماعية في كل ما يخص تطوير ودعم الصناعة المحلية ونشر الوعي حول أهمية المنتج الوطني في السوق المحلي. فيقدم البنك الرعاية المالية من خلال اتحاد مصارف الكويت للمشاركة في مختلف الأنشطة والاعمال الخيرية والاجتماعية.

فقد رعى بنك الكويت الصناعي وللسنة الثانية على التوالي معرض صنّاع الكويت الذي عرض الأفكار والمشاريع الصغيرة والمبدعة التي من شأنها أن تصبح مشاريع مستقبلية ناجحة وبراءات اختراع مفيدة. واستمر البنك في دعم الصناعة بالتعاون مع اتحاد الصناعات الكويتية بتجديد رعايته السنوية لحملة «الصناعة فارس المستقبل» وبرنامج «فرسان الصناعة» الذي يسهم في تدريب مجموعة من الشباب الكويتي الواعد للعمل في القطاع الصناعي والخاص. بالإضافة إلى الحملة الإعلامية المصاحبة التي تهدف لزيادة وعي الناس نحو القطاع الصناعي المحلي وإعطاء الصورة الحقيقية للصناعة الوطنية من خلال تسليط الضوء على المصانع الكبرى ومنتجاتها. كما شارك البنك في معرض اتحاد الصناعات الكويتية الخامس «جسور» ليؤكد دوره التتموي والداعم للقطاع الصناعي.



الادارة التنفيذية

السيد / علي عبد النبي خاجه

الرئيس التنفيذي

حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد
عام 1976، انضم الى البنك في عام 1981

السيد / عبد الله ابراهيم الهنيدي

نائب الرئيس التنفيذي

العمليات والرقابة المالية

(لغاية 2018/12/31)

حاصل على شهادة بكالوريوس محاسبة
عام 1984، التحق بالبنك في عام 1984

السيد / رشيد عبد المحسن الشرهان

نائب الرئيس التنفيذي

المشاريع والمحافظة

(لغاية 2018/9/30)

حاصل على شهادة الماجستير
في الادارة الصناعية عام 1977،
التحق بالبنك في عام 1978

السيد / جواد حسين القلاف

نائب الرئيس التنفيذي

التمويل والاستثمار

حاصل على شهادة بكالوريوس محاسبة
في عام 1981، وانضم الى البنك في عام 1983

تقرير الحوكمة

حوكمة الشركات

مقدمة

يقوم البنك بتطبيق إطار عمل شامل لحوكمة الشركات لضمان التزامه بمبادئ الحوكمة بشكل ملائم. ويقوم مجلس الإدارة بوضع السياسات وتوجيه أطر العمليات التشغيلية وهو المسؤول عن ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي نصاً وروحاً.

شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يعتبر المجلس مسؤولاً عن وضع ومراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك، والذي تم تصميمه للتأكد من فعالية وكفاءة العمليات وجودة إعداد التقارير الداخلية والخارجية والرقابة والالتزام بالقوانين والتعليمات. والجدير بالذكر أن هذا النظام تم تصميمه لإدارة وليس لإلغاء مخاطر عدم تحقيق أهداف العمليات. ويقدم نظام الرقابة الداخلية تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً كضمان ضد مخاطر الخسارة المؤثرة. وتكون الإدارة مسؤولة عن وضع والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية.

وتتم مراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري من قبل المجلس ولجنة التدقيق التي تتلقى تقارير المراجعة التي تقوم بها دائرة التدقيق الداخلي.

كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة كافة السياسات والإجراءات التي تشكل أساس إطار الرقابة الداخلية. كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة المخاطر على مستوى الإدارات وعلى مستوى البنك. وتقوم لجنة المخاطر بمراجعة كافة المخاطر التي يتم تحديدها وكيفية تخفيف هذه المخاطر.

وتقوم لجنة التدقيق بتقييم التقارير المقدمة من المدققين الخارجيين، ومناقشة المواضيع المثارة في هذه التقارير معهم خلال الاجتماعات الدورية. وتعتبر لجنة التدقيق مسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية وتقارير المراجعة حول الرقابة الداخلية.

هذا ولقد قام المجلس من خلال دائرة التدقيق الداخلي ودائرة إدارة المخاطر بتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والتقارير حول مخاطر البنك والتقارير المالية للعام 2018، وخلص إلى أنه لا يوجد أي خلل جوهري فيها مؤكداً على فعالية وانتظام عمل نظام الرقابة الداخلية للبنك.

الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

قام البنك بتطبيق جميع ما ينطبق عليه من إلتزامات بحسب ما ورد في دليل الحوكمة وميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل الذين يمكن الإطلاع عليهما عبر الموقع الإلكتروني لبنك الكويت الصناعي من خلال الرابط

التالي: www.ibkuwt.com/ibk/web/ar/About_IBK/CorpGov.



سياسات البنك بشأن المكافآت المالية

سياسة المكافآت

لقد تم إعداد سياسة المكافآت بالبنك لجذب والمحافظة على الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارات والخبرات. وتتضمن هذه السياسة كافة المتطلبات الواردة بتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وكذلك كافة الجوانب الضرورية لمنح المكافآت المالية ومكوناتها في إطار تعزيز فاعلية وإدارة المخاطر بالبنك. ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت، باعتماد وتعديل سياسة المكافآت في البنك والمكونات الخاصة بها، كما يقوم بمراجعة إجراءات تطبيقها للتحقق من أنها تعمل وفق ما هو مخطط لها.

مكونات المكافآت:

تتألف المكونات المتنوعة للمكافآت من حزمة مناسبة ومتوازنة وبما يعكس النشاط ودرجة الموظف بالبنك والنشاط المهني وكذلك ممارسات السوق بالنسبة للمستويات السائدة لتلك المكافآت.

وتتكون مكافأة الموظف من المكافآت المالية الثابتة، كالراتب والمزايا الأخرى، بالإضافة إلى المكافآت المتغيرة القائمة على مستوى الأداء السنوي.

وتحدد المكافأة الثابتة على أساس دور الموظف وما يناط به من مسؤوليات وظيفية ودرجة تعقيد هذه المسؤوليات، درجة الموظف، ومستوى الأداء وأوضاع السوق المحلية والقوانين النافذة.

ولقد تم تصميم برنامج المكافآت على الأداء (برنامج الحوافز قصير الأجل لجميع الموظفين وبرنامج الحوافز طويل الأجل لأعضاء الإدارة العليا) لتحفيز ودفع الموظفين لتحقيق أهداف وأغراض البنك طبقاً للاستراتيجية طويلة الأجل والخطط السنوية للبنك.

وتوزع مكافآت الأداء في شكل منحة نقدية سنوية للموظفين. وترتبط الحوافز بمجموعة متوازنة من مؤشرات الأداء على مستوى البنك وعلى مستوى الموظف. إن الهدف الرئيسي لبرنامج الحوافز قصير الأجل هو أن تتمشى حوافز الموظفين مع معدل الأداء السنوي للبنك وأداء الموظفين. أما برنامج الحوافز طويل الأجل لأعضاء الإدارة العليا فلقد صمم بما يحث على استمرار مستويات أداء طويلة الأجل مرتفعة ومعدلة على أساس المخاطر.

ويطبق البنك نظام حديث لتقييم وقياس أداء الموظفين لمختلف المستويات بحيث يضع الموظفون ورؤساءهم في بداية السنة خطط الأداء السنوية المستهدف وبيان الكفاءات المطلوبة وخطط التطوير الذاتي للموظفين. وخلال التقييم السنوي، يقوم المشرفون على الموظفين والمسؤولون عن مراجعة التقييم بتقييم وتوثيق الأداء مقارنة مع مؤشرات الأداء / أهداف الأداء. وتصدر القرارات بتعديل الراتب الثابت للموظف والمكافآت المرتبطة بالأداء بناء على المراجعة السنوية لأدائه.

ويتم تقديم المزايا الأخرى كالإجازة السنوية، الإجازة المرضية والإجازات الأخرى، التأمين الصحي، تذاكر السفر السنوية والعلاوات طبقاً للسياسة المعتمدة وممارسات السوق المحلية الخاضعة للقوانين النافذة.

يشرف الرئيس التنفيذي على تطبيق نظام منح المكافآت للموظفين وفقاً للسياسة المعتمدة، بما في ذلك التصميم والإجراءات المرتبطة بها. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة بتقييم سنوي مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت لضمان تحقيقها لأهداف البنك. كما تقوم اللجنة بمساعدة المجلس للقيام بمراجعة سنوية مستقلة حول مدى التزام البنك بتطبيق سياسة المكافآت.

والالتزاما بمتطلبات قواعد الحوكمة ، فإن المكافآت المالية المدفوعة لفئات الموظفين وفق المجموعات التالية قد تم الإفصاح عنها أدناه:

الفئة الأولى: تضم الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه والمدراء التنفيذيين الأساسيين الذين يخضع تعيينهم لموافقة الجهات الرقابية والإشرافية.

الفئة الثانية: تضم المدراء الذين يتولون مهام رقابة مالية ورقابة مخاطر.

الفئة الثالثة: تضم المدراء المشاركين في أنشطة تحفها المخاطر.

وأن المكافآت المالية المدفوعة للفئات المذكورة أعلاه هي:

الفئة	عدد الموظفين	المكافآت المدفوعة (سنوية)		
		العناصر الثابتة	أشكال الدفع	العناصر المتغيرة
الفئة الأولى	4	- رواتب: 401,250 د.ك - تذاكر سفر: 3,344 د.ك - مزايا التأمين الصحي: 13,919 د.ك - المكافأة السنوية العادية: 60,188 د.ك - تأمينات إجتماعية: 13,943 د.ك	- نقدي - نقدي - نقدي - نقدي - نقدي مؤجل	- المكافأة السنوية الخاصة: 292,403 د.ك
الفئة الثانية	5	- رواتب: 192,276 د.ك - تذاكر سفر: 5,261 د.ك - مزايا التأمين الصحي: 10,649 د.ك - المكافأة السنوية العادية: 28,841 د.ك - تأمينات إجتماعية: 3,138 د.ك	- نقدي - نقدي - نقدي - نقدي - نقدي مؤجل	- المكافأة السنوية الخاصة: 54,956 د.ك
الفئة الثالثة	7	- رواتب: 369,571 د.ك - تذاكر سفر: 8,500 د.ك - مزايا التأمين الصحي: 15,169 د.ك - المكافأة السنوية العادية: 55,436 د.ك - تأمينات إجتماعية: 26,400 د.ك	- نقدي - نقدي - نقدي - نقدي - نقدي مؤجل	- المكافأة السنوية الخاصة: 141,764 د.ك

إن المكافآت السنوية (شاملة الرواتب، المكافأة السنوية العادية، تذاكر السفر، مزايا التأمين الصحي، التأمينات الإجتماعية، بالإضافة إلى المكافأة السنوية الخاصة) لخمسة مدراء تنفيذيين الذين تلقوا أعلى المكافآت بالإضافة إلى مكافآت رئيس دائرة إدارة المخاطر ورئيس دائرة التدقيق الداخلي (سبعة أشخاص) بلغت 1,153,994 دينار كويتي.

كما بلغت حزمة المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة مبلغ 242,000 دينار كويتي.





RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصفر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

السادة / أعضاء مجلس الإدارة
بنك الكويت الصناعي ش.م.ك.
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 28 مارس 2018، فقد قمنا بفحص السجلات المحاسبية وكذا السجلات الأخرى، كما قمنا بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (البنك) التي كانت مطبقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وقد شمل الفحص كافة الإدارات بالبنك وهي كما يلي:

- دائرة الشؤون الإدارية
- دائرة الاستثمار المباشر والترويج
- دائرة التمويل التجاري
- دائرة الخزينة والأوراق المالية
- دائرة المحاسبة
- دائرة تقنية المعلومات
- دائرة العمليات المصرفية
- الدائرة القانونية
- وحدة الرقابة المالية
- محفظة التمويل الزراعي
- دائرة التدقيق الداخلي
- وحدة مكافحة غسل الأموال
- دائرة إدارة المخاطر
- دائرة المشاريع
- دائرة المتابعة
- دائرة البحوث
- وحدة الالتزام
- وحدة الإفصاح
- محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة
- دائرة أمن المعلومات
- محفظة التمويل الصناعي

وقد تم الفحص أخذاً بالاعتبار المتطلبات الواردة في دليل الإرشادات العامة الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ (2/رب 1439/2003/96) وتعديلاته اللاحقة. وكذلك تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن المحاور التالية التي شملها الفحص:

- المحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية.
- التعليمات الصادرة بتاريخ 2012/2/9 بشأن المحافظة علي سرية المعلومات والبيانات الخاصة بعملاء البنك.
- التعليمات الصادرة بتاريخ 2013/7/23 بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك التعليمات ذات الصلة.
- نشاط البنك بشأن الأوراق المالية.

تدقيق حسابات | ضرائب | استشارات

شركة RSM البزيع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM. إن كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة واستشارات لها وضعها القانوني المستقل. إن شبكة RSM ليست بذاتها كياناً قانونياً مستقلاً.

RSM

هذا، ونود أن نشير إلى أنه من بين مسؤولياتكم كأعضاء مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي العمل على إرساء النظم المحاسبية والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية الكافية لمصرفكم، أخذاً في الاعتبار تناسب تكلفة عناصر هذه الأنظمة مع المنافع المتوقعة من تطبيقها، علماً بأن الهدف من هذا التقرير هو أن يقدم إليكم تأكيدات معقولة عن مدي كفاية الإجراءات والنظم المتبعة لحماية موجودات البنك ضد الخسائر التي يمكن أن تنتج عن تصرفات أو استخدامات غير مسؤولة، وأن المخاطر تتم مراقبتها وتقييمها بدقة، وأن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لإجراءات التفويض المتبعة، ويتم تسجيلها علي نحو صحيح، علاوة علي تمكينكم من مزاولة كافة الأعمال بحیطة وحذر.

مع الأخذ في الاعتبار أنه قد يترتب على جوانب القصور في أي من الأنظمة المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية، أن تحدث أخطاء لا يتم الكشف عنها أو تعقبها، وكذلك صعوبة تقييم كافة الأنظمة لفترات مستقبلية، نظراً لأن معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة قد تصبح غير كافية بسبب تغييرات في الظروف، أو نتيجة تدني درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

برأينا، وفيما يتعلق بطبيعة وحجم العمليات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، فإن السجلات المحاسبية وكذا السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك التي قمنا بفحصها تتفق ومتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي وتعديلاته اللاحقة، وكذلك التعليمات الصادرة بشأن محاور الفحص المذكورة أعلاه، باستثناء الأمور المبينة في ملحق التقرير. كما أنه في رأينا أنه لا يوجد تأثير جوهري من الاستثناءات على عدالة القوائم المالية للبنك.

د. شعيب عبد الله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
13 يونيو 2018





تقرير إفصاحات إدارة المخاطر 2018

أهداف إدارة المخاطر:

يتبع بنك الكويت الصناعي مجموعة من الأهداف الواضحة في إدارة المخاطر المرتبطة به على أساس إطار استراتيجي راسخ مصمم لتحقيق تلك الأهداف من خلال إجراءات أساسية في إدارة عمليات المخاطر. على المستوى الاستراتيجي، تعمل دائرة إدارة المخاطر في البنك على تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المخاطر المادية للبنك
- تحديد حدود المخاطر المقبولة لدى البنك وضمان توافق خطط وعمليات البنك مع تلك الحدود،
- تحسين القرارات المتعلقة بالمخاطر/العائد عن طريق التواصل مع الوحدات التشغيلية لضمان اتباع عملية مراجعة مستقلة وقوية على عمل هذه الوحدات،
- التقيد بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ذات الصلة بإدارة المخاطر،
- ضمان أن خطط البنك الاستراتيجية وخطط تنمية الأعمال تعتمد بشكل سليم على إجراءات فعالة في تقييم المخاطر
- رصد المخاطر لضمان استمرار تقديم الأهداف المالية المحددة في ظل مجموعة من الظروف التشغيلية المعاكسة
- مساعدة الإدارات التجارية والإدارات المساندة على تحسين نظم مراقبة وتنسيق عمليات التعامل مع المخاطر على مستوى البنك.
- تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك.

إطار الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

تقع مسؤولية إدارة المخاطر على كاهل كافة المستويات في البنك، ابتداء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نزولاً إلى جميع مدراء الإدارات وخبراء إدارة المخاطر. وقد تم توثيق هذا الإطار من خلال دليل تفصيلي للسياسات والإجراءات متوفر لاطلاع جميع موظفي البنك على شبكة الإنترنت الداخلية. كما تقع مسؤولية المراجعة الفعالة للمخاطر-وفقاً لقاعدة الرقابة الثلاثية-على عيب كل مدير إدارة بصفته المالك الرئيسي للمخاطر المرتبطة بإدارته، وتعمل دائرة إدارة مخاطر بشكل مستقل داخل البنك وكذلك دائرة التدقيق الداخلي لأغراض تطبيق إطار الحوكمة، يقوم رئيس دائرة إدارة المخاطر بتقديم الدعم الفني للجنة إدارة المخاطر بهدف توجيه والإشراف على التطبيقات الفعالة لعملية إدارة المخاطر على مستوى البنك. كذلك، تقدم دائرة إدارة المخاطر الدعم الفني لمجلس إدارة البنك في المهام المطلوبة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد الحدود القصوى المقبولة للمخاطر وهي مستويات المخاطر التي يختار البنك تحملها في سعيه لتحقيق أهدافه التشغيلية. ويتم مراجعة الحدود القصوى للمخاطر في البنك سنوياً بواسطة لجنة إدارة المخاطر تماشياً مع بيئة الأعمال ومع المعايير الاستراتيجية الداخلية للبنك.



كذلك، يكون المجلس مسؤولاً عن إطار ضوابط الرقابة الداخلية. وبغرض تعزيز تطبيقات الحوكمة وإدارة المخاطر، أنشئت اللجان التالية لتنفيذ أدواراً محددة: لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحوكمة.

إدارة التدقيق الداخلي هي المسؤولة عن المراجعة بصفة مستقلة على فعالية عمليات إدارة المخاطر وبيئة الرقابة الداخلية في البنك، وتحقيق الهدف منها وهو رفع بيان موثوق به وذو مضمون عالي القيمة وفي المواعيد المحددة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية والتخفيف من حدة المخاطر المرتفعة الحالية والمتطورة وقيامها بتعزيز الثقافة الرقابية داخل البنك.

ترصد لجنة إدارة المخاطر، من خلال إدارة المخاطر، موجز بيانات المخاطر المرتبطة بالبنك وفقاً للحدود القصوى لتحمل المخاطر، موثقة كمياً ونوعياً في السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتحدد الحدود القصوى الرقابية والإشرافية على دائرة إدارة المخاطر. يتم مراجعة المكونات التفصيلية لبيان الحدود القصوى لتحمل المخاطر سنوياً من قبل لجنة المخاطر. وحيثما يتم رصد اختلافات في بيانات الأداء الفعلي عن التوقعات، يجري استعراض الإجراءات التي تتخذها الإدارة لضمان اطمئنان اللجنة بهذا الخصوص. تتلقى اللجنة تقارير منتظمة وشاملة بشأن موجز بيانات المخاطر للبنك، وأيضاً بيان بتقييم جميع عوامل المخاطر، والأمور الرئيسية التي تؤثر على كل محفظة أعمال ومنهجيات قياس المخاطر واتجاهات المخاطر المستقبلية. وتكفل لجنة المجلس للمخاطر وجود سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر بطريقة مهنية وفعالة، مع استعراض مدى استقلالية ونزاهة وظيفة إدارة المخاطر في البنك وتأثيرها الفعال في تقييم الأعمال والمخاطر الاستراتيجية ضمن إجراءات وسياسات إدارة المخاطر المتبعة.

يكون مدير دائرة إدارة المخاطر مسؤولاً مباشرة أمام رئيس لجنة المخاطر. وتكون وظيفة إدارة المخاطر مسؤولة بصورة مستقلة عن تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة وجميع أنواع المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تكون وظيفة مخاطر المعلومات مسؤولين مباشرة أمام رئيس إدارة المخاطر (والتي تعمل بصفة مستقلة عن دائرة تقنية المعلومات) بينما تكون وظيفة وحدة أمن المعلومات مسؤولة مباشرة وبشكل مستقل أمام الرئيس التنفيذي. وبينما تكون إدارة المخاطر الأولية من قبل مدراء الإدارات، فإن وظيفة دائرة إدارة المخاطر تطبق تقييم منظم ومستقل على مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وجميع أنواع المخاطر التشغيلية بشكل استباقي وتعمل مع مدراء الإدارات في تحديد وتوثيق والقياس الكمي، وتتبع ورصد مؤشرات المخاطر الرئيسية وتوفير الحلول كلما بدأت مؤشرات المخاطر الرئيسية KRI أن تميل إلى مستويات غير مقبولة. وأيضاً فإنها تعمل على تسهيل تنفيذ مبادرات المخاطر وتتبع مخاطر المحافظ الاستثمارية فضلاً عن القروض الفردية والاستثمار، والمشاريع الجديدة وعروض

المنتجات. كما تعمل على التأكد أن المخاطر تصنف في مجموعات من مخاطر منخفضة ومتوسطة وعالية، وأن المخاطر الكبيرة هي أبرز القيم المتطرفة ضمن الحدود التي توفرها السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتلك التي تكون لها آثاراً محتملة على الخسائر التشغيلية حيث يتم تحديدها وتقييمها وتخفيضها.

تطبيقاً لنظام المسائلة عن المخاطر، فقد تم تأسيس لجان لرصد مجالات محددة للمخاطر. فهناك لجنة الأصول والخصوم والاستثمار التي ترصد مخاطر السيولة والمخاطر الاستثمارية وتوقعات الأصول، والتي يشارك فيها مدير دائرة إدارة المخاطر بصفته عضواً مشاركاً مستقلاً. لجنة الائتمان ولجنة المخصصات تتعامل مع التسهيلات الائتمانية ودراسات القروض للمشاريع والأمور المتعلقة بحالات التعثر والمخصصات. وتعمل دائرة إدارة المخاطر على تنسيق خطة استمرار العمل والتعافي من الكوارث في حالات الأزمات والكوارث من خارج موقع البنك الأصلي.

اختبارات الضغط: إن أحد الواجبات الأساسية لإدارة المخاطر هي التأكد من أن البنك لا يهمل جاهزيته في حالات حدوث أسوأ سيناريوهات المخاطر بينما يستعد في تطبيق خطط تنمية الأعمال. تساعد اختبارات الضغط البنك على فهم طبيعة ردود فعل حافظة البنك في حال أصبحت ظروف تشغيل الأعمال صعبة بدرجة كبيرة. تعمل إدارة المخاطر على تطوير سيناريوهات مستقبلية محددة وتحليل مدى صمود السيولة والربحية في ظل تلك السيناريوهات، وما إذا كانت مستويات رأس المال ستظل كافية في مواجهة الصدمات الكبيرة وما يمكن أن يفعله مدراء الإدارات في الفترات ما قبل حدوث تلك السيناريوهات للتخفيف من حدة تأثير المخاطر. تلتقط اختبارات الضغط مجموعة واسعة من المتغيرات ذات الصلة بالبيئة الحالية. وتتسق دائرة إدارة المخاطر عملية اختبارات الضغط باستخدام التحليل التصاعدي على الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة. تقدم نتائج اختبارات الضغط إلى اللجنة التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر وللمجلس الإدارة والسلطات الرقابية - بنك الكويت المركزي - لغرض تقييم درجة صمود البنك في حالات ضغط المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والظروف الاقتصادية. تأخذ سيناريوهات الضغط في الاعتبار طائفة واسعة من العوامل، بما في ذلك: إمكانيات البنك في تحقيق الإيرادات، مخصصات خسائر القروض واحتمالات تعثر القروض والخسائر الافتراضية الدفترية للبنك؛ واحتمالات انخفاض القيمة السوقية للأصول الاستثمارية وآثاره على معدلات كفاية رأس المال.

كذلك فإن نتائج اختبارات الضغط تعمل كمؤشرات مرجعية لتوجيه العمل في سياسة خطط البنك لرأس المال واتخاذ القرارات حول ما إذا كان يتطلب الأمر تغييراً استراتيجياً أو اعتماد رأسمال إضافي للبنك. في الوقت الحاضر، رسملة البنك عالية للغاية ومخاطر دعم رأس المال تعتبر منخفضة.



البيئة المالية والتنظيمية: خلال 2018 ، ظلت مؤشرات وهوامش الأعمال لقطاع الإنتاج في الكويت ثابتة، واستمرت مؤشرات الضغوط على النظام وعلى عملاء البنك، على الرغم من مستوياتها المتدنية بالمقارنة مع السنوات السابقة منذ الانكماش والمخصصات التقديرية، كما أن أسعار الفائدة بالكويت زادت تدريجاً بعد فترة طويلة من الثبات. بدت أسعار النفط الخام متقلبة بصورة معتدلة، تتراوح بين 60-80 دولار امريكي للبرميل.

وقد تم إدخال مجموعة جديدة من مستويات التحمل tolerance levels ضمن بيان محدث للحدود القصوى لتحمل المخاطر؛ وأجريت اختبارات الضغط داخليا بصفة دورية خلال السنة. وقام الخبراء الخارجيين بتقييم البنك ونظامه الإداري ووظيفة إدارة المخاطر للبنك ونظم العمل بالبنك والإدارة والخطط والاستراتيجيات وقام الخبراء بإجراء اختبارات الضغط بشكل مستقل. ولم يخفق البنك في هذه الاختبارات المستقلة في أي من الفئات والمعايير التي تم تقييمها. وفي أعقاب هذا العمل والمناقشة مع فريق الخبراء، تأكدت قدرة البنك على أن وضع رأسمال البنك وموارده، بعد التعرض للضغط، على الاستمرار في الاستيفاء لمتطلبات رأس المال وفقاً لمعايير بنك الكويت المركزي.

وقد إنشأت دائرة إدارة المخاطر نسخاً مطابقة لأسلوب CAMEL BCOM المستخدم من قبل بنك الكويت المركزي وأدخلت بيانات المخاطر من خلال لجنة الأصول والخصوم والاستثمار ولجنة إدارة المخاطر وتستخدم النتائج الصادرة عنه من قبل لجان المجلس بما في ذلك لجنة الترشيحات والمكافآت.



تصنيفات المخاطر حسب وكالات التصنيف الخارجية:

في شهر أكتوبر 2018، أكدت وكالة "فيتش" للتصنيف العالمي تصنيف بنك الكويت الصناعي كما هو مبين أدناه:

تصنيفات وكالة فيتش	
العملة الأجنبية	
A+	تأكيد التصنيف طويل الأجل
F1	تأكيد التصنيف قصير الأجل
+bb	تصنيف الجدوى
1	تأكيد الإسناد
A+	تأكيد الحد الأدنى من الإسناد
المخاطر السيادية	
AA	العملات الأجنبية - طويل الأجل
AA	العملة المحلية - طويل الأجل
النظرة المستقبلية	
مستقر	العملات الأجنبية على المدى الطويل
مستقر	العملات الأجنبية السيادية على المدى الطويل
مستقر	العملة المحلية السيادية على المدى الطويل

تعكس تعليقات فيتش أن الجدارة الائتمانية طويلة الأجل لبنك الكويت الصناعي والتصنيفات المساندة إمكانات مرتفعة للغاية بسبب الدعم المقدم من حكومة الكويت في حالات الحاجة. ويستند ذلك على الملكية المباشرة للحكومة بنسبة 49 % والملكية غير المباشرة بنسبة 12 % لبنك الكويت الصناعي، فضلا عن التمويل الحكومي طويل الأجل لأنشطة البنك التتموية. كما روعي في التصنيفات التاريخ الطويل للدعم القوي للحكومة الكويتية للمصارف الكويتية.

من ناحيتها، أكدت وكالة "كاييتال أنتلجنس" للتصنيف الائتماني تصنيفها لبنك الكويت الصناعي عند مستوى AA- لعام 2018 مع نظرة مستقبلية «مستقرة». ونستعرض موجز التقييم على النحو التالي:



+A	تأكيد التصنيف طويل الأجل بالعملة الأجنبية
A2	تأكيد التصنيف قصير الأجل بالعملة الأجنبية
A	الملاءة المالية
2	الأسناد
مستقر	النظرة المستقبلية - عملات أجنبية
مستقر	النظرة المستقبلية - الملاءة المالية

الإفصاحات المجمعة حسب بازل 3 - الركن الثالث

نظرة عامة على بازل 3 والركن الثالث:

طبق بنك الكويت الصناعي منذ شهر ديسمبر 2005، إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية كجزء من استراتيجيتها لإدارة المخاطر ورأس المال.

ويتكون الاتفاق من ثلاث أركان:

الركن الأول: يقدم إطار عمل لقياس متطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

الركن الثاني: يتعلق بعملية المراجعة الرقابية، ويركز على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي يتم إجراؤها من قبل البنك.

الركن الثالث: يهدف إلى تعزيز متطلبات كفاية رأس المال المذكور أعلاه ضمن الركن الأول والثاني عن طريق مطالبة البنك بتقديم إطار شامل للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

تسمح المبادئ التوجيهية لبازل 3 باتباع أساليب مختلفة لاحتساب متطلبات رأس المال:

- الأول هو الأسلوب المقياسي حيث تستخدم أوزان المخاطر لتقييم الاحتياجات مقابل الانكشاف الائتماني وهي ثابتة عبر هذا القطاع
- الثاني هو أسلوب التقييمات الداخلية IRB الذي يعتمد على نماذج البنك الداخلية في اشتقاق أوزان المخاطر.
- الثالث هو الأسلوب المتقدم والذي يتناسب مع هياكل كبيرة وأكثر تعقيداً

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، تعتمد حسابات البنك لكفاية رأس المال وفقاً للركن الأول على الأسلوب المقياسي الموحد. لكن لأغراض اختبارات الضغط، يستخدم البنك أسلوب النمذجة الداخلية المصمم خصيصاً

للإنكشافات الائتمانية الكبيرة، والتي تشكل النشاط التجاري الرئيسي للبنك بموجب نظام البنك الأساسي فإنه لا يجوز للبنك تحمل أي إنكشافات قروض تجزئة أو العقارات. وتجري في نفس الوقت اختبارات الضغط وفقا للمقاييس المعيارية والسيناريوهات المقدمة من قبل بنك الكويت المركزي. وقد استندت تقارير اختبارات الضغط على أساس أساليب قياس داخلية وتنظيمية.

تطبق إجراء اختبارات الضغط مرتين في السنة، وفقا لسياسة البنك بشأن بازل-الركن الثالث، ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويتم إعداد تقرير متكامل (على أساس البيانات النوعية والكمية) استناداً إلى نتائج نهاية السنة كما في شهر ديسمبر، فضلاً عن التقرير الكمي فقط استناداً إلى نتائج نصف السنوي كما في شهر يونيو وكذلك حسب البيانات التقديرية.

إدارة مخاطر رأس المال:

كفاية رأس المال هي الدرجة التي تكون فيها موارد البنك من رأس المال في الميزانية العمومية للبنك كافية لتغطية متطلبات رأس المال للأعمال في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب. ويعتبر إذن المجموعة كي تعمل كمصرف مرهوناً بالحفاظ على موارد كافية من رأس المال. وإدارة مخاطر رأس المال هي عملية استعراض ومراجعة متطلبات رأس المال لتمكين البنك من:

- تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية في الكويت حيث يركز النشاط التجاري للبنك، وحيث يتمركز عمله بصورة حصرية.
 - دعم تصنيفاته الائتمانية والحفاظ على تكلفة الأموال.
 - دعم نمو الأعمال التجارية، والقدرة على الصمود والتغلب على الصدمات.
- يضمن البنك كفاية رأسماله عن طريق الاستمرار في تقييم مصادر ومتطلبات رأس المال ومتطلبات في ضوء التوقعات المالية الحالية. وهذا يأخذ في الاعتبار المخاطر المادية للتوقعات فضلاً عن الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة تلك المخاطر.

تأخذ إدارة رأس المال البنك كلا من رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي على حد سواء. يحسب رأس المال التنظيمي على أساس مخاطر الركن الأول من إطار بازل. يشمل رأس المال حسب الركن الأول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. تشمل قواعد بازل 3 طرق الحساب وأوزان المخاطر، ويمكن أيضاً تطبيق الركن الثاني لرأس المال مقابل أنواع المخاطر الثلاثة المذكورة أعلاه، بل أنه يغطي أساساً أنواع أخرى من المخاطر. وكونه بنكاً صناعياً يعمل على أساس نظام عمل مركز لكنه مُقيد، ذلك يعطي وزناً كبيراً لمخاطر التركيز. يستخدم البنك إطار رأس المال وإجراءات الضغط داخلياً للمساعدة في تحديد احتياجاته من رأس المال في ظل سيناريوهات الضغط. ويضمن البنك احتفاظه بمصّدتات buffers كافية أعلى من الحدود الدنيا التنظيمية في جميع الأوقات. ويتم تقييم هذه المصّدتات من قبل إدارة المخاطر وتقديمها تقارير دورية إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولجنة المجلس لإدارة المخاطر كجزء من سياسة إدارة رأس المال وعملية إدارة حوكمة المخاطر، وعملية مراجعة الحدود القصوى لتحمل المخاطر وعملية اختبارات الضغط.

تنتج عملية اختبار الضغط في البنك توقعات تقديرية بالاحتياجات المتوقعة من رؤوس الأموال والمصادر ضمن مجموعة من سيناريوهات الضغط للبنك. وهذا يتيح للبنك التأكد من أنه يمكنه الوفاء بالحدود الدنيا من



المتطلبات الرأسمالية التنظيمية في بيئة الضغط؛ وتقييم مدى كفاية المصدّات فوق رأس المال التنظيمي للوفاء باحتياجات رأس المال الاقتصادي إذا اقترب من نقاط الحد الأقصى. وتشكل عملية اختبار الضغط عنصراً رئيسياً في عملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال (ICAAP).

بشأن حساب كفاية رأس المال التنظيمي حسب الركن الأول، فقد اعتمد البنك الأسلوب المقياسي الموحد من بازل 3، تبعاً لتوصية بنك الكويت المركزي في تحديد رأس المال المطلوب لكل مكون من مكونات مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. كما أن البنك هو بنك تنموي متخصص يقدم أيضاً التسهيلات المصرفية التجارية لعملائه، ويتمتع بدعم طويل الأجل من حكومة دولة الكويت. هذا، جنباً إلى جنب مع الاحتياطات الضخمة المفصح عنها، يجعل رأس المال المتوفر للبنك أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3، حتى بعد أخذ متطلبات ICAAP الإضافية في الاعتبار حسب الإطار الجديد للركن الثاني والمصدّات في تحديد رأس المال الاقتصادي.

ومع التوسع المخطط له في محفظة الأصول وفقاً للخطة الاستراتيجية للبنك للسنوات الثلاث القادمة، فإنه من المتوقع أن تظل نسبة كفاية رأس المال إلى حد كبير فوق الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية وتقديرات رأس المال الاقتصادي في المستقبل القريب؛ وهذه الرزمة القوية توفر وقاية cushion ضد انخفاض فرص التنويع بسبب التشريعات الحكومية لنظام البنك في خدمة وتطوير القطاع الصناعي في الكويت. بلغت كفاية رأس المال الإجمالي استناداً إلى بازل 3، نسبة 41.37 % كما في 31 ديسمبر 2018.

هيكل وكفاية رأس المال:

بالإضافة إلى رأس المال المدفوع بقيمة 20 مليون دينار كويتي والاحتياطات الضخمة الاختيارية المصرح بها، فإن الهيكل الرئيسي لأموال البنك طويلة الأجل هي عبارة عن قرض طويل الأجل قابل للتجديد طويل بمبلغ 300 مليون دينار كويتي («د.ك.») (990 مليون دولار أمريكي تقريباً)، مقدم من حكومة دولة الكويت في أول مرة بموجب المرسوم الأميري الصادر في سنة 1973، تستعمله إدارة المشاريع في البنك في تمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من القطاع الصناعي بشروط ميسرة. كما قدمت حكومة دولة الكويت سابقاً تمويل بقيمة 50 مليون د.ك. وفي هذه السنة بناءً على الحاجة تمويل إضافي بمبلغ 100 مليون د.ك. وليس لدى البنك أي أدوات مالية معقدة أو مركبة في هيكل رأس المال.

الكيانات الفرعية:

الكيان الاعتباري الرئيسي هو بنك الكويت الصناعي. يمتلك البنك شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل لبنك الكويت الصناعي، هما: شركة الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية (كيبكو)، وهي شركة مساهمة كويتية مغلقة، وشركة صناعي المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جورج تاون، جزيرة جراندا كايमान، جزر الهند الغربية البريطانية (معا «المجموعة»).

شركة كيبكو هي أداة المجموعة للاستثمارات المحلية وعقد وإدارة الأصول التي استحوذ عليها البنك نتيجة عدم سداد القروض المحلية؛ وتشكل نسبة 6 في المائة تقريباً من مجموع أصول المجموعة. شركة صناعي ليست ذي بال، ولا تشكل عنصراً مادياً من البيان المالي للمجموعة، وتقدم بيانات كفاية رأس المال المقدمة إلى بنك الكويت المركزي في كبيانات مجمعة للشركات التابعة.

هيكل رأس المال - 31 ديسمبر 2018 (ألف د.ك)

230,522	رأس المال - الشريحة 1
20,000	حقوق الملكية الدائمة
	الاحتياطيات
36,271	الاحتياطيات القانونية
140,560	الاحتياطيات الاختيارية
0	احتياطيات القيمة الاسمية
33,691	الدخل المحتفظ به
210,522	رأس مال إضافي شريحة 1
6,709	رأس المال الشريحة 2
6,709	المخصصات العامة المسموح بها
237,231	إجمالي رأس المال المؤهل بعد الاستقطاعات

رأس المال المطلوب للأصول الموزونة بمخاطر الائتمان كما في 2018/12/31

(ألف د.ك)

موزونة بالمخاطر	صافي الائتمان	فئات الأصول
تكلفة رأس المال	الانكشاف (بعد استبعاد CRM)	لمخاطر الائتمان (المحفظة القياسية)
---	187	1 البنود النقدية
--	160,256	2 مطالبات على جهات سيادية
---	---	3 مطالبات على منظمات دولية
---	---	4 مطالبات على PSE
---	---	5 مطالبات على MDB
20,600	103,002	6 مطالبات على بنوك
391,970	391,970	7 مطالبات على مؤسسات تجارية
---	---	8 مطالبات على أصول مضمونة
---	---	9 مطالبات ائتمانية
---	---	10 قروض جزئية تنظيمية
9,971	11,904	11 انكشافات متأخرة الأداء
114,162	114,162	12 إنكشافات أخرى
536,703	781,481	إجمالي الإنكشافات
(10,685)		ناقص: فائض المخصصات العامة
526,018		إجمالي الإنكشافات الموزونة لمخاطر الائتمان
68,382		الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان



رأس المال المطلوب لمخاطر السوق	
إجمالي الإنكشافات الموزونة لمخاطر السوق	1,712
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر السوق	223
رأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية	
إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر التشغيلية	46,320
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية	6,022
إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر	
	574,050
إجمالي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية	
	74,627
رأس المال المؤهل	
الشريحة 1	230,522
الشريحة 2	6,709
رأس المال المؤهل غير المستخدم	
	162,604
معييار كفاية رأس المال	
معييار كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3/ بنك الكويت المركزي	41.33%
معييار كفاية رأس المال وفقاً لرأس المال الشريحة 1 فقط	
	40.16%
معييار كفاية رأس المال - الشريحة 1	
	40.16%

نسبة الرافعة المالية:

أدخل إطار بازل 3 نسبة رافعة مالية تعتبر بسيطة وشفافة وغير قائمة على المخاطر لتطبيقها كتدبير تكميلي موثوق به على متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. تهدف نسبة الرافعة المالية إلى (1) تقييد تراكم الاستدانة في القطاع المصرفي لتجنب عمليات زعزعة وخفض الاستقرار والتي يمكن أن تضر بالنظام المالي الأوسع وكذلك بالاقتصاد؛ و (2) تعزيز المتطلبات القائمة على باستخدام تدبير «مساند» سهل وبسيط وغير قائم على المخاطر.

تعتمد لجنة بازل الرأي القائل بأن إطاراً لنسبة بسيطة للرافعة المالية يعتبر هاماً ومكملاً لإطار رأس المال القائم على أساس المخاطر؛ ونسبة الرافعة المالية ذات المصدقية هي التي تضمن التقاط واسع وكاف لكلا من مصادر بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية لوضع البنك.

تعرف نسبة الرافعة المالية وفقاً لبازل 3 أنها حجم رأس المال (البسيط، شريحة رأس المال الأولى Tier 1 capital) مقسوماً على إجمالي الانكشافات، مع إظهار هذه النسبة في صورة نسبة مئوية:

نسبة الرافعة المالية = حجم رأس المال / إجمالي الانكشافات. فأن النسبة الرقابية الدنيا في الكويت هي 3 %.

نسبة الرافعة المالية لبنك الكويت الصناعي كما في 31 ديسمبر 2018 – مجمعة

البند	أطار نسبة الرفع المالية (ألف دينار)
انكشافات داخل الميزانية	
1 بنود داخل الميزانية	699,405
2 الأصول المخصصة عند حساب رأس المال شريحة 1	0
3 إجمالي الانكشافات داخل الميزانية	699,405
انكشافات المشتقات المالية	
4 إجمالي انكشافات المشتقات المالية (شامل العامل الإضافي)	607
5 (التعديلات)	-600
6 إجمالي انكشافات المشتقات المالية	7
انكشافات تمويل الأوراق المالية	
7 أصول تمويل الأوراق المالية	0
8 إجمالي انكشافات تمويل الأوراق المالية	0
البند خارج الميزانية	
9 الالتزامات	165,252
10 (تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإلتزام)	(132,202)
11 إجمالي الالتزامات	33,050
12 التزامات محتملة	93,437
13 (تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإلتزام)	(53,165)
14 إجمالي الالتزامات المحتملة	40,272
15 إجمالي البنود خارج الميزانية	73,322
رأس المال وإجمالي الانكشافات	
16 رأس المال الشريحة 1	230,522
17 إجمالي الانكشافات	772,734
نسبة الرفع المالية	
18 نسبة الرفع المالية بازل 3	29.83%



إدارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية الناتجة في حال عجز أي من عملاء البنك أو الأطراف المقابلة في السوق من الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه البنك. منح الائتمان يعتبر أحد مصادر الدخل الرئيسية للبنك، وأكثرها تحملاً للمخاطر الأكثر أهمية؛ وبهذا الخصوص، يخصص البنك قدراً كبيراً من موارده وطاقته للسيطرة عليها.

تنشأ المخاطر الائتمانية التي تواجه البنك أساساً من تمويل المشاريع وتمويل رأس المال العامل. كما ينكشف البنك أيضاً على مخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن عمليات الخزنة، بما في ذلك سندات الدين، وأرصدة التسويات مع أطراف مقابلة في السوق وأصول متوفرة للبيع.

دور دائرة إدارة المخاطر هو تقديم التوجيهات على مستوى البنك وتقييم المخاطر باستقلالية ورقابة المخاطر الائتمانية. ولقد وضع البنك سياسات الائتمان على مستوى الإدارات. يعتمد مجلس الإدارة إطار عمل رقابة مخاطر الائتمان الذي يضع الهيكل الخاص بإدارة مخاطر الائتمان، جنباً إلى جنب مع سياسات إدارة المخاطر على مستوى الإدارات. وتشكل القروض والسلفيات للعملاء المصدر الرئيسي للمخاطر الائتمانية للمجموعة على الرغم من أن البنك قد ينكشف أيضاً لأشكال أخرى من مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، القروض المقدمة للبنوك والتزامات القروض وسندات الدين. وقد صممت سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر بهدف رصد وتحليل المخاطر، بغرض تحديد درجة ملائمة قابلية البنك لتحمل المخاطر appropriate risk appetite، والحدود والضوابط، ومراقبة المخاطر والتعثرات وقياس مدى كفاية تقييمات المتابعة وتصنيف المخاطر. تعمل دائرة إدارة المخاطر بشكل مستقل بمراجعة وتصنيف جميع توصيات القروض كل على حدة المقدمة من إدارتي منح الائتمان المتعلقة بالتمويل المالي والتجاري للمشاريع ورأس المال العامل وتمويل التجارة. كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بالقياس الكمي للمراجعات ورصد الجودة النوعية وحركة المحفظة الائتمانية على مستوى البنك.

تقوم إدارة المخاطر بصفة خاصة بمراجعة مخاطر التركيز وتحدث مخاطر التركيز الائتمانية عند انتهاء عدد من العملاء إلى نفس المجموعة، أو يشاركون في أنشطة مماثلة ولديهم خصائص اقتصادية مماثلة بما قد يؤثر في قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية خاصة في حالات التغيرات الاقتصادية وظروف الأعمال التجارية. نتيجة لذلك، يعتمد البنك المراجعة المستمرة لحالات التركيز في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، التركيزات الجغرافية وفترات الاستحقاق والقطاع الصناعية وحالات السيطرة والملكية. ويتحقق التنوع من خلال وضع مبادئ توجيهية بالحدود القصوى للانكشاف للأطراف المقابلة على حدة لا تتجاوز 15 في المائة من رأس المال. ومع ذلك، ونظراً للنظام الأساسي للبنك، الذي يحدد نطاق عمل البنك ضمن القطاعات الصناعية، فإن خطر التركيز يميل إلى الارتفاع.

وضع البنك نظاماً لتصنيف المخاطر الائتمانية داخلياً لجميع حالات الانكشاف من 1 إلى 10. وتوصي الدائرة بالتصنيفات الائتمانية للعملاء الجدد وتقوم بالمراجعة الدورية لجميع تصنيفات المقترضين في البنك باستخدام معايير محددة للتصنيف داخلياً. وتراقب دائرة إدارة المخاطر متوسط التصنيفات الموزونة لمحفظة الائتمان، وكذلك لكل فئة من فئات المخاطر داخل المحفظة.

وبغرض الحد من مخاطر الائتمان، يتم تأمين الإنكشافات عادة بالضمانات المقبولة. وتعكس محفظة القروض والسلفيات الحالية حرص البنك على الإقراض داخل الكويت وبالأخص للوحدات الصناعية في الكويت - وهي البلد التي يتفهم البنك ديناميكيته بصورة جيدة وحيث توفر للبنك فهماً أفضل للمخاطر الكامنة فيها. إن البنك لديه تركيزاً ائتمانياً للقطاع الصناعي بسبب نظامه الأساسي ويدير البنك المخاطر ذات الصلة عن طريق تجنب التركيز في الجانب المدين في قطاع صناعي معين وفي حالات الإنكشافات عبر الحدود، حسب المناطق الجغرافية.

يولي البنك اهتماماً خاصاً بالحسابات المتأخرة عن طريق اللجان التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض. ويجري مناقشة التدابير الخاصة بمتابعة هذه الحالات والإجراءات العلاجية المتخذة؛ وإذا لزم الأمر، يتم تحديد المخصصات الملائمة مقابلها.

وقد وضع البنك على مستوى الإدارات، فضلاً عن مستوى البنك كاملاً، عمليات ائتمانية منضبطة، تهدف إلى ضمان دقة تقييم المخاطر واعتمادها ورصدها ومراقبتها بشكل صحيح وسليم. وتعتبر الأداة الأساسية في إدارة مخاطر الائتمان هي مجموعة السياسات والإجراءات الائتمانية التي يجري مراجعتها وتحديثها دورياً. ويتبع البنك نظام صارم للموافقات يشترط إجراء تقييم دقيق وشامل للجدارة الائتمانية لكل مدين، كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم جميع التوصيات بطلبات الائتمان والاستثمار وطلبات التمديد والتجديد للحالات الائتمانية القائمة.

تقرر الحدود الائتمانية لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لطلبات الائتمان، وتبعاً للإجراءات، فيتطلب الأمر الحصول على موافقة مجلس الإدارة في تقرير حدود الائتمان أعلى من مستويات معينة؛ ويتم التعبير عن قابلية الإدارة العامة لتحمل المخاطر بالحدود الائتمانية المخصصة حسب الدولة والقطاع الاقتصادي والمقترض ونوع المنتج. كذلك، يلزم استخدام صلاحيات منح الائتمان داخل البنك بشأن أي تجاوزات للحدود الائتمانية المقررة.

يتم رصد التركيزات حسب الحجم والقطاع الاقتصادي والأعمال التجارية والقطاعات الصناعة وتعتبر هذه التركيزات محدودة. وبهذا الخصوص، يحدد بنك الكويت المركزي نسبة التركيز عند 15 في المائة من قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل للبنك حسب تعريف إطار بازل 3/البنك المركزي؛ وجميع التركيزات في المحفظة حسب القطاع يتم مراقبتها عن كثب تحسباً لظروف مالية أو اقتصادية معاكسة.

تقوم إدارة المخاطر برصد ومراقبة التجاوزات على مستوى البنك وعلى مستوى المحفظة وذلك بالتواصل المستمر مع إدارات الأعمال التجارية، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن المخالفات في الوقت المناسب والسيطرة على تجاوزات تواريخ الاستحقاق بقدر الإمكان.

معلومات عن الإنكشافات الائتمانية

الأصول متأخرة السداد / المتعثرة والمخصصات مقابلها:

يتبع بنك الكويت الصناعي تعريفات بنك الكويت المركزي بشأن القروض غير المنتظمة والتعليمات بشأن المخصصات مقابل الحالات المتعثرة.



نبين فيما يلي تصنيف الإنكشافات الائتمانية وكيفية احتساب المخصصات:

أ- التسهيلات الائتمانية (للعلماء المقيمين وغير المقيمين):

1. يصنف القرض أنه غير منتظم في الحالات التالية:

- الرصيد المدين في الحساب الجاري يظهر باستمرار وجود فائض بما يزيد عن 10 % عن الحد المعتمد للسحب على المكشوف
- الحساب الجاري مدين دون حد معتمد للسحب على المكشوف
- التسهيلات الائتمانية انتهت صلاحيتها ولم يتم سداد رصيدها القائم وقرر البنك عدم تجديد التسهيلات على أساس الوضع الائتماني
- دفعات سداد القرض متعثرة
- تأخر سداد الفوائد المستحقة

2. تصنيف القروض غير المنتظمة:

- دون المستوى: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لمدة تزيد عن 90 يوماً وأقل من 180 يوماً؛ أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المشكوك في تحصيلها: وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تزيد عن 180 يوماً وأقل من 365 يوماً، أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المعدومة: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تتجاوز مدة 365 يوماً، أو في تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل.

3. المخصصات المطلوبة:

تحدد المخصصات حسب ما هو مبين أدناه:

ديون دون المستوى: 20 %

ديون مشكوك في تحصيلها: 50 %

الديون المعدومة: 100 %

تحدد 1 % مخصصات عامة مقابل جميع حالات الانكشاف التي لا تخضع للمخصصات المحددة بعد خصم بعض الضمانات المسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. ويستعد البنك حالياً لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي رقم 9 بشأن أسلوب التحديد المبكر للمخصصات. يبين الجدول أدناه كيفية معالجة حالات القروض متأخرة السداد ضمن المحفظة الائتمانية.

افصاحات القروض متأخرة السداد كما في 31 ديسمبر 2018

فئة فترات وجوب السداد	المبالغ المتعثرة (آلاف دك)	من إجمالي المبلغ المستحق %
0<30 يوم	1,422	28.78%
31<60 يوم	0	0%
61<90 يوم	456	9.23%
91<180 يوم	2,594	52.50%
181<364 يوم	469	9.49%
أكثر من سنة	0.00	0%
إجمالي المستحق المتأخر	4,941	100.00%

كما بلغت نسبة القروض المتعثرة (NPL) إلى الإنكشافات الائتمانية نسبة 2.31% كما في 2018.12.31

ب- القروض السيادية:

البنك لديه إنكشافات سيادية محدودة وتحسب الرسوم الرأسمالية على هذا الإنكشاف وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي من وقت إلى آخر.

ج - معلومات عن الإنكشافات الائتمانية كما في 2018/12/31 (ألف دك)

فئة الأصول (الحفظ العادية)	إنكشافات مخاطر الائتمان الممولة	إنكشافات غير الممول للمخاطر	مجموع إنكشافات مخاطر الائتمان
1 بنود نقدية	187	0	187
2 مطالبات على قروض سيادية	160256	0	160256
3 مطالبات على منظمات دولية			
4 مطالبات على PSE			
5 مطالبات على MDB			
6 مطالبات على بنوك	102996	6	103002
7 مطالبات على مؤسسات تجارية	335503	61687	397190
8 مطالبات على أصول مضمونة			
9 مطالبات على مشتقات ائتمانية			
10 قروض جزئية متوافقة رقابياً			
11 الإنكشافات المستحقة المتأخرة	11367	537	11904
12 إنكشافات أخرى	102526	11636	114162
الإجمالي	712835	73866	786701



التوزيع الجغرافي للانكشافات كما في 2018/12/31 (ألف د.ك)

إجمالي القروض والسلفيات				قروض وسلفيات – القرض الصناعي 1				قروض وسلفيات – تسهيلات تجارية				
ديسمبر 2018		ديسمبر 2017		ديسمبر 2018		ديسمبر 2017		ديسمبر 2018		ديسمبر 2017		
443,707	99.29%	455,861	99.48%	177,698	100%	188,393	99.01%	265,313	98.82%	267,468	99.81%	الكويت
3,170	0.71%	2,392	0.52%	0	0%	1,881	0.09%	3,170	1.18%	511	0.19%	دول أخرى
442,877	100%	458,253	100.00%	177,698	100%	190,274	100.00%	268,483	100%	267,979	100.00%	الإجمالي الكلي

محفظة الاستحقاقات المتبقية للقروض والسلفيات كما في 2018/12/31 (ألف د.ك)

المحفظة الإجمالية		القرض الصناعي بشروط ميسرة		القروض والسلفيات بشروط تجارية		
ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	
34,515	41,059	13,165	18,316	21,350	22,743	لغاية شهر واحد
50,995	60,791	6,001	1,511	44,994	59,281	1 - 3 أشهر
105,132	90,154	28,623	20,973	76,509	69,181	3 - 12 شهر
271,135	186,257	154,940	155,949	116,195	30,308	سنة فأكثر
461,777	378,261	202,729	196,749	259,048	181,513	المجموع

محفظة القروض والسلفيات - حسب القطاع كما في 2018/12/31 (ألف د.ك)

2017		2018		
النسبة من الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة من الإجمالي	الرصيد القائم	
8.10%	36,489	4.39%	19,449	الكيمياويات
7.97%	36,290	8.94%	36,290	الغذاء والمشروبات
22.71%	102,221	35.80%	158,607	منتجات معدنية وهندسة
17.14%	77,153	18.00%	79,759	انشاءات ومواد بناء
0.96%	4,298	1.14%	5,034	مناجحة وتجارة
0.08%	319	0.11%	489	اثاث
2.88%	12,989	2.64%	11,697	منسوجات
0.00%	0	0.00%	0	بحرية
29.07%	130,936	28.13%	124,599	ورق وطباعة
0.23%	1,055	0.35%	1,566	حكومة
10.86%	48,921	0.00%	0	زيت وغاز
100.00%	450,301	99.50%	440,797	زراعة واسماك
0.00%	0	0.50%	2,216	اخرى (غير مالي)
100.00%	439,012	100.00%	439,706	إجمالي القطاعات

القروض المتعثرة - حسب التوزيع الجغرافي كما في 31/12/2018 (ألف د.ك)

مخصصات مقابل القروض المتعثرة		قروض متأخرة السداد		
2017	2018	2017	2018	
1160.64	36	1777.98	8086.15	الكويت
0	0	0.00	0	دول مجلس التعاون الخليجي أخرى
1160.64	36	1777.98	8086.15	الإجمالي الكلي
		0.15%	2.31%	القروض المتعثرة كنسبة مئوية % من محفظة القروض القائمة
65.28%	0.45%			نسبة التغطية

الحد من المخاطر الائتمانية:

التسويات: في الحالات التي لا يتم فيها تسوية مطالبات البنك ضد العملاء، فإن البنك يمارس حق المقاصة ويتخذ إجراءات المطالبة على أساس صافي المبلغ. وأثناء سير الإجراءات القانونية، يحتفظ البنك بحقه في المطالبة على أساس المبلغ الصافي الأصلي، وتجاهل أية دفعات جزئية لتجنب حدوث مشاكل قانونية غير مقصودة.

تقييم وإدارة الضمانات: في الحالات التي يلزم فيها أخذ ضمانات، فإن البنك يقبل أنواع الضمانات الاعتيادية مثل النقد، والرهن على الموجودات المنقولة، والرهن على الأصول الثابتة، والضمانات الشخصية/ التجارية/ المصرفية. إلخ. وفي حالة الرهن، يصر البنك على إدراجه في وثيقة التأمين ذات الصلة باعتباره المستفيد في حال الخسارة. وفي حالات وجود كفيل، فإن البنك يتخذ الإجراءات المماثلة في التأكد من صحة الجدارة الائتمانية للضامن من خلال الحصول على معلوماته المالية الكاملة. حيث أن البنك ينظر للضامن على أنه العميل الأساسي. وفيما يتعلق بالضمانات المصرفية، يجب تقديم حد ائتماني رسمي من المصرف المعني كشرط مسبق.

ونظراً لطبيعة البنك باعتباره مؤسسة متخصصة للتمويل الصناعي، فإن البنك يتمتع بالمهارات والموارد الكافية داخليا تمكنه من تقييم المشاريع والمصانع وغيرها من الأنواع الأخرى من الأصول الثابتة المرهونة للبنك.

مخاطر التركيز الائتمانية: يحدد النظام الأساسي للبنك قاعدة عملائه في الصناعات الإنتاجية على وجه التحديد. تلك الكيانات التي تحمل تراخيص صناعية. وبناء على ذلك، يحدث تركيز ائتماني في القطاع الصناعي، وضمن تلك الفئة، تتكون محفظة البنك من عملاء يمثلون مجموعة واسعة من الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك في القروض المشتركة للمصارف غير المقيمة. مع ملاحظة أن قاعدة عملاء البنك لا تخضع لأي درجة من درجات الدورات الاقتصادية.



الإنكشافات الائتمانية بعد تطبيق عامل خفض المخاطر وتحويل الائتمان كما في 2018.12.31
(ألف دك)

مخاطر الائتمان	الإنكشافات الائتمانية		فئة الأصول (الحفظ العادية)
	بعد CRM	قبل CRM	
0	187	187	بنود نقدية
0	160256	160256	مطالبات على قروض سيادية
0	0	0	مطالبات على منظمات دولية
0	0	0	مطالبات على PSE
0	0	0	مطالبات على MDB
20600	103002	103002	مطالبات على بنوك
391970	391970	398004	مطالبات على مؤسسات تجارية
0	0	0	مطالبات على أصول مضمونة
0	0	0	قروض جزئية تنظيمية
0	0	0	قروض تجارية رقابية
9971	11904	11904	انكشافات واجبة الأداء
114162	114162	114162	انكشافات أخرى
536703	741481	787515	الإجمالي

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الخسائر الائتمانية المتوقعة - بحسب المرحلة كما في 2018.12.31

المرحلة	إنكشافات عند التعثر	الخسائر الائتمانية المتوقعة
المرحلة - 1	553,195	3,164
المرحلة - 2	32,377	1,763
المرحلة - 3	16119	2,627
الإجمالي	601691	7,553

إدارة مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المرتبطة بأرباح البنك أو رأس ماله، أو قدرته على تلبية أهداف أعماله التجارية والتي قد تتأثر سلباً بسبب التغيرات في مستوى أو تقلبات أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة، أسعار القروض وأسعار السلع الأساسية وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. هذه المخاطر متأصلة في الصكوك المالية المرتبطة بعمليات و/أو أنشطة البنك بما في ذلك القروض الممنوحة تبعاً للأسعار التجارية والودائع والأوراق المالية والتجارية وحساب الأصول والمشتقات. وتكمن غالبية الإنكشافات على مخاطر السوق في عمليات الخزنة والاستثمار ومخاطر السوق من خلال حقوق الملكية المحلية لشركة كيبكو التابعة للبنك والتي هي أسهم سلبية للمؤسسة القابضة.

تحدد أهداف إدارة المخاطر في بنك الكويت الصناعي في إدارة مخاطر السوق كما يلي:

- فهم والسيطرة على مخاطر السوق بواسطة اتباع نظام صارم لقياس وتطبيق الحدود ومراقبتها
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقات/ التسويات
- تسهيل نمو الأعمال التجارية ضمن إطار رقابي وشفاف لإدارة المخاطر
- قياس والإبلاغ عن مخاطر السوق غير المتداول

تعتبر مخاطر السوق المرتبطة بالبنك محدودة نسبياً، باستثناء إدارة دفتر العملات الأجنبية لحسابها الخاص ولعملائه من القطاع الصناعي المحلية، وفي الحالات النادرة التي يستخدم فيها المشتقات لأغراض التحوط، حيث أن البنك يتجنب إلى حد كبير الانكشاف على مخاطر السوق. وقد وضعت الحدود المناسبة لذلك ويجري باستمرار رصد أنشطة الخزنة والاستثمار بهذا الخصوص.

ينصب اهتمام بنك الكويت الصناعي على القروض الصناعية والخدمات المصرفية للشركات. لدى البنك استثمار طويل الأجل في شركته التابعة المملوكة له بالكامل (كيبكو) التي تستثمر في السوق المحلية ولديها محفظة أسهم كويتية غير متداولة. وهناك أيضاً مكون دولي في دفتر أسهم البنك يستثمر في المشاريع المبتدئة من خلال مدراء استثمار عالميين معروفين. هذه الاستثمارات هي ذات طبيعة طويلة الأجل وانكشافاتها محدودة في مخاطر هبوط الاستثمارات في الأسهم المباشرة. ويتم تنويع هذه الاستثمارات وهناك حدود قصوى على الاستثمارات الفردية. والبنك لا يشارك في عمليات الأسهم أو السندات التجارية والتجارة في المشتقات والخيارات والسلع أو في من الأنشطة ذات مخاطر السوق الأخرى التي تشارك فيها عادة معظم المصارف التجارية والاستثمارية العادية.

يتم رصد ومراقبة مخاطر السوق مع الأخذ في الاعتبار تحليل ظروف السوق ومعدلات السيولة في السوق، واستراتيجية الأعمال التجارية وخبرة تداولات السوق. ويضع البنك حدوداً حسب حجم الاستثمار والدولة والانكشافات على الأطراف المقابلة فضلاً عن المراكز المفتوحة للمتعاملين والبنك ككل. تساعد هذه الحدود على خفض المبالغ المطلقة لمخاطر السوق. بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك حدود وقف الخسارة لبعض الأنشطة التي تتطوي على مخاطر السوق.

مخاطر السوق الخاصة بانكشافات محفظة التداول وصرف العملات الأجنبية: البنك لا يملك حالياً محفظة تداول في الأسهم ذات قيمة تذكر في عمليات صرف العملات الأجنبية أو أسواق المال. وليس لديه أي انكشافات في عمليات التداول في المشتقات أو في السلع؛ ومع ذلك، فقد تم اعتبار جميع المراكز المستخدمة للتحوط لمركز البنك، اعتبرت ضمن الانكشاف على المشتقات.

مخاطر السوق

متطلبات رأس المال وفقاً لأسلوب القياس الموحد (ألف د.ك.)		
فئة المخاطر	الانكشافات الموزونة للمخاطر	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
مخاطر أسعار الفائدة	0	0
مخاطر مراكز الاسهم	0	0
مخاطر سعر الصرف بالعملات الأجنبية	1,712	137



مراكز حقوق الملكية كما في دفاتر البنك

نظراً للطبيعة المتخصصة للبنك، وبموجب نظامه الأساسي، يستثمر البنك في أسهم الشركات لأغراض استراتيجية ولأسباب تتعلق بعلاقات الأعمال التجارية، فضلاً عن تحقيق أرباح رأسمالية. تقوم إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات بإدارة محفظة الأسهم التي لها أبعاد محلية وعالمية، وتدخل في استثمارات في مشاريع جديدة بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية في أسواق الأسهم الخاصة عالمياً. وتدار محفظة الأسهم للاستثمارات داخل الكويت بواسطة شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبيكو) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الكويت الصناعي ويتم تجميع بياناتها المالية مع بيانات بنك الكويت الصناعي.

الاستثمارات الاستراتيجية هي تلك التي تتلاءم مع أهداف البنك للتنمية الصناعية على المدى الطويل، ومن المتوقع أن يستفيد البنك من حيث وجود شبكة علاقات الأعمال التجارية ذات الصلة. والاستثمارات الاستراتيجية في الأسهم تهدف إلى ضمان النمو والتنمية للشركات القائمة والاستثمار في مشاريع جديدة، وكذلك فيما يتعلق بممارسة الرقابة على الشركات التي تعرضت للتعثر الحاد ومنخفضة الأداء مما تطلب الاستحواذ عليها. وتدير شركة الكويت للاستثمارات الصناعية الاستثمار في الأسهم كودائع قبل الاكتتاب، أو الدخول مباشرة في عمليات تبادل للأسهم للشركات المدرجة في البورصة. وحيث أن هذه استثمارات طويلة الأجل، فإن هذه المحفظة الاستثمارية تعتبر سلبية وتخضع التقييمات إلى تحركات السوق، وبسبب تأثيرات اتجاهات السوق الإقليمية والعالمية، فلا يزال مؤشر بورصة الكويت يشهد تقلبات شديدة.

تشكل الاستثمارات المتعثرة جزءاً ضئيلاً من محفظة الأسهم. ويتم الاحتفاظ بها لممارسة السيطرة العلاجية على الشركات التي تعرضت إلى تدهور أوضاعها وضعف أدائها، وتدخل تحت إدارة كيبيكو كإنكشافات محلية فقط.

يتم التفريق بين مكونات المحفظة المكونة لغرض الهدف المتمثل في تحقيق مكاسب رأس المال وتلك المكونة للأغراض الاستراتيجية المذكورة أعلاه. ومن المسلم به أن الاستثمارات في الأسهم تحمل مخاطر الهبوط فضلاً عن توقعات بتحقيق عائدات عالية. تصنف إدارة المخاطر جميع الاستثمارات التي تقوم بها إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات باستخدام أسلوب تصنيف الأسهم المطور داخلياً في إدارة المخاطر.

إدارة مخاطر سعر الفائدة:

بوجه عام، الهدف هو إدارة مدى حساسية سعر الفائدة بحيث لا تؤثر تحركات أسعار الفائدة سلباً على صافي إيرادات البنك من الفائدة. يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة على أنها التقلبات المحتملة في صافي الدخل من إيرادات الفائدة الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق للفائدة. ويستخدم البنك تحليل الفجوات لأسعار الفائدة interest rate gap analysis لقياس حساسية الإيرادات من سعر الفائدة الناجمة عن عدم مواءمات mismatches إعادة التسعير بين مراكز الأصول والمطلوبات القابلة للتأثر بالسعر وبين البنود خارج الميزانية.

حصل البنك على قرض لمدة 20 عاماً من حكومة دولة الكويت (اعتباراً من سنة 1973 مع دوران القرض) بسعر جزئياً بمعدل ثابت بنسبة 1/2 في المائة سنوياً على مدى إجمالي القروض والالتزامات الصناعية التي تعهد بها البنك. وفي عام 2007، تم تمديد القرض في شكل قرض إضافي بمبلغ 100 مليون دينار كويتي من حكومة دولة الكويت. هذا المورد منخفض التكلفة يعتبر عنصراً هاماً جداً في حساب قاعدة التكلفة الإجمالية للبنك. ويشارك

البنك في عمليات إقراض مدعومة بمعدل ثابت للقطاع الصناعي. وإلى هذا الحد، يتعامل مع مصادر وتطبيقات التكلفة الثابتة خارج إطار حسابات مخاطر سعر الفائدة.

إلى حد كبير، تعتبر جميع القروض المتبقية بالدينار الكويتي عائمة ومسعرة حسب سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي، زائد الهامش ويتم إعادة تسعيرها عند تغيير البنك المركزي لسعر الخصم.

حوالي 90 % من موجودات البنك مقومة بالدينار الكويتي. ومن بين العملات الأخرى، يعتبر الدولار الأمريكي أهمها؛ وفيما يتعلق بجميع العملات الأخرى، فإن الانكشاف، رغم عدم أهميته، إلا أنه ومع ذلك يتطابق عموماً مع كل وعاء من أوعية الاستحقاق.

من وقت لآخر، يتم إجراء اختبارات الضغط لقياس تأثير ذلك على الدخل تحت ظروف الضغط، كحساسية التأثير إلى الانخفاض بنسبة 1 % في سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي.

المخاطر الائتمانية للطرف المقابل

نظراً لأن البنك قد يتعامل مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى في العقود الآجلة للعملات الأجنبية / swap المستخدمة للتحوط لإنكشافات البنك، فإن البنك يحتسب تكلفة رأس المال على الإنكشافات بالقيمة الاسمية والمركز السوقي لهذه المشتقات باستخدام طريقة الانكشاف الحالي (CEM) وفقاً للمبادئ الإرشادية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الصدد. وتبلغ التكلفة الإجمالية رأس المال عن هذه الإنكشافات صفر دينار.

بنك الكويت الصناعي	
الإفصاح عن الأطراف المقابلة لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018	
الوصف	إجمالي القيمة الموزونة (ألف د.ك.)
القيمة المحلية لسعر صرف العملات للعقود الآجلة	607
القيمة السوقية	0

مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك نتيجة لعدم التطابق بين الأصول والخصوم في أوعية الاستحقاق المختلفة؛ ومع ذلك، تحفظ تلك ضمن الحدود المقررة لكل وعاء استحقاق. وهناك مخاطر الانخفاض في قيمة عمليات التحوط بسبب افتقار سوق الدينار الكويتي إلى العمق، مع وجود عدد محدود من اللاعبين في سوق الدينار الكويتي بين المصارف، حيث أن العمليات بين المصارف تظل عشوائية وخارج الاستحقاقات قصيرة الأجل. والأدوات المتاحة فقط حسب بنك الكويت المركزي هي سندات التدخل، وسندات التدخل المباشر للشهر الواحد، وسندات الخزنة هي من الأدوات الوحيدة المتاحة لنشر الفائض من السيولة. نتيجة لذلك، يمكن لتدخلات بنك الكويت المركزي أن يكون لها تأثير كبير على سعر الكيبور KIBOR؛ ومن شأن عدم وجود أدوات تحوط بسعر فائدة في سوق الدينار الكويتي أن تكون مصدر قلق؛ إلا أن الانكشاف الإجمالي للبنك أمام مخاطر أسعار الفائدة يتم السيطرة عليه بفضل العوامل التالية: (أ) نشاط وفعالية إدارة محفظة استثمارات الخزنة؛ (ب) تسعير القروض التجارية على أساس سعر عائم؛ و (ج) تمويل قروض المشاريع بواسطة القرض الحكومي وبذلك هي مستقلة عن السوق.



حساسية سعر الفائدة - 31 ديسمبر 2018 - عملة أجنبية - دولار أمريكي (000)

الأصول المدرة للفوائد	لغاية 1 سنة	1-5 سنوات	فوق 5 سنوات
190,879.10	166,685.03	38,579.07	
مطلوبات بالفائدة	44,792.59	0	247,233.47
GAP	146,086.52	166,685.03	-208,654.41
نسبة gap تراكمية	146,086.52	312,771.55	104,117.14
الحساسية إلى 1 % تغيير على السعر			
1041.17			

حساسية سعر الفائدة - 31 ديسمبر 2018 - عملة محلية - دينار كويتي (000)

الأصول المدرة للفوائد	لغاية 1 سنة	1-5 سنوات	فوق 5 سنوات
9,896.87	0.00	0.00	0.00
مطلوبات بالفائدة	34,490.07	15599.565	0.00
GAP	-24,593.21	-15,599.57	0.00
نسبة gap تراكمية	-24,593.21	-40,192.77	-40,192.77
الحساسية إلى 1 % تغيير على السعر			
-401.93			
إجمالي الحساسية بالدينار الكويتي إلى 1 % تغيير في السعر			
639.24			

إدارة مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة لزيادة مفاجئة في صافي التدفقات النقدية الخارجية؛ وفي هذه الحالة، سوف تستنفذ هذه التدفقات الموارد النقدية المتاحة لإقراض العملاء والنشاطات التجارية والاستثمارات والودائع. وفي أقصى الحالات، يمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى انخفاض الميزانية العمومية ومبيعات الأصول، أو احتمالية عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. وتعتبر مخاطر عدم القدرة على القيام بذلك متأصلة في جميع العمليات المصرفية، ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الظروف المرتبطة بالمؤسسة المالية وعلى مستوى السوق.

تتم إدارة مخاطر السيولة بواسطة رصد فجوات عدم موائمت استحقاقات الأصول والخصوم ونسب السيولة المستهدفة. وقد ظلت معدلات السيولة في البنك، سواء بالعملة المحلية والأجنبية، مستقرة عند مستويات مريحة خلال 2018؛ واستمر البنك في بناء علاقات مع المؤسسات الكويتية التي هي في وضع يمكنها من الإقراض بالعملة الأجنبية، مما يوفر تنوع قاعدة تمويلية للبنك. وتخضع هذه المخاطر لمراقبة دائرة إدارة المخاطر وتقييمها جماعيا بواسطة لجنة الأصول والخصوم والاستثمار (ألكو). ويلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن إدارة السيولة.

نسبة تغطية السيولة (LCR):

بناء على تعليمات البنك المركزي الكويتي فإن الإفصاحات المتعلقة بنسبة تغطية السيولة كما في 2018/12/31 هي:

البيان	رقم مسلسل	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (المتوسط) **	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (المتوسط) **
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	1	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)		155,998
التدفقات النقدية الخارجة	2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	27,293	4,647
	3	الودائع المستقرة		0
	4	الودائع الأقل استقراراً	19,850	3,454
	5	الودائع وحسابات الاستثمار والأصول الأخرى المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة	51,579	35,374
	6	الودائع التشغيلية		0
	7	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	51,579	35,374
	8	الالتزامات المضمونة		0
	9	التدفقات النقدية الخارجية الأخرى وتتضمن:	159,112	31,031
	10	الناشئة عن عقود التحول وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية		0
	11	الناشئة عن الصكوك المدعومة بالأصول وأدوات التمويل المهيكلية الأخرى	0	0
	12	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة الأخرى	159,112	31,031
	13	إلتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	95,804	4,738
	14	التدفقات النقدية التعاقدية الأخرى - خارجة	92	92
	15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		75,881
التدفقات النقدية الداخلة	16	معاملات التمويل المضمونة		0
	17	التدفقات النقدية الداخلية الناتجة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقاً للطراف المقابلة)	265,704	132,852
	18	التدفقات النقدية الناتجة الأخرى	2,020	2,020
	19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	267,724	134,872
	20	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التسويات)		155,998
معيار تغطية السيولة	21	صافي التدفقات النقدية الخارجية		18,970
	22	معيار تغطية السيولة		% 821.29

معيار صافي التمويل المستقر (NSFR):

بناء على تعليمات البنك المركزي الكويتي فإن الإفصاحات المتعلقة بمعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) كما في 2018/12/31 هي:



جدول 4: معيار صافي التمويل المستقر للفترة المنتهية في 2018.12.31

الرقم	البند	القيمة قبل تطبيق مُعاملات التمويل المستقر (ألف د.ك.)			
		فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة	فترة استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر
التمويل المستقر المتاح:					
1	رأس المال:				
2	رأس المال الرقابي:	237,956.00			237,956.00
3	أدوات رأس المال أخرى*	-			
4	ودائع من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة				
5	الودائع المستقرة	-			
6	الأقل استقراراً:	9,256.90	1,202.21		1,086.49
7	ودائع من غير عملاء التجزئة:				
8	الودائع التشغيلية	-	-		
9	الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	13,129.07	73,086.11		370,383.29
10	الإلتزامات الأخرى				
11	صافي المشتقات على جانب الإلتزامات	-	-	-	-
12	الإلتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	62,323.40	22,955.53	-	-
13	إجمالي التمويل المستقر المتاح	322,665.37	97,243.85	-	609,425.79
التمويل المستقر المطلوب:					
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة	159,638.58	-	-	7,911.35
15	الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية	-	-	-	-
16	القروض المنتظمة والأوراق المالية:				
17	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	7,125.95	60,033.00	-	6,003.00
18	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية	-	-	-	-
19	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، والقروض المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، والقروض المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	119,321.51	45,469.67	263,844.95
20	التي تخضع لوزن مخاطر 35 % أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال بازل - 3	-	-	-	-
21	القروض السكنية المنتظمة، منها:	-	-	-	-
22	التي تخضع لوزن مخاطر 35 % أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال بازل - 3	-	-	-	-
23	الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المصدرة لهذه الأدوات	-	-	-	-
24	الأصول الأخرى:	-	-	-	-
25	السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب	-	-	-	-
26	الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود المشتقات والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي	-	-	-	-
27	صافي المشتقات على جانب الأصول	-	-	-	-
28	20% من المشتقات على جانب الإلتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة	-	-	-	-
29	الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	-	13,190.10	3,332.96	125,214.41
30	البند خارج الميزانية	-	93,361.54	-	4,668.08
31	إجمالي التمويل المستقر المطلوب	166,764.53	285,906.14	48,802.62	407,641.79
32	معيار صافي التمويل المستقر (%)				149.50%

إدارة المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن العوامل البشرية والأحداث الخارجية، وعدم كفاءة أو فشل العمليات والنظم الداخلية، وتعتبر المخاطر التشغيلية متأصلة في عمليات البنك. تشمل المصادر الرئيسية للمخاطر التشغيلية: مصداقية العمليات التشغيلية وأمن تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات التشغيلية والاعتماد على الموردين الرئيسيين، وتنفيذ التغييرات الاستراتيجية وتكامل عمليات الاستحواذ الاحتيال والأخطاء البشرية وجودة خدمة العملاء والامتثال الرقابي والتوظيف والتدريب والاحتفاظ بالموظفين، والآثار الاجتماعية والبيئية. ويلتزم البنك بتحديد وقياس وإدارة المخاطر التشغيلية، وتتم إدارة هذه المخاطر من خلال منظومة متكاملة على مستوى البنك أو على مستوى السياسات والإجراءات الإدارية والضوابط الرقابية والأدوات الرقابية. وأحد العناصر الهامة هو تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالعمليات التشغيلية ومراقبتها على مستوى إدارات العمل، وعلى وجه الخصوص، فقد عملت دائرة إدارة المخاطر عن كثب مع وحدات العمل في تطبيق وتحسين أساليب العمل في إدارة المخاطر التشغيلية بما في ذلك نماذج التقييم الذاتي، والدراسات الاستقصائية بهدف التركيز على نقاط المخاطر الحرجة بغرض تعزيز الرقابة والتقليل من الخسائر التشغيلية.

يهدف إطار البنك في إدارة المخاطر التشغيلية إلى:

- فهم والإبلاغ الرقابي للمخاطر التشغيلية التي يتحملها البنك
- رصد والإبلاغ عن مؤشرات المخاطر الرئيسية وأخطاء التشغيل
- فهم وخفض حالات تكرار حالات المخاطر التشغيلية وأثارها على أساس التكلفة مقابل الفائدة،
- إدارة الإنكشافات المتبقية باستخدام التأمين

تطبق آلية للتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر التشغيلية مع التركيز على مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بمجال العمليات التشغيلية. تؤدي دائرة إدارة المخاطر ودائرة إدارة التدقيق الداخلي دوراً حيوياً في إجراء المراجعة والحفاظ على سلامة البيئة الرقابية؛ بالإضافة إلى ذلك، فقد غطى البنك بعض المخاطر التشغيلية، التي لا يمكن مراقبتها داخلياً.

إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات

يطبق البنك الإجراءات اللازمة لحماية سرية وسلامة المعلومات والبيانات المخزنة، بما في ذلك:

- تطبيق نظم الجدار الناري firewall لحماية الشبكة من التدخل الخارجي
- تطبيقات التحكم على الدخول إلى تطبيقات النظم
- الامتثال لمبدأ الرقابة المزدوجة في الإجراءات التشغيلية
- تطبيق إجراءات وعمليات مختلفة في ضوابط الرقابة الداخلية
- تطبيق عمليات النسخ المتماثل للبيانات عبر الإنترنت على خوادم مستقلة
- خطط الطوارئ في الموقع
- خطط طوارئ خارج الموقع لأغراض استمرارية تشغيل الأعمال business continuity plans وبرامج الإنعاش في حالات الكوارث disaster recovery programs



يكون القائم على دائرة أمن المعلومات مسؤولاً أمام الرئيس التنفيذي للبنك ويقوم بصفة مستقلة برصد البيئة الأمنية والحالات والمخالفات الأمنية للمعلومات.

ويعمل البنك على تعزيز ورفع قدرات البنية التحتية لنظام تكنولوجيا المعلومات لديه بما في ذلك المعاملات وحلول إدارة تخزين البيانات وإدارة المخاطر بغرض تأسيس قاعدة تسمح بفرص النمو مستقبلاً.

المخصصات الرأسمالية مقابل المخاطر التشغيلية

بهدف الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3، فإن البنك في الوقت الحالي يطبق أسلوب القياس الموحد في حساب المصروفات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية، تحتسب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويحتفظ البنك بقاعدة بيانات لإدارة خسائره التشغيلية. ولقد بلغت إجمالي تكلفة رأس المال للمخاطر التشغيلية للسنة المنتهية في 2018/12/31، مبلغ 6.017 مليون د.ك.

بنك الكويت الصناعي	
الإفصاح عن المخاطر التشغيلية (منهجية الأسلوب القياسي) كما في 31 ديسمبر 2018	
الوصف	إجمالي القيمة الموزونة (ألف د.ك.)
إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل	46321
إجمالي متطلبات رأس المال	6022
المنهجية: بناء على متوسط دخل البنك للثلاث سنوات الماضية، المنهجية تم اقتراحها من قبل بنك الكويت المركزي - بازل 3	

سياسات البنك بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال

يخضع البنك للقواعد والأنظمة الصادرة عن جهة الرقابة الإشرافية، أي بنك الكويت المركزي في تصريف أعماله المصرفية؛ وبهذا الخصوص، يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/92/2002) والقانون رقم 35 لعام 2002، والتعديلات عليها بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال.

يطبق البنك سياسات وإجراءات داخلية مكتوبة معتمدة من مجلس الإدارة، صممت لمنع ورصد ومكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تشمل نظم البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال العمليات والسياسات، والموظفين والبرامج التدريبية والوثائق والمستندات والتقارير والنظم الرقابية. في عام 2013، وتبعاً للتعليمات الجديدة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فقد تم تحديث السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال لتشمل هذه التغييرات.

حرصاً من البنك على الالتزام بالمتطلبات الرقابية الخاصة بضرورة الحصول على نسخ من الرخصة التجارية والسجل التجاري من العميل وقت فتح الحساب للعميل، فإن البنك يطبق إجراءات "أعرف عميلك (KYC)، لأغراض التحقق من هوية عملاء البنك منذ بداية علاقة العمل من خلال الوثائق والمستندات الرسمية؛ ويتم حفظ سجلات العملاء لمدة 5 سنوات من بعد انتهاء العلاقة المصرفية. بالنسبة للمعاملات المشبوهة، فيجري تعقبها ورصدها؛ كما تعقد برامج التدريب والتوعية لموظفي البنك من وقت لآخر. وقد طبق البنك أحدث النظم الآلية في مكافحة عمليات غسل الأموال لرصد وتحليل المعاملات المشبوهة. كذلك، فقد اتخذ البنك المبادرة في الالتزام بإجراءات FATCA.

وبحسب تعليمات بنك الكويت المركزي الأخيرة، فهي تقتضي بتصنيف جميع عملاء البنك تبعاً لمخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر عمليات تمويل الإرهاب. وعليه، تم تطبيق نظام داخلي لتقييم مخاطر عمليات غسل الأموال للشركات والمؤسسات التجارية وإدماجها ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

معلومات حول سياسة البنك للرواتب والمزايا

نظرة عامة على الملامح الرئيسية وأهداف سياسة البنك للرواتب والمزايا

صممت سياسة البنك للرواتب والمزايا بهدف اجتذاب واستبقاء المهنيين المؤهلين ممن يتمتعون بالمهارات والمعارف والدراية الاحترافية، وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حسبما ذكر في التعليمات الخاصة بحوكمة الشركات. وتتضمن السياسة جميع الجوانب الضرورية ومكونات المكافأة المالية مع الأخذ في الاعتبار أهداف تعزيز أداء البنك والإدارة الفعالة للمخاطر؛ إلى جانب تضمينها كافة متطلبات بنك الكويت المركزي كما ورد ذكره في تعليمات حوكمة الشركات.

واستناداً على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت، فإن مجلس الإدارة من شأنه اعتماد وتعديل مضمون وهيكل سياسة البنك للمكافآت، كما يقوم بمراجعة تنفيذها لضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

مكونات المكافآت: يتم تجميع كافة مكونات المكافآت لضمان تقديم حزمة مناسبة ومتوازنة تعكس خصائص وحدة الأعمال ودرجة الموظف في البنك والوظيفة فضلاً عن ممارسات السوق بشأن مستوى الأجور السائدة. وتشمل مكونات المكافآت المدفوعة للموظف ما يلي:

1. الراتب الثابت

2. الحوافز السنوية لجميع الموظفين على أساس الأداء

3. الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد

4. مزايا أخرى

5. نهاية الخدمة

يتقرر الراتب الثابت على أساس الدور الذي يؤديه الموظف، بما في ذلك المسؤوليات الوظيفية ومدى تعقيداتها والدرجة الوظيفية ومستوى الأداء وأحوال السوق المحلية والقوانين المعمول بها.

صممت الحوافز السنوية لجميع الموظفين على أساس الأداء والحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد STI/ LET باعتبارها حوافز تحتسب على أساس الأداء، بهدف تحفيز ومكافأة الموظفين على مساهماتهم في تحقيق غايات وأهداف البنك وفقاً للاستراتيجية والخطط السنوية لبنك الكويت الصناعي. تصرف الحوافز القائمة على قياس الأداء في صورة مكافأة نقدية سنوية إلى جميع الموظفين (STI) ومكافأة نقدية مؤجلة إلى كبار الموظفين (LTI). تم ربط برامج الحوافز بمزيج متوازن من مؤشرات الأداء على مستوى البنك، مستوى الإدارة الوحدة وعلى مستوى الموظف. والهدف الأساسي من الحوافز السنوية لجميع الموظفين على أساس الأداء هو المقارنة مع معدلات أداء البنك ومساهمات الأداء الفردية؛ بينما صممت مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر للبنك على نحو طويل الأمد، ودخل برنامج الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2015 فصاعداً.



قام البنك بإدخال برنامج تقييم الأداء وقياس أداء الموظفين رسمياً على جميع المستويات؛ حيث يتم وضع خطة الأداء في بداية السنة بالتعاون بين الموظف ومسؤوله المباشر وتوثيق أهداف خطة الأداء (KPIs) حسب مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحديد الكفاءات المطلوبة وخطة تطوير التنمية الشخصية للموظفين. وتعد مقابلة تقييم الأداء السنوي حيث يقوم المدير والموظف المعني بمراجعة وتقييم وتوثيق الأداء مقابل الأهداف الموثقة. ومن ثم، تتخذ القرارات لتعديل الراتب الثابت للموظف وحوافز الأداء استناداً إلى نتائج الأداء السنوية.

فضلاً عن ذلك، يمنح البنك مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية والطبية وغيرها من الإجازات، والتأمين الطبي وتذاكر السفر السنوية والبدلات، وذلك في ضوء أحكام عقود العمل الفردية وممارسات السوق المحلية تبعاً للقوانين المعمول بها. أما مكافأة نهاية الخدمة، فتدفع وفقاً لأحكام عقد العمل وللقوانين السارية.

يشرف الرئيس التنفيذي للبنك على تطبيق نظام المكافآت وفقاً للسياسة المعتمدة، بما في ذلك هيكل وإجراءات السياسات ذات الصلة. وتجري "لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت" المراجعة الدورية للتأكد من كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان مواءمتها مع أهداف البنك. كما تساعد اللجنة المذكورة المجلس على إجراء مراجعة سنوية مستقلة للبنك لضمان الامتثال مع سياسة البنك للمكافآت.

لجنة الترشيحات والمكافآت: دور اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية في تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة؛ وبهذا الشأن، تقدم اللجنة توصياتها إلى المجلس بشأن المرشحين لعضوية الجان المختلفة؛ كما أن اللجنة مسؤولة عن صياغة ومراجعة وتحديث سياسة البنك للمكافآت، ومساعدة المجلس في تقييم مدى فعالية وإنصاف هذه السياسة وضمان مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. تقوم اللجنة بإجراء مراجعة منتظمة لبنود سياسة المكافآت ورفع توصياتها بشأن أية تحديثات إلى المجلس؛ كما أنها تضطلع بالتقييم المنتظم لمدى كفاية وفعالية سياسة الرواتب لضمان اتساقها مع أهداف البنك. وتقدم توصيات إلى المجلس بشأن مستوى ومكونات راتب المدير التنفيذي ومسؤولياته المباشرة، وكذلك بالنسبة للموظفين التنفيذيين في البنك. وتعمل لجنة الترشيحات والمكافآت عن كثب مع لجنة إدارة المخاطر في البنك ومع رئيس إدارة المخاطر بغية تقييم الحوافز التي يقترحها نظام المكافآت.

ولقد قام البنك باستشارة السادة/ أرنست آند يونج خلال عام 2014 بهدف هيكلة سياسة المكافآت وتم تنفيذها منذ السنة المالية 2015، ويطبق البنك ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت، التي أقرت في عام 2014. ومنذ السنة المالية 2015، يطبق البنك نظام إدارة الأداء المعدل على جميع العاملين.

تقييم المخاطر: يتمحور المجال الرئيسي لعمل البنك في طبيعة الجمع بين النشاط التنموي والعمل المصرفي التجاري ويكمله في ذلك التعامل في المحفظة الاستثمارية. كما أن البنك يدير أيضاً محفظتين ممولتين حكومياً مرتبطتين بمشروعات الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتمويل الزراعي.

تستند سياسة البنك للمكافآت والترشيحات على تقييم إدارة المخاطر لتحقيق التوازن بين النتائج طويلة ومتوسطة الأمد، وقد تم توثيق ذلك بشكل سليم في النظام الجديد لتقييم الأداء، وذلك من خلال تطبيق نظام «SMART» أي للقياس بناء على أسس (محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة و قائمة على العنصر الزمني)، وذلك باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs الكمية المفصلة في المراقبة المستمرة للأداء مع التوجيه والإرشاد وإجراء المراجعات الدورية و من ثم تقييم الأداء النهائي استناداً إلى النتائج المالية فضلاً عن الأهداف المحددة

على أساس نوعية. وتقع مسؤولية تقييم أداء أعضاء الإدارة العليا على عاتق لجنة الترشيحات والمكافآت بناء على عوامل القياس التوزيعي والجمعي لنسبة العائد على الاستثمار، وتدابير المخاطر المحددة بما في ذلك عناصر التقييم الداخلي CAMEL-BCOM وأخيراً على العناصر المتعلقة بالنشاط التجاري.

وقد اتخذ البنك التدابير لضمان عدم وجود أية مخاطر مادية وعدم وجود محاولات لأي عضو من أعضاء الإدارة العليا لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل مثل التداول في الأسواق المالية أو الدخول في أي مجالات ذات الكشافات على مخاطر عالية في مقابل إمكانية الحصول على أي نوع من المكاسب أو الانغماس في أي مجازفات مفرطة في تحمل. وقد تم تقييم جميع تعاملات البنك والمحفظة الإجمالية للبنك من قبل إدارة المخاطر بشكل مستقل ورفع تقرير بذلك إلى لجنة إدارة المخاطر.

يحدد تقييم الأداء والمكافأة للدوائر الرقابية مثل التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بواسطة لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر، تبعاً. تسجل معايير الأداء للدوائر الرقابية من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة أو مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة لهذه الدوائر ولا ترتبط أي من مؤشرات الأداء الرئيسية بمستهدفات ربحية أعمال البنك مثل الإيرادات أو الأرباح أو الأهداف ذات الصلة. ووفقاً لمبادئ حوكمة الشركات، فإن الدوائر الرقابية لا تعتبر مسؤولة أمام الرئيس التنفيذي، والجهاز التنفيذي للبنك ولكن هي مسؤولة مباشرة أمام مجلس الإدارة ويتم تقدير أفعالها تبعاً لذلك.

وفيما يتعلق بتحديد العلاقة بين الأداء ومستويات الرواتب والمزايا، فقد أنشأ البنك روابط وأوزان كافية لتقييم الأداء الفردي وأداء وحدات الأعمال وأداء التجاري وفقاً للمستويات الإدارية المختلفة لموظفي البنك وبمساعدة من الخبراء الاستشاريين الخارجيين. وفي المقابل، فإن الأداء التجاري يستند على معايير تقييم مقل العائد على الاستثمار وأداء محافظ الأصول والإجراءات المحددة للمخاطر.

العناصر المتغيرة من المكافآت المقدمة لكبار الموظفين تحتوي على مكونات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويبدأ إدراج المكون طويل الأجل بعد مرور 3 سنوات من تاريخ المنح. وهذا المبلغ قابل زيادة أو النقصان وفقاً لمتوسط الأداء في الثلاث سنوات من حيث معدلات EPS وإجراءات المخاطر. ويتعامل البنك فقط على أساس المكافأة النقدية الممنوحة على العناصر المتغيرة من الراتب ولا يخصص خيارات أو حصص الأسهم. كذلك، يعتمد أداء موظفي الإدارة العليا على قياس نسبة العائد على الاستثمار ومحددة بوزن 40 %، و30 % لوزن أداء محفظة الأصول و30 % وزن تصنيف المخاطر، تبعاً للهيكل الذي وضعه الاستشاريون السادة/ مكتب أرنست أند يونج. ويحق لجميع موظفي البنك الحصول على حوافز متغيرة على أساس الأداء، فقط أعضاء وموظفي الإدارة العليا الذين لا يتجاوز عددهم 20، هم المؤهلون لحوافز متغيرة طويل الأجل. ولم تكن أي مؤشرات لمكافآت من هذا النوع تم منحها لأي موظف.

يضم التعريف المحدد بالإدارة العليا كبار الموظفين، مثل: الرئيس التنفيذي وفريقه من 3 نواب للرئيس التنفيذي وهم مسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي؛ وهم: نائب الرئيس التنفيذي للعمليات والرقابة المالية، نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع والمحافظ، ونائب الرئيس التنفيذي للتمويل والاستثمار. أما الوظائف التي تعتبر "حاملة للمخاطر المادية material risk-takers فتشمل رؤساء إدارات الأعمال المدرة للدخل، وهي: تمويل المشاريع والمتابعة، وتمويل الشركات، والاستثمارات المباشرة، والخزانة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات الزراعية. أما المهام الرقابية، فتشمل: رئيس إدارة المخاطر، ورئيس التدقيق الداخلي والمراقب المالي، ورئيس وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال ومسؤول وحدة الالتزام الرقابي.



بيان المكافآت المدفوعة في 2018 (بالدينار الكويتي)

الفئة رقم 1: تشمل 4 موظفين

ثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
464,782	13,919	13,943

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
	292,403	

الفئة رقم 2: تشمل 7 موظفين

ثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
433,507	15,169	26,400

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
	41,302	

الفئة رقم 3: تشمل 5 موظفين

ثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
226,369	10,649	3,138

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
	95,047	



من أنشطة البنك لعام 2018



وزراء ومسؤولين في زيارة ركن بنك الكويت الصناعي في معرض اتحاد الصناعات الكويتية الخامس "جسور"



محاضرة عن مكافحة غسل الأموال التي أقيمت في مقر البنك



مشاركة بنك الكويت الصناعي في معرض "صنع في الكويت"



احتفالية تكريم موظفي بنك الكويت الصناعي



بنك الكويت الصناعي

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة) وشركاته التابعة

دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

الصفحة	المحتويات
85 – 83	تقرير مراقب الحسابات المستقل
86	بيان المركز المالي المجمع
87	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
88	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
89	بيان التدفقات النقدية المجمع
137 – 90	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين
بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة) ("البنك")، والشركات التابعة (يشار إليهم مجتمعين بمصطلح "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2018، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018، وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة الوارد في التقرير السنوي للمجموعة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعترض الإدارة إما تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرياً إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للبنك وتحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهري في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب أ/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب أ/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجموع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجموع.

رشيد محمد القناعي

مراقب حسابات - ترخيص رقم 130 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 5 مايو 2019

د. رشيد محمد القناعي
مرخص تحت رقم (١٣٠) فئة أ

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)

دولة الكويت

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			الموجودات
1,998	5,932	4	النقد والنقد المعادل
146,296	158,099	5	أذونات وسندات الخزانة
85,404	82,625		ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
-	83,572	6	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	15,000	6	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
70,137	-	6	استثمارات متاحة للبيع
345,439	332,595	7	قروض وسلفيات للعملاء
6,643	6,688	8	استثمارات في شركات زميلة
9,034	9,075		موجودات أخرى
6,320	5,819	9	ممتلكات وآلات ومعدات
671,271	699,405		إجمالي الموجودات
			المطلوبات
14,456	24,304		ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
57,331	72,272		ودائع العملاء
22,097	20,376		مطلوبات أخرى
42,767	45,929	10 أ	قروض لأجل
300,000	300,000	10 ب	قرض من حكومة دولة الكويت
436,651	462,881		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
20,000	20,000	11	رأس المال
-	(3,163)	11	أسهم خزينة
35,108	36,271	11	احتياطي اجباري
139,397	140,560	11	احتياطي اختياري
28,054	36,856		أرباح مرحلة
6,000	6,000	11	توزيعات أرباح مقترحة
6,061	-	11	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
234,620	236,524		إجمالي حقوق الملكية
671,271	699,405		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

علي عبد النبي خاجة
الرئيس التنفيذي

مصعب سالم النصف
رئيس مجلس الإدارة

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	إيضاح	
20,924	21,542		إيراد الفوائد
(3,550)	(4,292)		مصاريف الفوائد
17,374	17,250		صافي إيراد الفوائد
4,618	3,860		إيرادات أتعاب وعمولات
(638)	806		أرباح/ (خسائر) فروقات عملة
709	660		إيرادات توزيعات
10,902	-		إيرادات من استثمارات متاحة للبيع
-	7,278		إيرادات محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	5,529		أرباح غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
341	341	8	حصصة من نتائج أعمال شركات زميلة
3,745	894		ديون معدومة مستردة
80	76		صافي إيرادات أخرى
37,131	36,694		إجمالي الإيرادات
(10,901)	(8,021)	12	تكاليف موظفين
(180)	(547)	9	استهلاكات
(2,282)	(1,870)		مصاريف أخرى
(10,164)	(14,674)	7	مخصص محمل مقابل قروض وسلفيات للعملاء
(557)	(35)		مخصصات أخرى محملة
(32)	73		رد/ (مخصص محمل) مقابل انخفاض في قيمة استثمارات
(24,116)	(25,074)		إجمالي المصاريف
13,015	11,620		ربح السنة قبل حصصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والزكاة
(119)	(107)		حصصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(242)	(276)	13	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(128)	(103)		الزكاة
12,526	11,134		صافي ربح السنة
			الدخل الشامل الآخر للسنة
(6,217)	-		البند التي يمكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً الى بيان الأرباح والخسائر
(54)	-		التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
117	-		التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع للشركات التابعة
(6,154)	-		حصصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة
6,372	11,134		الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
6.263	5.600	14	إجمالي الدخل الشامل للسنة
			ربحية السهم الأساسية والمخفضة (دينار كويتي)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.



بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

الإجمالي ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ألف دينار كويتي	توزيعات أرباح مقترحة ألف دينار كويتي	أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	احتياطي اختياري ألف دينار كويتي	احتياطي اجباري ألف دينار كويتي	أسهم خزينة ألف دينار كويتي	رأس المال ألف دينار كويتي
234,248	12,215	6,000	24,132	138,095	33,806	-	20,000
12,526	-	-	12,526	-	-	-	-
(6,154)	(6,154)	-	-	-	-	-	-
6,372	(6,154)	-	12,526	-	-	-	-
-	-	-	(2,604)	1,302	1,302	-	-
(6,000)	-	(6,000)	-	-	-	-	-
-	-	6,000	(6,000)	-	-	-	-
234,620	6,061	6,000	28,054	139,397	35,108	-	20,000
234,620	6,061	6,000	28,054	139,397	35,108	-	20,000
(67)	(6,061)	-	5,994	-	-	-	-
234,553	-	6,000	34,048	139,397	35,108	-	20,000
11,134	-	-	11,134	-	-	-	-
11,134	-	-	11,134	-	-	-	-
-	-	-	(2,326)	1,163	1,163	-	-
(3,163)	-	-	-	-	-	(3,163)	-
(6,000)	-	(6,000)	-	-	-	-	-
-	-	6,000	(6,000)	-	-	-	-
236,524	-	6,000	36,856	140,560	36,271	(3,163)	20,000

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	إيضاح	
تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية			
12,526	11,134		صافي ربح السنة
			تسويات:
(10,902)	(7,278)		إيرادات محققة من استثمارات
(341)	(341)	8	حصة من نتائج أعمال شركات زميلة
180	547	9	استهلاكات
1,167	(392)		فروقات صرف عملات أجنبية
-	(5,529)		أرباح غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
10,164	14,674	7	مخصص قروض وسلفيات إلى العملاء
589	(39)		(رد) / تحميل مخصصات أخرى
13,383	12,775		
			التغيرات في:
5,945	(11,803)		أذونات وسندات الخزانة
21,436	2,779		ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
(51,471)	(1,831)		قروض وسلفيات للعملاء
2,320	(146)		موجودات أخرى
(22,569)	9,848		ودائع من البنوك ومؤسسات مالية أخرى
14,509	14,941		ودائع العملاء
5,847	(1,756)		مطلوبات أخرى
(10,600)	24,808		صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية			
(2,557)	(46)	9	إضافات موجودات ثابتة
4,260	(15,517)		صافي الحركة على الاستثمارات
296	296	8	توزيعات أرباح نقدية مستلمة من شركات زميلة
1,999	(15,267)		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية
تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية			
15,088	3,556	10	المحصل من قروض لأجل
-	(3,163)	11	شراء أسهم خزينة
(6,000)	(6,000)		توزيعات أرباح مدفوعة
9,088	(5,607)		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية
487	3,934		صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
1,511	1,998		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
1,998	5,932	4	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.



1. التأسيس والنشاط

إن بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة) («آي بي كي» أو «البنك») هو شركة مساهمة مقفلة تأسست في دولة الكويت عام 1973 بموجب سجل تجاري رقم 20139. وهو مسجل كبنك لدى بنك الكويت المركزي للقيام بالأعمال المصرفية للمشاريع الصناعية والقيام بالاستثمارات التي تتعلق بنشاطاته كما يلي:

- الإسهام في إنماء الاقتصاد الكويتي وتنويع هيكله الإنتاجي عن طريق تشجيع إنشاء الصناعات الجديدة وتدعيم الصناعات القائمة ولها تحقيقاً لهذا الغرض القيام بالعمليات المذكورة صراحة في هذا النظام بما يلزم من العمليات الأخرى التي تقتضيها هذه المهمة.
 - ويجوز للبنك أن تكون له مصلحة أو أن يشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعماله أو التي قد تعونه على تحقيق غرضه في الكويت أو في الخارج وله أن يشتري هذه الهيئات أو أن يلحقها به.
- إن البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 تتضمن البنك وشركاته التابعة المذكورة أدناه، (يشار إليهم مجتمعين «المجموعة» وبشكل منفرد «شركات المجموعة») ومساهمة المجموعة في الشركات الزميلة.

نسبة الملكية				
اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	2018	2017
الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية ش.م.ك. (مقفلة)	دولة الكويت	استثمارات	% 99.6	% 99.6
صناعي انتربرايزس ليمتد	بريش ويست إنديز	استثمارات	% 100	% 100
الشركة الرائدة للبتروكيماويات ش.م.ك. (مقفلة)	دولة الكويت	إنتاج المواد البتروكيماوية	% 96	% 96
شركة المنتجات البتروكيماوية الوسيطة ش.م.ك. (مقفلة)	دولة الكويت	إنتاج المواد البتروكيماوية	% 96	% 96
شركة وربة لإنتاج الخرسانة الجاهزة ش.و.	دولة الكويت	إنتاج الخرسانة الجاهزة	% 100	% 100

إن مقر البنك الرسمي يقع في دولة الكويت وعنوانه المسجل هو مجمع البنوك - المنطقة التجارية التاسعة - شارع مبارك الكبير - درواسة العبد الرزاق - ص.ب 3146 الصفاة 13032 - الكويت. كما في 31 ديسمبر 2018، بلغ إجمالي عدد موظفي المجموعة 177 موظفًا (2017: 189 موظفًا).

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة في 2019/3/27. إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. أسس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً لأنظمة حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لإشراف بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه الأنظمة تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء متطلبات القياس والإفصاح لخسائر الائتمان المتوقعة على تسهيلات التمويل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية. وبناءً على ذلك، فإن مخصصات خسائر الائتمان على القروض والسلفيات إلى العملاء تمثل القيمة الأعلى بين قيمة خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ووفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي والمخصصات التي تتطلبها تعليمات بنك الكويت المركزي.

(ب) الأساس المحاسبي

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا المشتقات والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والاستثمارات المتاحة للبيع والتي يتم إدراجها بالقيمة العادلة.

(ج) عملة التعامل والعرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهي عملة التعامل للبنك. تم تقريب كافة المبالغ إلى أقرب ألف ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

عند إعداد هذه البيانات المالية المجمعة، تتخذ الإدارة أحكاماً وتقديرات وافتراسات، قد تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. ويتم إدراج التغيرات في التقديرات المحاسبية بأثر مستقبلي.

الأحكام

إن إعداد البيانات المالية المجمعة يتطلب من الإدارة القيام بأحكام وتقديرات وافتراسات، والتي قد تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

لقد تم عمل التقديرات والافتراضات المرتبطة بها على أساس الخبرة التاريخية بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى، والتي يعتقد أن تكون معقولة وفقاً للظروف، وأن توفر نتائجها أساساً لاتخاذ الأحكام حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصورة مستمرة. يتم إدراج التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقدير وأي فترات مقبلة إذا كان للتغيير تأثير عليها.

(هـ) التغييرات في السياسات المحاسبية

قامت المجموعة بتطبيق المعايير الجديدة والتعديلات التالية على المعايير التي تسري للسنة الحالية:

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 والمقرر له التطبيق المبدئي بتاريخ 1 يناير 2018 باستثناء متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة من القروض والسلفيات. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تغيير جوهرى عن معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. يقدم المعيار الجديد تغييرات جوهرية على طريقة المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض جوانب المحاسبة عن المطلوبات المالية. فيما يلي عرض موجز للتغييرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمجموعة والناجمة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

لم تقم المجموعة بتعديل معلومات المقارنة لسنة 2017 وفقاً لما تسمح به الأحكام الانتقالية للمعيار. وبناءً عليه، فإن المعلومات المعروضة لسنة 2017 لا تعكس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وغير قابلة للمقارنة مع المعلومات المعروضة لسنة 2018. تم إدراج الاختلافات في القيمة الدفترية للموجودات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطات كما في 1 يناير 2018 كما هو مبين في إيضاح 21.

نلخص فيما يلي التغييرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمجموعة والناجمة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية - باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات - استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 (المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والمتاحة للبيع، والمحتفظ بها حتى الاستحقاق، والمدرجة بالتكلفة المطفأة) بما يلي:

(1) أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

(2) أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر إلى بيان الدخل عند الاستبعاد

(3) أدوات ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر إلى بيان الدخل عند الاستبعاد

(4) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

كذلك سوف يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 للمنشآت بالاستمرار في تصنيف الأدوات المؤهلة بشكل لا رجعة فيه لتصنيفها بالتكلفة المطفأة أو الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك سوف يؤدي إلى استبعاد حالات عدم التطابق المحاسبي أو تقليلها بشكل ملحوظ. يمكن أن يتم تصنيف أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة بشكل لا رجعة فيه على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر لاحقاً إلى بيان الدخل المجموع.

سوف تكون المحاسبة عن المطلوبات المالية إلى حد كبير بنفس ما كانت عليه بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناشئة عن مخاطر الائتمان لدى المنشأة التي تتعلق بالمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم عرض هذه الحركة في الدخل الشامل الآخر بدون إعادة تصنيف لاحق إلى بيان الأرباح أو الخسائر ما لم ينشأ عدم التطابق المحاسبي.

تم توضيح تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في إيضاح 21.

انخفاض قيمة الموجودات المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وموجودات العقود واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولكن لا تطبق على الاستثمارات في حقوق الملكية. طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تسجيل خسائر الائتمان في وقت أسبق منه طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. تستند خسائر الائتمان إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية ما لم تكن هناك زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ إنشائها. وفي حالة استيفاء الأصل المالي لتعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المشتراة أو المستحقة، تستند خسائر الائتمان إلى التغير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل. كما يتعين على المجموعة احتساب مخصص مقابل خسائر الائتمان للقروض والسلف إلى العملاء وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة القروض والسلف إلى العملاء بالقيمة الأعلى بين خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة بناءً على مدخلات تقترحها تعليمات بنك الكويت المركزي لقياس خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وبموجب توجيهات بنك الكويت المركزي والمخصص الذي تتطلبها تعليمات بنك الكويت المركزي.

كذلك تم توضيح السياسات المحاسبية للمجموعة المتعلقة بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية في إيضاح 21. يتم الإفصاح عن الأثر الكمي لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018 في إيضاح 21.



المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – الإيرادات من عقود مع عملاء

في مايو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 15 ويسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بتطبيقه مبكراً. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أسس الاعتراف بالإيرادات وسوف يُطبق على جميع العقود المبرمة مع العملاء. غير أن إيرادات الفوائد والأتعاب المرتبطة بالأدوات المالية وعقود الإيجار سوف تظل خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وسوف تخضع للمعايير الأخرى المطبقة (مثل: المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود الإيجار). تتحقق الإيرادات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في حدود مقدار حق ناقل الملكية في البضاعة والخدمات وذلك عند نقل ملكيتها. كما يحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بطبيعة وحجم وتوقيت الإيرادات وعدم التأكد منها والتدفقات النقدية المقابلة مع العملاء. استنتجت المجموعة أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 ليس له تأثيراً مادياً على المبالغ المسجلة والمفصّل عنها في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

(و) المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الصادرة ولكن لم تسري بعد

يوجد عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر؛ إلا أن المجموعة لم تقم بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة أو المعدلة التالية عند إعداد هذه البيانات المالية المجمعة.

من المتوقع أن يكون للمعايير التالية تأثيراً مادياً على البيانات المالية للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 – عقود التأجير

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في شهر يناير 2016، ويستبدل معيار المحاسبة الدولي 17. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ التحقق والقياس والعرض والإفصاح لعقود التأجير ويتطلب من المستأجر المحاسبة كافة عقود التأجير في نموذجٍ فرديٍّ مسجل ضمن الميزانية العمومية، يُشبه المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17. يتضمن المعيار إعفاءين لتحقيق عقود التأجير – العقود تأجير الموجودات “ذات القيمة المتدنية” وعقود التأجير قصيرة الأجل (مثل عقود التأجير ذات فترات تأجير 12 شهراً أو أقل). وفي تاريخ بدء عقد التأجير، سوف يسجل المستأجر التزام بصرف دفعات التأجير (أي التزام التأجير) وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير (أي الأصل المنطوي على حق استخدام). يتعين على المستأجرين تسجيل مصروفات الفائدة على التزام التأجير ومصروفات الاستهلاك على الأصل المنطوي على حق استخدام بشكل منفصل.

كما يتعين على المستأجرين إعادة قياس التزام التأجير عند وقوع أحداث معينة (مثل حدوث تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في دفعات التأجير المستقبلية الناتجة عن التغير في المؤشر أو النسبة المستخدمة لتحديد هذه الدفعات). سوف يقوم المستأجرون بصورة عامة بتسجيل مبلغ إعادة قياس التزام التأجير كتعديل على الأصل المنطوي على حق استخدام.

لم تتغير طريقة المحاسبة عن الطرف المؤجر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 بشكل جوهري عن المحاسبة الحالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17. يستمر الطرف المؤجر في تصنيف كافة عقود التأجير باستخدام نفس مبادئ

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

التصنيف كما في معيار المحاسبة الدولي 17 ويقوم بالتمييز بين نوعي عقود التأجير: التشغيلي والتمويلي.

كما أن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 يتطلب من المستأجرين والمؤجرين تقديم إفصاحات أوسع من تلك المطلوبة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يُسمح بالتطبيق المبكر، ولكن لا يسمح به قبل أن تقوم المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15. يمكن للمستأجرين تطبيق المعيار بأثر رجعي بالكامل أو بأثر رجعي معدل. إن الأحكام الانتقالية للمعيار تسمح ببعض الإعفاءات.

تخطط المجموعة لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب ولكن لا تتوقع أي تأثير جوهري لهذا المعيار على بياناتها المالية المجمعة.

إضافة إلى ذلك، من غير المتوقع أن يكون للمعايير والتفسيرات المعدلة التالية التي صدرت ولكن لم تسر بعد، أي تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة:

- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 - حالة عدم التأكد بشأن معالجات ضريبة الدخل.
- خصائص المدفوعات مقدماً مع التعويض السالب (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9).
- الحصاص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28).
- تعديلات الخطط أو الاختصار أو التسوية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2015 - 2017 - معايير مختلفة.
- تعديلات على الإشارات إلى الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية للتقارير المالية.
- المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين.

3. السياسات المحاسبية الهامة

قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات لجميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية المجمعة، باستثناء المبين في إيضاح 2 (هـ).

(أ) أسس التجميع

إن الشركات التابعة هي تلك الشركات التي يسيطر عليها البنك. يسيطر البنك على الشركة عندما يتعرض لعوائد متغيرة أو يكون لديه حقوقاً فيها جراء مشاركته مع الشركة، وتتوافر لديه القدرة على التأثير في عوائدها من خلال سلطته على الشركة. إن البيانات المالية للشركات التابعة مدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على المستثمر فيه إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

عندما يمتلك البنك أقل من أغلبية حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها، يكون للبنك سلطة على المستثمر فيه عندما تكون حقوق التصويت تكفي لإعطائه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها من جانب واحد. يقوم البنك بأخذ جميع الحقائق والظروف التالية ذات الصلة عند إجراء تقييم فيما إذا كان أو لم يكن حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها كافية لإعطاء السلطة، بما في ذلك:

- حجم حقوق تصويت البنك من حقوق التصويت النسبي لحجم الحيازات ومدى تشتتها بين أصحاب الأصوات الأخرى.
- حقوق التصويت المحتملة التي يحتفظ بها البنك، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية قد تشير إلى أن البنك لديه أو ليس لديه القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت عند اتخاذ القرار، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة بالكامل. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة في التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

تتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، مع عدم التغير في السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. أية فروقات بين المبلغ المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية والمتعلقة بملك البنك. يتم توزيع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى لو كانت النتائج رصيد عجز. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تدرج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تدرج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تدرج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- تعيد تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها، متى كان ذلك مناسباً.

ب) الأدوات المالية

فئات تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

اعتباراً من 1 يناير 2018، تقوم المجموعة بتصنيف جميع موجوداتها المالية وفقاً لنموذج العمل لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية للأصل، والتي يتم قياسها إما:

- بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)
- بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)

1) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

(أ) أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن «نموذج أعمال» الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛

(ب) أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فحسب للمبلغ الأساسي القائم.

إن تفاصيل هذه الشروط موضحة أدناه. إضافة إلى ذلك، يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلية. ويتم تخفيض التكلفة المطفأة مقابل خسائر انخفاض القيمة. ويتم تحقق الدخل من القروض والسلفيات وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم التحقق في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

(أ) تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى من المحافظ المجمع ويستند إلى العوامل الملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

- كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها). كما أن معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تعتبر أيضاً من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل الإدارة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج «السيناريو الأسوأ» أو «سيناريو حالات الضغط» في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

(ب) اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فحسب

كخطوة ثانية في إجراء التصنيف، تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي تحديد ما إذا كان يستوفي اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والأرباح فحسب.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف «المبلغ الأساسي» بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد مدفوعات للمبلغ الأساسية أو إطفاء للقسط/الخصم).

وتكون العناصر الأكثر جوهرية للربح ضمن أي ترتيب للإقراض متمثلة في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء التقييم المرتبط باختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والربح، تستعين المجموعة بالأحكام ويراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الفائدة عن هذا الأصل.

على النقيض، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تنص على ما هو أكثر من مستوى الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب على المبلغ القائم. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات الخزنة والودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى والقروض والسلفيات إلى العملاء وبعض الاستثمارات والموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

(2) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

(i) أدوات الدين المالية التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تطبق المجموعة فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المالية التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

يتم قياس أدوات الدين المالية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم تسجيل إيرادات التمويل وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. وعند إلغاء التحقق، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

لا يوجد لدى المجموعة أي أدوات دين مدرجة في فئة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في تاريخ بيان المركز المالي.

(ب) أدوات حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

إن الاستثمارات في الأسهم التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر سيتم قياسها لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تحقق التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الآخر وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم تحققها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الآخر المجمع. وبالنسبة لإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تحققها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الآخر المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار وفي تلك الحالة يتم تسجيلها ضمن الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

(3) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تقوم المجموعة بتسجيل وقياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بيان المركز المالي المجمع وفقاً للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد تلجأ المجموعة عند التحقق المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات قياسه وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد يطرأ.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات التمويل وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الآخر المجمع طبقاً لشروط العقد أو عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

يتضمن هذا التصنيف بعض الأسهم والصناديق التي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب.

الموجودات المالية المتاحة للبيع - السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع الاستثمارات في حقوق الملكية (أسهم). إن الاستثمارات في الأسهم المصنفة كم المتاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجموع. وأدوات الدين في هذه الفئة هي تلك التي هناك نية للاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة وقد يتم بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر غير المحققة مباشرة في بيان الدخل الشامل الآخر المجموع في الاحتياطي المتاح للبيع. عند استبعاد الاستثمار، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في حقوق الملكية في بيان الدخل المجموع. يتم تسجيل الربح المكتسب أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع كإيرادات تمويل باستخدام سعر الفائدة الفعلي الذي يأخذ في الاعتبار أي خصم/ علاوة وتكاليف المعاملة المؤهلة التي تمثل جزء لا يتجزأ من عائدات الأداة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المكتسبة أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع في بيان الدخل المجموع عندما يثبت الحق في الدفع. يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة هذه الاستثمارات في بيان الدخل المجموع في «خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات المالية» ويتم إلغاؤها من الاحتياطي المتاح للبيع.

الضمانات المالية

في إطار سياق الأعمال الطبيعي، تمنح المجموعة ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وخطابات قبول. يتم مبدئياً الاعتراف بالضمانات المالية كالتزام محتمل بالقيمة العادلة يتم تعديله بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الضمان. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب كل ضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الدخل المجموع أو أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لسداد أي التزام مالي ناتج عن الضمان أيهما أعلى واعتباراً من 1 يناير 2018، يتم قياس التزام المجموعة مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

التزامات القروض غير المسحوبة وخطابات الاعتماد هي التزامات يتعين بموجبها على البنك، خلال مدة الالتزام، تقديم قرض بشروط محددة سلفاً للعميل. على غرار عقود الضمانات المالية، تم تكوين مخصص بموجب معيار المحاسبة الدولي 39، إذا كان العقد مثقلاً بالالتزام واعتباراً من 1 يناير 2018، خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية لاحقاً للتحقق المبدئي إلا في حالة الظروف الاستثنائية التي تقوم فيها المجموعة بحيازة أو بيع أو إنهاء أحد قطاعات الأعمال.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلفيات إلى العملاء والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة كفالات بنكية وخطابات ضمان وخطابات اعتماد مستندية وقبولات بنكية وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية غير مسحوبة (قابلة وغير قابلة للإلغاء) والاستثمار في أدوات التمويل بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وحكومة دولة الكويت تعتبر منخفضة المخاطر ويمكن استردادها بالكامل وبالتالي فلم يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. إن الاستثمارات في أسهم لا تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة. سيتم الاعتراف بالقروض والسلفيات إلى العملاء مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ ر ب أ/ 2018/425 بتاريخ 25 ديسمبر 2018 والتعديلات اللاحقة له (الموضحة في السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018 أدناه) أيهما أعلى.

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وتطراً تغيرات على الموجودات من خلال المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

خسائر الائتمان المتوقعة

وضعت المجموعة سياسة خاصة بإجراء تقييم في نهاية كل فترة بيانات مالية لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، وذلك عن طريق مراعاة التغير في مخاطر التعثر الذي قد يحدث على مدى الفترة المتبقية من عمر الأداة المالية.

- من أجل احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، سوف تقوم المجموعة بتقدير مخاطر التعثر الذي يحدث على الأداة المالية خلال العمر المتوقع لها. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي على مدى العمر المتوقع المتبقي من الأصل المالي، أي الفرق بين: التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد، والتدفقات النقدية التي تتوقعها المجموعة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للقرض.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة اثني عشر شهراً التالية.



المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون التعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - في حالة التعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة ائتمانياً في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل. وحيث إن هذا التقييم يستعين بالمعايير نفسها الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39، لم يطرأ تغيير كبير على منهجية المجموعة في احتساب المخصصات المحددة.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية. ويعتبر الأصل المالي «منخفض ائتمانياً» في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

عند تقدير عمر خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات التمويل غير المسحوبة، تقوم المجموعة بتقدير الجزء المتوقع من التزام التمويل الذي سيتم سحبه على مدى العمر المتوقع. وتستند خسائر الائتمان المتوقعة بعد ذلك إلى القيمة الحالية للعجز المتوقع في التدفقات النقدية إذا تم سحب القرض. يتم خصم العجز النقدي المتوقع بنسبة تقريبية إلى معدل الربح الفعلي المتوقع عند التمويل.

يقاس التزام المجموعة طبقاً لكل ضمان بالمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المسجل في بيان الدخل أو مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، تقدر المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة سدادها إلى حامل الأداة عن خسائر الائتمان التي يتكبدها. ويتم خصم العجز النقدي بمعدل الربح المعدل بالمخاطر المرتبط بالتعرض للمخاطر.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة فهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي. تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً إما على أساس فردي أو مجمع حسب طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات التي تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي تحدد ما إذا كانت إحدى الأدوات أو إحدى محافظ الأدوات معرضة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى اثني عشر شهراً أو على مدى عمر الأداة، تعمل المجموعة على تقييم ما إذا كان هناك زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي والمؤشرات المساندة والتحليلات على أساس التجارب السابقة للمجموعة وتقييم خبراء مخاطر الائتمان بما في ذلك المعلومات الاستطلاعية. تعتبر المجموعة وجود تعرض لمخاطر الائتمان بشكل ملحوظ عندما يحدث تدهور كبير في تصنيف العملاء مقارنة بالتصنيف عند استحداث المعاملة وإعادة الهيكلة بسبب الصعوبات المالية للمقترضين والشروط الأخرى المذكورة أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

تطبق المجموعة طريقة تقييم نوعية ثانوية في تصنيف الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية ومن أمثلتها تصنيف العميل/ التسهيل ضمن قائمة تحت المراقبة أو تقديم تنازلات السداد للحسابات. وفي بعض الحالات، قد ترى المجموعة أن الأحداث المبينة أعلاه (وليس على سبيل الحصر) تمثل مؤشرات على الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان مقارنة بالتعثر في السداد.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث العجز أو التأخر في السداد
- قيام المجموعة بإعادة هيكلة القروض والسلفيات في ضوء شروط لم تأخذها المجموعة في اعتبارها في حالات مخالفة لذلك
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظرا لصعوبات مالية.

تتمثل المعايير النوعية المستخدمة في تحديد الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة ذات الصلة. وتعتبر كافة الموجودات المالية التي يتأخر السداد لها لأكثر من 30 يوماً ذات زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي وتنقل إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشر المعايير الأخرى إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان.

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحقة ذات الانخفاض الائتماني في تلك الموجودات المالية المنخفضة ائتمانياً عند التحقق المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة 3.

إن الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة أداة دين تتضمن التأخر في سداد أصل المبلغ أو الأرباح لأكثر من 90 يوماً أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية للعقود والقدرة على تحسين الأداء بمجرد وقوع أية صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمانات الخ. وتعمل المجموعة على تقييم مدى وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة على أساس فردي لكل أصل جوهري بصورة فردية وعلى أساس مجمع للموجودات الأخرى المقدرة كغير جوهري بصورة فردية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشتمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة لاحتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر والمخاطر في حالة التعثر.

إن احتمالات التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. قد يقع التعثر فقط في وقت معين خلال الفترة المقدرة، في حالة عدم استبعاد الأصل المالي سابقاً واستمرار إدراجه في المحفظة. تستخدم المجموعة طريقة قياس احتمالات التعثر خلال الدورات الزمنية لاحتمالية التعثر في وقت محدد (TTC PD)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

لتحديد كل تصنيف بغرض احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. يمثل الحد الأدنى لاحتمال التعثر 1 % للتسهيلات التمويلية مرتفعة المخاطر الائتمانية، ونسبة 0.75 % للتسهيلات التمويلية منخفضة المخاطر الائتمانية الممنوحة إلى الحكومة والبنوك المصنفة كعملاء استثمارية من خلال وكالات تصنيف ائتماني خارجية، بالإضافة الى معاملات التمويل المتعلقة بالتمويلات الاستهلاكية والسكنية (مع استبعاد بطاقات الائتمان).

إن قيمة التعرض عند التعثر تتمثل في تقدير المخاطر المحتمل مواجهتها عند وقوع تعثر في المستقبل اخذا في الاعتبار التغيرات المتوقعة في المخاطر بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك سداد أصل المبلغ والربح سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد او خلاف ذلك، والانخفاض المتوقع في التسهيلات التي تلتزم بها المجموعة. وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي، تطبق المجموعة معامل التحويل الائتماني بنسبة 100 % على التسهيلات النقدية وغير النقدية المستخدمة. بالنسبة للتسهيلات غير المستخدمة، يتم تطبيق معامل التحويل الائتماني بناء على متطلبات بنك الكويت المركزي بشأن معدل الرفع المالي والصادرة في 21 أكتوبر 2014.

إن معدل الخسارة عند التعثر هو تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع تعثر في السداد في وقت معين. ويتم احتسابها استنادا الى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي تتوقع جهة التمويل استلامها بما في ذلك عند تحقق أي ضمان. ويتم عرض هذه الخسائر عادة كنسبة من قيمة التعرض عند التعثر. وقد حدد بنك الكويت المركزي قائمة بالكفالات المؤهلة والحد الأدنى من التخفيض المطبق لتحديد معدل الخسارة عند التعثر كما هو مبين أدناه:

نسبة الاستقطاع

نوع الضمان

◀ ودائع ثابتة وتأمينات نقدية وأذون وسندات خزينة لحكومة دولة الكويت	0 %
◀ النقد بعملات أجنبية	15 %
◀ أسهم مدرجة بخلاف أسهم جهة الإقراض/ التمويل، وأسهم مدرجة لشركات تابعة للعميل (الشركة الأم وشركات زميلة وتابعة)	25 %
◀ سندات/ صكوك ذات جودة ائتمانية عالية (استثمارية)	25 %
◀ سندات/ صكوك ذات جودة ائتمانية منخفضة (غير استثمارية)	75 %
◀ خطابات الضمان الصادرة عن البنوك الحاصلة على تقييم ائتماني A+ أو أكثر من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي (موديز، أو ستاندرد اند بورز أو فيتش)	0 %
◀ خطابات الضمان الصادرة عن البنوك الحاصلة على تقييم ائتماني أقل من A+ من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي (موديز، أو ستاندرد اند بورز أو فيتش)	70 %
◀ الكمبيالات المظهرة والمقبولة من البنوك الحاصلة على تقييم ائتماني A+ أو أكثر من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي (موديز، أو ستاندرد اند بورز أو فيتش)	0 %
◀ الكمبيالات المظهرة والمقبولة من البنوك الحاصلة على تقييم ائتماني أقل من A+ أو من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي (موديز، أو ستاندرد اند بورز أو فيتش)	70 %
◀ العقارات	50 %

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

إضافة إلى ذلك، فإن الحد الأدنى للخسائر الناتجة من التعثر المطبق على القروض والسلفيات إلى العملاء ذات الأولوية والثانوية غير المكفولة بضمان يمثل 50 % و 75 % على التوالي.

إن الفترة القصوى التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي بما في ذلك بطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة الأخرى ما لم يكن للمجموعة حق قانوني في استدعائها في وقت مبكر باستثناء الموجودات المالية المدرجة ضمن المستوى 2؛ حيث تأخذ المجموعة في اعتبارها الحد الأدنى لمدة الاستحقاق لجميع التسهيلات التمويلية لمدة 7 سنوات (باستثناء التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان وتسهيلات الإسكان) ما لم يكن للتسهيلات الائتمانية مدة استحقاق تعاقدية غير قابلة للتديد، وتكون الدفعة النهائية أقل من 50 % من إجمالي قيمة التسهيل الممنوح. بالنسبة للتمويل الاستهلاكي من جهة وبطاقات الائتمان وتسهيلات الإسكان من جهة أخرى ضمن المرحلة 2، تحدد المجموعة الحد الأدنى لمدة الاستحقاق لمدة 5 سنوات و 15 سنة على التوالي.

إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المعلومات المستقبلية في تقديرها مدى زيادة المخاطر الائتمانية لأداة ما بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي وقياسها لخسائر الائتمان المتوقعة. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وقامت بتحديد المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. يتم تطبيق التعديلات ذات الصلة بالاقتصاد الكلي لاستنباط التغيرات عن السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التوقعات المعقولة والمؤيدة لشروط الاقتصاديات الكلية المستقبلية التي لا يتم استنباطها في نطاق حسابات خسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاديات الكلية التي يتم مراعاتها، على سبيل المثال لا الحصر، الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة ومعدلات بنك الكويت المركزي وأسعار النفط ومؤشر السعر الاستهلاكي ومؤشر أسعار الأسهم ويستلزم ذلك تقييم الاتجاه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. يؤدي إدراج المعلومات المستقبلية إلى زيادة درجة الأحكام المطلوبة فيما يتعلق بكيفية تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاديات الكلية على خسائر الائتمان المتوقعة. يتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كإقطاع من مجمل القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الدخل الشامل الآخر دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجمع.

الشطب

لم تتغير السياسة المحاسبية للمجموعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 عنها طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما تتوقف المجموعة عن السعي وراء الاسترداد. وفي حالة إذا زاد المبلغ المطلوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والذي يتم تطبيقه مقابل مجمل القيمة الدفترية. وتضاف أي استردادات لاحقة إلى مصروفات خسائر الائتمان.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بتسجيل مخصص للقروض والسلفيات وفقاً للسياسة المحاسبية الحالية لانخفاض قيمة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً لما هو موضح في البيانات المالية المجمعة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ويتفق ذلك في كافة الجوانب المادية مع متطلبات المخصص المحدد للعام لبنك الكويت المركزي.

قد يتضمن الدليل على انخفاض القيمة: مؤشرات على مواجهة العميل أو مجموعة العملاء لصعوبة مالية كبيرة أو احتمال إشهار إفلاسهم أو غيرها من عمليات إعادة التنظيم المالي أو تقصير أو تأخر في سداد الأرباح أو الدفعات الأساسية وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتأخرات.

مخصصات خسائر الائتمان طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان على مديني التمويل طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف مديني التمويل واحتساب المخصصات. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيلات عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة الدفترية للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة مديني التمويل متأخرة السداد وتلك متأخرة السداد ومنخفضة القيمة معاً كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم استخدامها بعد ذلك لتحديد المخصصات.

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	20 %
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181-365 يوماً	50 %
معدومة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100 %

قد تقوم المجموعة بتصنيف تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول أوضاع العميل المالية و/أو غير المالية.

بالإضافة إلى المخصصات المحددة، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1 % للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5 % للتسهيلات غير النقدية على كافة مديني التمويل التي تطبق عليها هذه التعليمات (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المقيدة) التي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

قامت المجموعة في السنة الحالية بتسجيل القيمة الأعلى بين تعليمات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصصات الموضحة أعلاه وبين احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

موجودات مالية متاحة للبيع والاستثمار

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن استثماراً أو مجموعة من الاستثمارات قد تعرضت للانخفاض في القيمة. في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يتضمن:

- حدوث انخفاض «كبير» أو «مستمر» في القيمة العادلة للاستثمار بما يقل عن تكلفته و/أو
- معلومات أخرى حول جهة الإصدار والتي تؤثر سلباً على أداء جهة الإصدار للأسهم. يتم تقييم ما إذا كان الانخفاض «كبيراً» مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و«مستمراً» مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة - التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أي خسارة انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل المجمع تدرج في بيان الدخل المجمع. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الدخل المجمع وتقييد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر.

محاسبة التغطية

يستمر تطبيق متطلبات محاسبة التغطية العامة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً للأنواع الثلاثة لآليات محاسبة التغطية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39. ومع ذلك، هناك قدر أكبر من المرونة ارتبط بأنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التغطية وخصوصاً فيما يتعلق بتوسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة كأدوات تغطية وأنواع بنود المخاطر للبنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التغطية. إضافة إلى ذلك، أدخلت التغييرات على اختبار الفعالية وتم استبداله بمبدأ «العلاقة الاقتصادية». ولم يعد مطلوباً إجراء تقييم فعالية التغطية بأثر رجعي.

كما في 31 ديسمبر 2018، ليس لدى المجموعة أية علاقات تغطية. وبالتالي، لن يكن لمتطلبات التغطية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثيراً جوهرياً على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للمجموعة.

الانتقال

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية والناجمة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بتاريخ 1 يناير 2018 كما هو مبين أدناه:

(أ) لم يتم إعادة إدراج فترات المقارنة. وتم تسجيل الفروق في القيم المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية والناجمة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. وبالتالي، لا تعكس المعلومات المعروضة لسنة 2017 متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وبذلك هي ليست قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2017 طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

(ب) تم إجراء عمليات التقييم التالية على أساس المعلومات والظروف القائمة في تاريخ التطبيق المبدئي.



- تحديد نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي من خلاله.
- التصنيف وإلغاء التصنيفات السابقة لبعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية كمقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- في حالة إذا ارتبطت أداة الدين المالية بمخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، فإن المجموعة قد وضعت التقديرات بعدم ازدياد مخاطر الائتمان للأصل بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي للأصل.

المقاصة

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إظهار صافي المبالغ في بيان المركز المالي المجموع فقط عندما يكون هناك حق قانوني ملزم بإجراء المقاصة للمبالغ المعترف بها، ووجود نية التسوية لدى المجموعة على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية المطلوبات في آن واحد.

ج) النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية المجموع على النقد وأرصدة قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية (متضمنة بنك الكويت المركزي) والتي تكون فترة استحقاقها خلال 7 أيام.

د) القروض المُجدولة

تسعى المجموعة لإعادة جدولة القروض المتعثرة بدلاً من الإستحواذ على ضمانات تلك القروض، وذلك من خلال تمديد بعض دفعات القروض وفرض شروط جديدة. وعند ذلك، لا يتم اعتبار تلك القروض متخلفة عن السداد. تقوم الإدارة بمراجعة القروض المُجدولة بشكل مستمر لضمان استيفاء كافة المتطلبات والتأكد من قدرة العميل على سداد الدفعات المستقبلية، ويتم إخضاع هذه القروض للتقييم بشكل مستمر لدراسة ما إذا كان هناك انخفاض في قيمتها.

هـ) الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري، والتي تتمثل في صلاحيتها على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. تتضمن البيانات المالية المجمعة حصة المجموعة من نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ البداية الفعلية للتأثير الجوهري حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة". وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

تقوم المجموعة بإدراج حصتها من التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر. تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

عند فقدان التأثير الجوهرى على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهرى والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع، يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تحقيق خسارة قيمة إضافية لاستثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة. تحدد المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتدرج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

(و) ممتلكات وآلات ومعدات

تدرج الممتلكات والآلات والمعدات باستثناء الأراضي - ملك حر - بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تدرج الأراضي بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة. يتم استهلاك البنود غير المادية للموجودات الثابتة بالكامل في سنة الشراء.

يتم استهلاك تكلفة المباني والموجودات الأخرى على أساس القسط الثابت بمعدل استهلاك على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها ويتراوح بين 5 سنوات إلى 20 سنة.

(ز) العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية بالدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي بتاريخ بيان المركز المالي المجمع حسب سعر الصرف السائد بذلك التاريخ وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن فروق أسعار الصرف في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.



يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالتكلفة التاريخية أو التكلفة المطفأة حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل المطلوبات والموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كاستثمارات في أدوات ملكية متاحة للبيع بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من الأدوات المالية المصنفة كاستثمارات في أدوات دين متاحة للبيع كالسندات مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. فتدرج ضمن «احتياطي تقييم استثمارات بالقيمة العادلة» ضمن الدخل الشامل الآخر.

(ح) تحقق الإيراد

يتم إدراج إيرادات الفوائد في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع عند تحققها آخذين في الاعتبار العائد الفعلي للموجودات أو السعر العائم للملائم. تتضمن إيرادات الفوائد إطفاء أي خصم أو علاوة أو اختلافات أخرى بين القيمة المبدئية للفائدة التي تحملها الأداة ومبلغها عند الاستحقاق على أساس معدل الفائدة الفعلي. يتم التحقق للإيراد من الرسوم والعمولات عند تحصيلها. عندما يكون هناك انخفاض في قيمة المدينين، تقوم المجموعة بتخفيض القيمة الدفترية لتلك المبالغ إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تقدر بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المتعلق بالأداة المالية، ويتم الاستمرار في إطفاء الخصم كإيراد فوائد. إن إيرادات الفوائد للقروض التي يوجد انخفاض دائم في قيمتها يتم التحقق منها إما في حالة تحصيلها أو على أساس التكلفة المستردة حسبما تقتضيه الظروف.

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

تحتسب إيرادات الأتعاب والعمولات عند تسليم التزام الأداء.

(ط) الانخفاض في القيمة للموجودات غير المالية

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات الملموسة وغير الملموسة للتأكد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على هذا الانخفاض، يجب تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتمال خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. إذا لم يكن من الممكن احتساب القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد من وحدة توليد النقد للأصل التابع لها.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق معدل الخصم المناسب. يجب أن يعكس معدل الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للأصل المقدرة (أو وحدة إنتاج النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية (أو وحدة إنتاج النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها، وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة إنتاج النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب ألا يزيد المبلغ الدفترى للأصل (أو وحدة إنتاج النقد) بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

(ي) مكافأة نهاية الخدمة

يستحق الموظفون مكافأة نهاية خدمة بموجب أحكام قانون العمل الكويتي بناءً على مدد الخدمة المتراكمة وعلى أساس آخر راتب يتقاضاه الموظف والبدلات. تُستحق التكاليف المتوقعة لتلك المنافع على مدار فترة التوظيف.

الموظفون الكويتيون

إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم تحميل حصة المجموعة من المساهمات في هذا النظام وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة كمصروفات في بيان الدخل المجمع في السنة التي تنشأ فيها.

(ك) مخصصات أخرى

يتم الاعتراف بالمخصص في بيان المركز المالي المجمع فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صافياً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام الحالي أو القانوني أو المحتمل، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. وعندما يكون التأثير مادياً، يتم تحديد المخصص عن طريق خصم القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والخطر المتعلق بالالتزام عندما يكون ملائماً.

(ل) موجودات الأمانة

إن الموجودات المدارة من قبل المجموعة لأطراف أخرى أو المحتفظ بها تحت الوصاية أو بصفة أمانة لا يتم اعتبارها ضمن موجودات المجموعة، وبالتالي لم يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة، وإنما يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات في البيانات المالية المجمعة.

(م) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1 % من ربح البنك بعد خصم حصته من أرباح شركات مساهمة تابعة وزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري.



(ن) الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1 % من ربح البنك المجمع بعد خصم حصته في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة الخاضعة لنفس القانون وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة الخاضعة لنفس القانون وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية الخاضعة لنفس القانون طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 ولائحته التنفيذية.

(س) أسهم خزينة

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر، فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية. يتم تصنيف الأسهم المعاد شرائها كأسهم خزينة ويتم عرضها في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. عند بيع أو إعادة إصدار أسهم الخزينة لاحقاً، يتم الاعتراف بالمبلغ المحصل كزيادة في حقوق المساهمين ويتم عرض الفائض أو العجز الناتج عن المعاملة ضمن احتياطي أسهم خزينة.

4. النقد والنقد المعادل

2017	2018	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
424	1,212	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
1,574	1,271	نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى
-	3,449	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية تستحق خلال 7 أيام
1,998	5,932	

5. أذونات وسندات الخزانة

2017	2018	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
5,990	23,372	سندات بنك الكويت المركزي
140,306	134,727	سندات خزانة
146,296	158,099	

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة 18 % من ودائع العملاء المقومة بالدينار الكويتي على هيئة أذونات وسندات الخزانة.

وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي بتاريخ 25 ديسمبر 2018، لم يتم تسجيل أي خسائر ائتمان متوقعة مقابل السندات وأذونات الخزينة وأدوات الدين العام لبنك الكويت المركزي وحكومة دولة الكويت.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

6. استثمارات

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2017	2018	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	9,863	أسهم مسعرة
-	2,280	أسهم غير مسعرة
-	845	سندات شركات غير مسعرة
-	70,584	صناديق
-	83,572	

بتاريخ 1 يناير 2018، قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثمارات متاحة للبيع بمبلغ 70,137 دينار كويتي لتصبح استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

قامت المجموعة خلال السنة بشراء سندات شركات غير مسعرة وغير مكفولة بضمان لبنك برقان مقابل 15,000 دينار كويتي (2017: لا شيء). تحمل السندات فائدة بنسبة 4.125% وتستحق في ديسمبر 2021.

7. قروض وسلفيات للعملاء

2017	2018	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
188,743	173,478	قروض صناعية ذات أسعار فائدة تشجيعية
174,488	176,632	قروض وسلفيات ذات أسعار فائدة تجارية
363,231	350,110	
(17,792)	(17,515)	ناقصاً: مخصصات عامة ومحددة
345,439	332,595	

فيما يلي بيان بالحركة على المخصصات:

الإجمالي	القروض التجارية		القروض الصناعية				
	الإجمالي	عامة	محددة	الإجمالي	عامة	محددة	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
17,792	14,746	14,565	181	3,046	3,012	34	الرصيد في 1 يناير 2018
14,674	3,036	12	3,024	11,638	(194)	11,832	المحمل خلال السنة
(14,951)	(3,085)	-	(3,085)	(11,866)	-	(11,866)	قروض مشطوبة
17,515	14,697	14,577	120	2,818	2,818	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2018



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

الإجمالي	القروض التجارية		القروض الصناعية				
	الإجمالي	عامة	محددة	الإجمالي	عامة	محددة	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
30,580	15,946	15,709	237	14,634	14,220	414	الرصيد في 1 يناير 2017
10,164	8,265	(26)	8,291	1,899	279	1,620	المحمل خلال السنة
-	(703)	(1,118)	415	703	(11,487)	12,190	تحويلات
(22,952)	(8,762)	-	(8,762)	(14,190)	-	(14,190)	قروض مشطوبة
17,792	14,746	14,565	181	3,046	3,012	34	الرصيد في 31 ديسمبر 2017

يستند تحليل المخصصات المذكورة أعلاه إلى متطلبات بنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم تكوين مخصص عام بعد أدنى بنسبة 1 % على التسهيلات الائتمانية النقدية و 0.5% على التسهيلات الائتمانية غير النقدية بالصافي بعد فئات الضمانات المحددة التي تسري عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد. يتضمن المخصص العام المذكور أعلاه على التسهيلات الائتمانية النقدية ويشمل مبلغ 14,007 ألف دينار كويتي زيادة عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي (2017: 14,007 ألف دينار كويتي). يُدرج المخصص المتعلق بالتسهيلات الائتمانية غير النقدية والبالغ قيمتها 2,248 ألف دينار كويتي (2017: 2,514 ألف دينار كويتي)، ضمن المطلوبات الأخرى.

المخصصات التي تم احتسابها وفقاً لمتطلبات الإرشادات الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما في 31 ديسمبر 2018 بلغت 17,515 ألف دينار كويتي والتي تزيد عن خسائر الائتمان المتوقعة التي تم احتسابها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وطبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي والبالغة 7,553 ألف دينار كويتي.

8. استثمارات في شركات زميلة

القيمة الدفترية		نسبة الملكية		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	
2017	2018					
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	2017	2018			
3,881	3,811	%30	%30	إنتاج وتعبئة مياه الشرب	دولة الكويت	شركة تعبئة مياه الروضتين - ش.م.ك.م.
1,465	1,483	%30	%30	إنتاج مادة P.E.T	دولة الكويت	شركة قاروه لمنتجات البّي.آي.تي - ش.م.ك.م.
1,297	1,394	%20	%20	إنشاء مصانع إنتاج الغاز	دولة الكويت	شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية - ش.م.ك.م.
6,643	6,688					

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف للشركات الزميلة، والتي لم يتم تعديلها بالنسبة التي تملكها المجموعة، 31,258 ألف دينار كويتي و8,190 ألف دينار كويتي و2,143 ألف دينار كويتي و1,162 ألف دينار كويتي على التوالي (2017): الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف بمبلغ 31,228 ألف دينار كويتي و8,471 ألف دينار كويتي و1,901 ألف دينار كويتي و1,096 ألف دينار كويتي على التوالي).

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، بلغت حصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة وتوزيعات الأرباح الموزعة من قبل الشركات الزميلة للمجموعة 341 ألف دينار كويتي و296 ألف دينار كويتي على التوالي (2017): 341 ألف دينار كويتي و296 ألف دينار كويتي على التوالي).

9. ممتلكات وآلات ومعدات

الإجمالي	أخرى	مباني	أراضي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
التكلفة				
15,702	2,962	9,068	3,672	الرصيد في 1 يناير 2017
2,557	2,393	164	-	إضافات
18,259	5,355	9,232	3,672	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
46	46	-	-	إضافات
18,305	5,401	9,232	3,672	الرصيد في 31 ديسمبر 2018
الاستهلاك المتراكم				
11,759	2,798	8,961	-	الرصيد في 1 يناير 2017
180	166	14	-	المحمل على السنة
11,939	2,964	8,975	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
547	525	22	-	المحمل على السنة
12,486	3,489	8,997	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2018
القيمة الدفترية				
5,819	1,912	235	3,672	في 31 ديسمبر 2018
6,320	2,391	257	3,672	في 31 ديسمبر 2017



10. القروض

أ. قروض لأجل

في أغسطس 2017، حصل البنك على قرض متوسط الأجل بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي من أحد البنوك الأجنبية، ويحمل القرض سعر فائدة ليبور شهرية بالإضافة إلى هامش بنسبة 1.50 %. يعاد تحديد الفائدة بصورة شهرية، ويستحق القرض السداد في شهر أغسطس 2020. وكما في 31 ديسمبر 2018، بلغ سعر الفائدة الفعلي لهذا القرض 3.85 %. كما في 31 ديسمبر 2018، كان الرصيد القائم يعادل 15,165 ألف دينار كويتي (2017: 15,087 ألف دينار كويتي).

خلال شهر مايو 2018، حصل البنك على قرض متوسط الأجل بمبلغ 45 مليون يورو من بنك أجنبي. يحمل القرض سعر ثابت بنسبة 1.05 %، ويستحق القرض السداد في شهر مايو 2021. كما في 31 ديسمبر 2018، بلغ الرصيد القائم 15,599 ألف دينار كويتي (2017: 12,593 ألف دينار كويتي).

وفي شهر أكتوبر 2018، حصل البنك على قرض متوسط الأجل بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي من أحد البنوك الأجنبية، ويحمل القرض سعر فائدة ليبور شهرية بالإضافة إلى هامش بنسبة 1.35 %. يعاد تحديد الفائدة بصورة شهرية. وكما في 31 ديسمبر 2018، بلغ سعر الفائدة الفعلي لهذا القرض 3.85 %، ويستحق القرض السداد في أكتوبر 2021. كما في 31 ديسمبر 2018، كان الرصيد القائم يعادل 15,165 ألف دينار كويتي.

في نوفمبر 2015، حصل البنك على تسهيلات قرض متوسط الأجل بقيمة 50 مليون دولار أمريكي من بنك أجنبي. يحمل القرض سعر فائدة ليبور لمدة شهر واحد بالإضافة إلى فائدة بنسبة 1.20 %. يتم إعادة تحديد الفائدة كل شهر. كما في 31 ديسمبر 2018، كان معدل الفائدة الفعلي لهذا القرض هو لا شيء (2017: 2.752 %) سنوياً. في نوفمبر 2018 استحققت تسهيلات القرض (2017: 15,087 ألف دينار كويتي).

ب. قرض من حكومة دولة الكويت

تمثل تسهيلات ائتمانية متجددة بمبلغ 300 مليون دينار كويتي تم منحها من قبل حكومة دولة الكويت بموجب القانون رقم 43 لسنة 2007 الصادر في 1 يوليو 2007 على أساس نفس شروط التسهيلات الائتمانية السابقة. إن هذه التسهيلات سارية لفترة 20 سنة وتستحق في 2027.

يحمل قرض حكومة دولة الكويت أسعار فائدة كالتالي:

- المبالغ التي تساوي الأرصدة القائمة والالتزامات غير المسحوبة للقروض الصناعية تحمل معدل فائدة 0.5 % سنوياً، ويتم منح القروض من قبل البنك بأسعار فائدة تشجيعية.
- يخضع الجزء غير المستخدم من القرض لسعر فائدة بالسعر السائد بين البنوك الكويتية لفترة 3 شهور.

11. حقوق الملكية

(أ) يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل نقداً من 2 مليون سهم قيمة السهم 10 دينار كويتي (2017: 2 مليون سهم قيمة السهم 10 دينار كويتي).

(ب) وفقاً لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10 % من ربح السنة إلى الاحتياطي الإجباري. تقتصر التوزيعات من الاحتياطي الإجباري على سداد توزيعات بنسبة 5 % من رأس المال المدفوع في السنوات التي تكون فيها الأرباح المرحلة غير كافية لسداد التوزيعات.

(ج) وفقاً للمادة 48 من النظام الأساسي للبنك، اقترح مجلس الإدارة تحويل مبلغ 1,163 ألف دينار كويتي (10 % من الربح) إلى الاحتياطي الاختياري عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (2017: 1,302 ألف دينار كويتي).

(د) بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، اقترح مجلس الإدارة توزيعات نقدية بنسبة 30 % بما يعادل 3 دينار كويتي للسهم (2017: 30 % بما يعادل 3 دينار كويتي للسهم). إن هذا الاقتراح خاضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة.

(هـ) يتألف احتياطي القيمة العادلة من صافي التغير المتراكم في القيم العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع المحتفظ بها من قبل المجموعة.

(و) خلال السنة، استحوذ البنك على أسهمه من أحد المساهمين في مزاد علني كما هو موضح أدناه، كجزء من تسوية القرض مع أحد المساهمين. تم رهن الأسهم كضمان مقابل القرض. قامت المجموعة بشراء أسهم خزينة خلال السنة وقدرها 89 ألف سهم بلغت قيمتها 3,163 ألف دينار كويتي.

2017	2018	
-	89,686	عدد الأسهم التي تم امتلاكها
-	4.48%	نسبتها من الأسهم المصدرة
-	3,163,000	التكلفة (دينار كويتي)
-	3,163,000	القيمة السوقية (دينار كويتي)

تم تقييم الأسهم باستخدام مدخلات المستوى 3.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

12. تكاليف الموظفين

2017	2018	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
5,020	5,087	رواتب وأجور
4,125	1,222	مكافأة نهاية الخدمة ومساهمات التأمينات الاجتماعية
1,756	1,712	منافع أخرى
10,901	8,021	

13. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اقترح مجلس الإدارة توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 276 ألف دينار كويتي تمثل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (2017: 242 ألف دينار كويتي). وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين والمنعقدة في 10 مايو 2018 مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه بمبلغ 242 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

14. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة عن طريق قسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لا توجد أسهم مخففة محتملة.

2017	2018	
12,526	11,134	صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)
2,000	1,988	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)
6.263	5.600	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (دينار كويتي)

15. معاملات مع أطراف ذات صلة

تعتبر الأطراف ذات صلة إذا كان لأحدهم القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. تتمثل الأطراف ذات الصلة في المساهمين الرئيسيين والشركات التي يمكن للمجموعة والمساهمين ممارسة تأثير هام عليها وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمجموعة. تقوم إدارة المجموعة باعتماد بنود وشروط معاملات الأطراف ذات الصلة.

بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بتاريخ بيان المركز المالي المجمع 9 أعضاء (2017: 8 أعضاء) و18 موظفًا تنفيذيًا (2017: 15 موظفًا تنفيذيًا).

فيما يلي أرصدة الأطراف ذات الصلة المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

2017	2018
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

بيان المركز المالي المجمع

424	1,211	النقد والنقد المعادل
146,296	158,099	أذونات وسندات خزانة
5,332	5,175	قروض وسلفيات للعملاء
6,643	6,688	استثمار في شركات زميلة
1,339	1,411	موجودات أخرى
13,546	18,787	ودائع العملاء
27	159	مطلوبات أخرى
300,000	300,000	قرض من حكومة دولة الكويت
3,069	3,509	الالتزامات والمطلوبات الطارئة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع

341	341	حصة من نتائج أعمال شركات زميلة
36	36	مصاريف أخرى*

* إن المصاريف الأخرى تمثل مكافآت مخصصة عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه.

تفصيل مكافآت موظفي الإدارة العليا تتمثل كالتالي:

2017	2018
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

497	475	رواتب ومزايا قصيرة الاجل
81	78	مكافأة نهاية الخدمة

تتألف الإدارة العليا للمجموعة من موظفي الإدارة الرئيسيين الذين لديهم الصلاحيات ويتولوا المسؤولية عن تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة البنك. إن مزايا الإدارة العليا تمثل المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي ونوابه الثلاثة.

16. الالتزامات والمطلوبات الطارئة

في إطار النشاط الاعتيادي لتلبية احتياجات عملاء البنك من السيولة والعملات الأجنبية ولحماية معدل سعر وإدارة تعرض البنك للتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي ولتحقيق إيرادات الرسوم، فإن المجموعة تكون طرف في عدة أدوات مالية خارج المركز المالي المجمع. تخضع هذه الأدوات المالية لقواعد الائتمان الاعتيادية والرقابة المالية وإدارة المخاطر وإجراءات الرقابة.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

(أ) أدوات مالية ذات مبالغ تعاقدية تمثل مخاطر ائتمانية

يبين الجدول التالي المبالغ التعاقدية للأدوات المالية خارج المركز المالي المجمع للمجموعة، والتي التزمت بها المجموعة لمنح الائتمان للعملاء. إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توافر الأموال للعملاء عند الطلب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان على افتراض أن تلك المبالغ تم منحها بالكامل وأن أي تأمين أو ضمان آخر ليس له قيمة. ومع ذلك، فإن إجمالي المبلغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أن بعض الالتزامات قد تنتهي أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها.

2017	2018	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
4,319	4,842	قبولات
22,249	16,645	اعتمادات مستندية
61,967	71,950	خطابات ضمان
88,535	93,437	

غالبًا، تنتهي كافة القبولات والاعتمادات المستندية خلال فترة لا تزيد عن عام واحد. إن ما نسبته 40.78 % (2017: 49.6 %) من خطابات الضمان تنتهي خلال فترة سنة واحدة.

إن المبالغ التعاقدية أو الاسمية فيما يتعلق بالأدوات المالية المينة أعلاه يتم استخدامها لاحتساب المدفوعات وهي مقياس عام لحجم الأعمال. ومع ذلك، فهي ليست مؤشرًا للتعرض لمخاطر الائتمان. إن المخاطر الائتمانية الكامنة في مثل هذه العقود، في حال عدم تمكن الطرف الثاني من السداد، تقتصر على الفرق بين القيمة التعاقدية للمعاملة وتكلفة إنجازها مع طرف آخر. تنتهي كل عقود الصرف الأجنبي خلال فترة سنة واحدة.

(ب) التزامات محتملة أخرى

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغ الالتزام المحتمل المتعلق بإحدى الشركات التابعة للبنك 467 ألف دينار كويتي (2017: 464 ألف دينار كويتي)

(ج) التزامات أخرى

في 31 ديسمبر 2018، كان لدى المجموعة التزامات متعلقة بمساهمة رأسمالية غير مستدعاة متعلقة بالاستثمارات بمبلغ 64,247 ألف دينار كويتي (2017: 46,018 ألف دينار كويتي).

17. موجودات الأمانة

إن الموجودات المدارة لصالح الغير أو المحتفظ بها على سبيل الأمانة لا يتم اعتبارها ضمن موجودات المجموعة، وبالتالي لم يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة. بتاريخ بيان المركز المالي، بلغت إجمالي مبلغ موجودات الأمانة 359,771 ألف دينار كويتي (2017: 313,303 ألف دينار كويتي).

18. إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نم الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

منهجية إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى المجموعة. قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة إدارة المخاطر، وهي المسؤولة عن تطوير سياسات إدارة المخاطر للمجموعة ومراقبتها من خلال دائرة إدارة المخاطر.

تم إعداد سياسات إدارة المخاطر بالمجموعة بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه المجموعة وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مخاطر ملائمة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعة. يتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة دورية بحيث تعكس التغيرات في ظروف السوق وأنشطة المجموعة. إن المجموعة تهدف من خلال معايير وإجراءات التدريب والإدارة لديها نحو تعزيز بيئة رقابية منضبطة وبناءة والتي يفهم كافة الموظفون من خلالها أدوارهم ومسؤولياتهم.

تشرف لجنة إدارة المخاطر لدى المجموعة على عملية مراقبة الإدارة لمدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر لديها، وتراجع مدى كفاية الإطار العام لإدارة المخاطر بالنسبة للمخاطر التي تواجه المجموعة. تقدم دائرة إدارة المخاطر الدعم إلى لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة للقيام بدورها الرقابي. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بعمل مراجعات منتظمة ومتخصصة لضوابط وإجراءات إدارة المخاطر وترفع تقارير بنتائج هذه المراجعات إلى لجنة التدقيق.

18.1 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عجز الطرف المقابل في الأداة المالية عن سداد التزاماته، وبالتالي يتسبب للطرف الآخر في تكبد خسارة مالية. لدى المجموعة سياسة ائتمان وتتم مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان بصفة مستمرة من خلال الحد من المعاملات ذات تركيز معين، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية يتمثل في القيمة الدفترية لكل من الموجودات المالية الواردة في بيان المركز المالي المجموع. إن المعلومات عن مخاطر الائتمان التي تتعلق بالأدوات المالية خارج المركز المالي المجموع تم توضيحها في الإيضاح رقم 16.

بلغ تركيز مخاطر الائتمان الخاص بالقروض والسلفيات للعملاء المتعلقة بقطاع الصناعة نسبة 52 % (2017: 50 %)، وحكومة دولة الكويت بنسبة لا شيء (2017: 8.3 %). تم بيان التوزيع الجغرافي وتركيز مخاطر الائتمان في الإيضاح رقم 18.1.1.

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لعناصر بيان المركز المالي المجموع بما في ذلك المشتقات ودون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى. تم عرض الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالإجمالي قبل تأثير أي إجراءات لتخفيف مخاطر الائتمان من خلال استخدام اتفاقيات الضمانات والمقاصة.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

2017	2018
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

التعرض لمخاطر الائتمان للبنود المتعلقة بالموجودات المالية داخل

بيان المركز المالي المجموع:

1,574	4,720	النقد والنقد المعادل
146,296	158,099	أذونات وسندات خزانة
85,404	82,625	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
-	845	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,394	-	استثمارات متاحة للبيع
-	15,000	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
345,439	332,599	قروض وسلفيات للعملاء
9,034	9,075	موجودات أخرى
589,141	602,959	الإجمالي

التعرض لمخاطر الائتمان لبنود خارج بيان المركز المالي المجموع:

4,319	4,842	قبولات
22,249	16,645	اعتمادات مستندية
61,967	71,950	خطابات ضمان
88,535	93,437	الإجمالي
677,676	696,396	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة التركيز الكبير لموجودات المجموعة بالنسبة لأي طرف مقابل فردي، ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. إن أكبر 8 قروض وسلف للعملاء قائمة كنسبة مئوية من إجمالي القروض والسلف للعملاء كما في 31 ديسمبر 2018 بلغت 47.87 % (2017: 44.58 %).

الضمانات وإجراءات تخفيف مخاطر الائتمان الأخرى

وحالة الحق في عوائد العقود والاستعانة بأشكال أخرى لحماية الإقراض وتقليل المخاطر الائتمانية. كذلك، تتضمن عقود الإقراض بنود تسمح قانوناً للبنك بإجراء مقاصة للقروض والودائع، مما يمكن البنك تجميع حسابات العملاء لدى البنك وتحويل الأرصدة الدائنة للعملاء لتغطية القروض المستحقة عليهم أو من خلال تجميد الأرصدة الدائنة لحين تسوية العميل لالتزاماته المستحقة للبنك.

إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك يتم تغطيتها بضمانات تتألف أساساً من رهن المشاريع الصناعية والأسهم والأوراق المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية والأوراق التجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

جودة الائتمان للأدوات المالية

التصنيف الداخلي لجودة الائتمان

يستخدم البنك نظام تصنيف داخلي حيث يصنف المقترضين على مقياس من 1 إلى 10. تعتبر التصنيفات من 1 إلى 4 ائتمان ممتاز ولذلك يصنف بدرجة «تصنيف ائتماني عالي» في حين تعتبر الدرجات من 5 إلى 10 ج ائتمان آخر منتظم وتصنف بدرجة «تصنيف ائتماني معياري». في حين أن الدرجات من 6 إلى 10 تمثل ائتمان متأخر السداد وغير منتظم.

يبين الجدول التالي مخاطر التعرضات الائتمانية للأدوات المالية مصنفة حسب الجودة الائتمانية من حيث الدرجة والوضع:

2018			غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها
تصنيف ائتماني عالي	تصنيف ائتماني معياري	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
37,925	127,841	165,766	قروض وسلفيات للعملاء
42,196	129,098	171,294	- قروض صناعية
80,121	256,939	337,060	- قروض تجارية
			الإجمالي

2017			غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها
تصنيف ائتماني عالي	تصنيف ائتماني معياري	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
48,904	135,535	184,439	قروض وسلفيات للعملاء
50,147	114,030	164,197	- قروض صناعية
99,051	249,565	348,636	- قروض تجارية
			الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

فيما يلي تحليل أعمار القروض والسلفيات متأخرة السداد ولكن لم تتخفص قيمتها:

2018	متأخرة السداد حتى 30 يوماً	متأخرة السداد من 31 يوماً حتى 60 يوماً	متأخرة السداد من 61 يوماً حتى 90 يوماً	متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

قروض وسلفيات للعملاء

- قروض صناعية	1,267	-	4	6,441	7,712
- قروض تجارية	750	-	-	4,400	5,150
الإجمالي	2,017	-	4	10,841	12,862
القيمة العادلة للضمانات	18,432	-	362	19,062	37,856

2017	متأخرة السداد حتى 30 يوماً	متأخرة السداد من 31 يوماً حتى 60 يوماً	متأخرة السداد من 61 يوماً حتى 90 يوماً	متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

قروض وسلفيات للعملاء

- قروض صناعية	2,921	-	75	308	3,304
- قروض تجارية	8,633	935	30	52	9,650
الإجمالي	11,554	935	105	360	12,954
القيمة العادلة للضمانات	24,199	4,939	1,985	788	31,911

فيما يلي القروض متأخرة السداد ومنخفضة القيمة بشكل فردي:

2018	إجمالي التعرضات	انخفاض القيمة	القيمة العادلة للضمانات
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

قروض وسلفيات للعملاء

- قروض صناعية	-	-	-
- قروض تجارية	188	120	-
الإجمالي	188	120	-

2017	إجمالي التعرضات	انخفاض القيمة	القيمة العادلة للضمانات
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

قروض وسلفيات للعملاء

- قروض صناعية	34	34	-
- قروض تجارية	181	181	-
الإجمالي	215	215	-

18.1.1 المركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات والمحتملة

2018	الكويت	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا الشمالية	آسيا والباسيفيك	أمريكا اللاتينية	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات							
النقد والنقد المعادل	5,134	121	326	347	4	-	5,932
أذونات وسندات الخزينة	158,099	-	-	-	-	-	158,099
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	82,625	-	-	-	-	-	82,625
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	7,712	15,443	16,432	30,885	10,548	2,552	83,572
استثمارات مدرجة بالتكلفة المخفضة	15,000	-	-	-	-	-	15,000
قروض وسلهيات للعملاء	332,595	-	-	-	-	-	332,595
استثمار في شركات زمنية	6,688	-	-	-	-	-	6,688
موجودات أخرى	9,075	-	-	-	-	-	9,075
ممتلكات وآلات ومعدات	5,819	-	-	-	-	-	5,819
إجمالي الموجودات	622,747	15,564	16,758	31,232	10,552	2,552	699,405
المطلوبات وحقوق الملكية							
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	21,531	-	2,773	-	-	-	24,304
ودائع العملاء	72,272	-	-	-	-	-	72,272
مطلوبات أخرى	20,376	-	-	-	-	-	20,376
قروض لأجل	-	30,330	15,599	-	-	-	45,929
قرض من حكومة دولة الكويت	300,000	-	-	-	-	-	300,000
حقوق الملكية	236,524	-	-	-	-	-	236,524
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	650,703	30,330	18,372	-	-	-	699,405
قبولات واعتمادات مستندية وخطابات ضمان	82,592	4,994	3,726	-	2,125	-	93,437

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

الإجمالي	أمريكا اللاتينية	أمريكا	آسيا والباسيفيك	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي	الكويت	2017
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
								الموجودات
1,998	-	-	2	617	344	230	805	النقد والنقد المعادل
146,296	-	-	-	-	-	-	146,296	أذونات وسندات الخزينة
85,404	-	-	-	-	-	-	85,404	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
70,137	2,674	8,150	24,186	14,562	15,910	-	4,655	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
345,439	-	-	-	-	-	-	345,439	استثمارات مدرجة بالتكلفة المخفضة
6,643	-	-	-	-	-	-	6,643	قروض وسلفيات للعملاء
9,034	-	-	-	-	-	-	9,034	استثمار في شركات زعمية
6,320	-	-	-	-	-	-	6,320	موجودات أخرى
671,271	2,674	8,152	24,803	14,906	16,140	-	604,596	ممتلكات وآلات ومعدات
								إجمالي الموجودات
14,456	-	-	-	-	4,587	1,207	8,662	المطلوبات وحقوق الملكية
57,331	-	4	-	-	-	-	57,327	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
22,097	-	-	-	-	-	-	22,097	ودائع العملاء
42,767	-	-	-	-	12,592	30,175	-	مطلوبات أخرى
300,000	-	-	-	-	-	-	300,000	قروض لأجل
234,620	-	-	-	-	-	-	234,620	قروض من حكومة دولة الكويت
671,271	-	4	-	-	17,179	31,382	622,706	حقوق الملكية
88,535	-	2,151	151	7,968	6,640	-	71,625	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
								قبولات واعتمادات مستندية وخطابات ضمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

18.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تتمثل في مخاطر مواجهة المجموعة لصعوبة توفير الأموال لمقابلة الالتزامات. قد تنتج مخاطر السيولة كذلك من عدم القدرة على بيع موجودات مالية بشكل سريع وبقيمة مقاربة لقيمتها العادلة.

يلخص الجدول أدناه تحليل استحقاقات المطلوبات المالية للمجموعة. وقد تم تحديد مواعيد استحقاق المطلوبات على أساس الفترة المتبقية لتواريخ الاستحقاقات التعاقدية بتاريخ بيان المركز المالي المجموع. الاستحقاقات الفعلية يمكن أن تختلف عن الاستحقاقات المبينة أدناه، حيث قد يكون للمقترضين الحق في دفع التزاماتهم في وقت مبكر سواء بغرامات السداد المبكر أو بدونها، وقد تدفع ودائع العملاء عند الطلب.

فيما يلي تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2018:

أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
24,179	-	-	-	-	24,179
62,471	357	9,710	-	-	72,538
-	-	20,378	-	-	20,378
-	-	-	48,685	-	48,685
-	-	-	-	318,318	318,318
86,650	357	30,088	48,685	318,318	484,098
المطلوبات المالية غير المخصصة					
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى					
ودائع العملاء					
مطلوبات أخرى					
قروض لأجل					
قرض من حكومة دولة الكويت					
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصصة					

فيما يلي تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2017:

أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
14,469	-	-	-	-	14,469
54,733	350	2,274	-	-	57,357
-	-	22,097	-	-	22,097
-	-	28,087	15,991	-	44,078
-	-	-	-	316,157	316,157
69,202	350	52,458	15,991	316,157	454,158
المطلوبات المالية غير المخصصة					
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى					
ودائع العملاء					
مطلوبات أخرى					
قرض لأجل					
قرض من حكومة دولة الكويت					
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصصة					

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

يوضح الجدول التالي تاريخ الانتهاء التعاقدي لاستحقاق المطلوبات الطارئة للبنك:

2018	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

المطلوبات الطارئة 9,860 17,079 23,889 42,408 201 93,437

2017	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

المطلوبات الطارئة 16,112 8,850 32,364 31,209 - 88,535

فيما يلي تحليل الاستحقاقات لبنود الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة على أساس ترتيبات السداد التعاقدية:

2018	أقل من سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

الموجودات				
النقد والنقد المعادل	5,932	-	-	5,932
أذونات وسندات الخزنة	81,849	62,750	13,500	158,099
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	82,625	-	-	82,625
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	845	82,727	83,572
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	-	15,000	-	15,000
قروض وسلفيات للعملاء	169,738	94,106	68,751	332,595
استثمارات في شركات زميلة	-	-	6,688	6,688
موجودات أخرى	3,262	-	5,813	9,075
ممتلكات وآلات ومعدات	-	-	5,819	5,819
إجمالي الموجودات	343,406	172,701	183,298	699,405
المطلوبات وحقوق الملكية				
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	24,304	-	-	24,304
ودائع العملاء	72,272	-	-	72,272
مطلوبات أخرى	20,376	-	-	20,376
قروض لأجل	-	45,929	-	45,929
قرض من حكومة دولة الكويت	-	-	300,000	300,000
حقوق الملكية	-	-	236,524	236,524
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	116,952	45,929	536,524	699,405
فجوة بيان المركز المالي المجمع	226,454	126,772	(353,226)	-

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

2017	أقل من سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات				
النقد والنقد المعادل	1,998	-	-	1,998
أذونات وسندات الخزانة	32,569	95,977	17,750	146,296
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	85,404	-	-	85,404
استثمارات متاحة للبيع	-	1,394	68,743	70,137
قروض وسلفيات للعملاء	190,548	79,582	75,309	345,439
استثمارات في شركات زميلة	-	-	6,643	6,643
موجودات أخرى	8,925	-	109	9,034
ممتلكات وآلات ومعدات	-	-	6,320	6,320
إجمالي الموجودات	319,444	176,953	174,874	671,271
المطلوبات وحقوق الملكية				
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	14,456	-	-	14,456
ودائع العملاء	57,331	-	-	57,331
مطلوبات أخرى	22,097	-	-	22,097
قرض لأجل	27,680	15,087	-	42,767
قرض من حكومة دولة الكويت	-	-	300,000	300,000
حقوق الملكية	-	-	234,620	234,620
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	121,564	15,087	554,620	671,271
فجوة بيان المركز المالي المجموع	197,880	161,866	(359,746)	-

18.3 مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر أن تتأثر أرباح البنك أو رأس المال أو قدرته البنك على تلبية أنشطة العمل سلبي نتيجة التغيرات في مستوى أو التقلب في أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة وهوامش الائتمان، وأسعار السلع، وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. تكمن تلك المخاطر في الأدوات المالية المرتبطة بعملياتنا و / أو أنشطتنا متضمنة القروض الممنوحة بأسعار فائدة تجارية، والودائع والسندات وموجودات حساب التداول والمشتقات. تتمثل الغالبية العظمى من التعرض لمخاطر السوق في إدارتي الخزانة والاستثمار لدى البنك وكذلك مخاطر السوق من خلال ممتلكات الأسهم المحلية لشركة تابعة للبنك، الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية ش.م.ك. (مقفلة). تتضمن أهداف مخاطر السوق لدى إدارة المخاطر في البنك ما يلي:

- فهم ومراقبة مخاطر السوق عن طريق قياس ووضع حدود لمخاطر السوق ومراقبتها.
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقة/ التسوية
- تسهيل زيادة الأعمال ضمن إطار للرقابة والشفافية لإدارة المخاطر.
- قياس مخاطر السوق غير المتداولة ورفع تقرير بها.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

18.3.1 مخاطر العملة الأجنبية

هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيم الأدوات المالية نتيجة لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية. فيما يلي الأثر على الربح نتيجة لتغير سعر الصرف مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

2018			
العملية	معدل التغير في سعر الصرف النسبة %	الأثر على الربح ألف دينار كويتي	الأثر على الدخل الشامل الآخر ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	%±1	113.12	-
جنيه استرليني	%±1	0.29	-
يورو	%±1	18.31	-

2017			
العملية	معدل التغير في سعر الصرف النسبة %	الأثر على الربح ألف دينار كويتي	الأثر على الدخل الشامل الآخر ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	%±1	(425.71)	424.63
جنيه استرليني	%±1	0.48	-
يورو	%±1	(179.26)	146.88

فيما يلي صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية الهامة للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

2018	2017	
طويل / (قصير)	طويل / (قصير)	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
11,312	(108)	دولار أمريكي
(1,831)	(3,238)	يورو
29	48	جنيه استرليني
58	58	درهم إماراتي
121	275	أخرى
9,689	(2,965)	

18.3.2 مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمالات تغير أسعار الفائدة والتي قد تؤثر على قيمة الأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التوافق أو الفجوات في المبالغ بين الموجودات والمطلوبات لبيان المركز المالي المجمع التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها في فترة معينة. يبين الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر سعر الفائدة. وبناءً عليه، تم عرض الأدوات المالية ذات العائد الثابت وفقاً لتاريخ استحقاقها، أما الأدوات المالية ذات العائد المتغير فقد تم عرضها وفقاً للمدة المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير القادم.

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

معدل/ نطاق سعر الفائدة	الإجمالي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	أقل من سنة واحدة	2018
							ألف دينار كويتي
							الموجودات
% 0.000 - % 0.295	5,932	187	-	-	-	5,745	النقد والنقد المعادل
% 2.300 - % 2.434	158,099	-	13,500	62,750	81,849	أذونات وسندات الخزينة	
% 2.000 - % 2.264	82,625	-	-	-	82,625	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	
-	83,572	82,727	-	845	-	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
% 4.125 - % 4.125	15,000	-	-	15,000	-	استثمارات مدرجة بالتكلفة الطفاة	
% 3.500 - % 4.511	332,595	(17,516)	75,071	91,670	183,370	قروض وسلفيات للعملاء	
-	6,688	6,688	-	-	-	استثمار في شركات زميلة	
-	9,075	9,075	-	-	-	موجودات أخرى	
-	5,819	5,819	-	-	-	ممتلكات وآلات ومعدات	
	699,405	86,980	88,571	170,265	353,589	إجمالي الموجودات	
							المطلوبات وحقوق الملكية
% 0.974 - % 0.200	24,304	-	-	-	24,304	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	
% 1.224 - % 0.600	72,272	-	-	-	72,272	ودائع من العملاء	
-	20,376	20,376	-	-	-	مطلوبات أخرى	
% 2.642 - % 0.600	45,929	-	-	15,165	30,764	قروض لأجل	
% 0.718 - % 0.500	300,000	-	247,234	-	52,766	قروض من حكومة دولة الكويت	
-	236,524	236,524	-	-	-	حقوق الملكية	
	699,405	256,900	247,234	15,165	180,106	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	
		(169,920)	(158,663)	155,100	173,483	فجوة البنود داخل نطاق بيان المركز المالي المجموع	
		-	169,920	328,583	173,483	فجوة حساسية معدل الفائدة التراكمي	

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

معدل/ نطاق سعر الفائدة	الإجمالي	ألف دينار كويتي	بنود لا تحمل فائدة	ألف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات	ألف دينار كويتي	من سنة إلى 5 سنوات	ألف دينار كويتي	أقل من سنة واحدة	2017
الموجودات										
% 0.595 - % 0.135	1,998		147		-		-		1,851	النقد والنقد العادل
% 2.001 - % 1.778	146,296		-		17,750		95,977		32,569	أذونات وسندات الخزنة
% 1.952 - % 1.933	85,404		-		-		-		85,404	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
% 11.930 - % 8.610	70,137		64,491		-		627		5,019	استثمارات متاحة للبيع
% 4.385 - % 3.598	345,439		(17,792)		94,464		74,855		193,912	قروض وسلفيات للعملاء
-	6,643		6,643		-		-		-	استثمار في شركات زميلة
-	9,034		9,034		-		-		-	موجودات أخرى
-	6,320		6,320		-		-		-	ممتلكات وآلات ومعدات
	671,271		68,843		112,214		171,459		318,755	إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية										
% 0.466 - % 0.607	14,456		-		-		-		14,456	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
% 0.514 - % 1.526	57,331		27,162		-		-		30,169	ودائع من العملاء
-	22,097		22,097		-		-		-	مطلوبات أخرى
% 1.632 - % 2.950	42,767		-		-		-		42,767	قروض لأجل
% 0.562 - % 0.597	300,000		-		285,456		-		14,544	قروض من حكومة دولة الكويت
-	234,620		234,620		-		-		-	حقوق الملكية
	671,271		283,879		285,456		-		101,936	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
			(215,036)		(173,242)		171,459		216,819	فجوة البنود داخل نطاق بيان المركز المالي المجموع
			-		215,036		388,278		216,819	فجوة حساسية معدل الفائدة التراكمي

إن تأثير 1 % من إجمالي التغير في صافي الفائدة على المدى الطويل يبلغ 1,732 ألف دينار كويتي (2017: 2,150 ألف دينار كويتي).

18.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

وهي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مؤشر السوق وأسعار الأسهم المنفردة. فيما يلي الأثر على الأرباح أو الخسائر (2017: الدخل الشامل الآخر) نتيجة للتغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (2017: متاحة للبيع) وذلك نتيجة للتغيرات المحتملة والمعمولة لمؤشرات الأسهم، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى:

2017	2018
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

التغير في مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية

أثر تغير المؤشر بنسبة 10% على المحفظة الاستثمارية

± 986

± 952

يتم الاحتفاظ باستثمارات المجموعة الجوهرية الأخرى في محافظ متنوعة والتي تستثمر في أوراق مالية متنوعة ولا يقتضي قياس أداءها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

18.3.4 مخاطر التشغيل

تنشأ مخاطر التشغيل من إخفاق الأنظمة الآلية والأخطاء البشرية وعمليات الاحتيال أو العمليات الخارجية. عند إخفاق أنظمة الرقابة الداخلية، قد تسبب مخاطر التشغيل في الأضرار بسمعة البنك أو قد يكون لها آثار قانونية أو تشريعية أو قد تؤدي إلى خسائر مالية. بالرغم من أن البنك لا يستطيع منع المخاطر التشغيلية، ألا أنه يستطيع إدارة هذه المخاطر من خلال أنظمة الضبط الداخلية والتي تشمل الفصل بين المهام وتقييد الدخول إلى الأنظمة الآلية وتحديد الصلاحيات وإجراء التسويات وتدريب وتقييم الموظفين واستخدام التدقيق الداخلي.

19. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم استلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل التزام في معاملة اعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ التقييم. ومن المفهوم ضمناً في تعريف القيمة العادلة افتراض الاستمرارية لأعمال المجموعة وعدم وجود نية أو حاجة لتصفية أو تقليص عملياتها بشكل مادي أو الدخول في معاملات بشروط غير ملائمة.

يتطلب ذلك الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة حسب المستوى باستخدام تسلسل القيمة العادلة التالي:

- الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة (المستوى الأول).
- مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى الأول التي يمكن قياسها للموجودات والمطلوبات بطريقة مباشرة (مثال: الأسعار) أو غير مباشرة (مثال: مشتقة من الأسعار) (المستوى الثاني).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

- مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تعتمد على بيانات الأسواق التي يمكن قياسها (مدخلات غير قابلة للقياس) (المستوى الثالث).

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة على أساس قياس القيمة العادلة باستخدام المستوى الأول والتي تمثل أسعار السوق المعلنة السائدة بتاريخ البيانات المالية. تم تحديد القيمة العادلة للصناديق على أساس قياس القيمة العادلة باستخدام المستوى الثاني والمستمدة بعد تطبيق الخصم من القيمة السوقية لصافي قيمة موجودات الصناديق المفصح عنها من قبل مديري الاستثمار. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، لم يكن هناك تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة.

إن الجدول التالي يبين موجودات والتزامات المجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة للسنة الحالية والسنة المقارنة:

2018	المستوى الأول ألف دينار كويتي	المستوى الثاني ألف دينار كويتي	المستوى الثالث ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
أسهم مسعرة	9,863	-	-	9,863
أسهم غير مسعرة	-	-	2,280	2,280
سندات شركات غير مسعرة	-	845	-	845
صناديق	-	70,584	-	70,584
الإجمالي	9,863	71,429	2,280	83,572

2017	المستوى الأول ألف دينار كويتي	المستوى الثاني ألف دينار كويتي	المستوى الثالث ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
سندات الشركات غير مسعرة	-	-	1,394	1,394
أسهم مسعرة	9,524	-	-	9,524
صناديق	-	57,150	-	57,150
الإجمالي	9,524	57,150	1,394	68,068

كما في 31 ديسمبر، كانت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء ما ورد أعلاه لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية. انخفض رصيد السندات عام 2018 بمبلغ 549 ألف دينار كويتي (2017: 126 ألف دينار كويتي) بسبب الدفعات المستلمة. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الموضحة سابقاً غير موضوعية في طبيعتها وتتأثر بشكل جوهري بالافتراضات ومعدلات الخصم المستخدمة. فيما يلي ملخص بطرق التقييم والافتراضات المستخدمة لتقدير القيمة العادلة:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

(أ) أدوات مالية أخرى مدرجة بالمركز المالي

يتم تقدير القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى المدرجة ببيان المركز المالي المجمع لتعادل قيمتها الدفترية بسبب طبيعتها قصيرة الأجل و/ أو لأنها تحمل سعر عائد متغير.

(ب) أدوات مالية خارج المركز المالي

لا يتطلب تعديلات للقيمة العادلة فيما يتعلق بالأدوات المالية المتعلقة بالائتمان خارج بنود بيان المركز المالي المجمع، والتي تتضمن قبولات واعتمادات مستندية وضمانات وتعهدات لمنح تسهيلات، حيث أن الإيراد المستقبلي يعكس مادي الرسوم والعمولات التعاقدية التي صرفت بالفعل بتاريخ بيان المركز المالي المجمع لاتفاقيات بنفس الوضع والاستحقاق الائتماني. تم عمل مخصصات محددة فيما يتعلق بمعاملات الأفراد التي تم تحديد احتمال تكبدها الخسائر، ومثل تلك المخصصات يتم إدراجها ضمن المطلوبات الأخرى.

20. إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من إلزام المجموعة بمتطلبات رأس المال الرقابي إن المجموعة تحتفظ بتصنيفات إئتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة بهدف دعم أعماله وتعظيم القيمة للمساهمين. تراقب إدارة المجموعة معدل كفاية رأس المال، ونسبة الرفع المالي، واستخدام مختلف مستويات رأس المال النظامي بانتظام وتنظيمها تعليمات لجنة بازل الخاصة بالإشراف على الأعمال المصرفية التي يطبقها البنك المركزي.

إن معدلات رأس المال النظامي وكفاية رأس المال المحتسبة وفقا لبازل 3 كما نص عليها تميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ / 336 / 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 موضحة بالجدول التالي:

2017	2018	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
565,635	574,050	الموجودات المرجحة بالمخاطر
73,532	74,627	اجمالي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب
225,322	230,522	حقوق المساهمين (CET 1)
6,620	6,709	رأس مال الشريحة الثانية
231,942	237,231	
%39.84	%40.16	معدل كفاية رأس المال - حقوق المساهمين
%39.84	%40.16	معدل كفاية رأس المال - الشريحة الأولى
%41.01	%41.33	معدل كفاية رأس المال بفهمه الشامل



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

يتم احتساب معدل الرفع المالية للمجموعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018 وفقا للتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب / 342 / 2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

2017	2018	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
225,322	230,522	رأس مال الشريحة 1
741,951	772,734	إجمالي التعرض
%30.37	%29.83	معدل القدرة المالية

21. أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

أدى أثر هذا التغير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 إلى ارتفاع الأرباح المرحلة بمبلغ 5,994 ألف دينار كويتي وانخفاض احتياطي القيمة العادلة بمبلغ 6,061 ألف دينار كويتي كما يلي:

احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المرحلة	
6,061	28,054	الرصيد الختامي طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017
		التأثير على الرصيد الافتتاحي من إعادة التصنيف وإعادة القياس:
(6,061)	6,061	إعادة تصنيف استثمارات في أوراق مالية (صناديق وأسهم) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
		تأثير على الرصيد الافتتاحي من تحقق خسائر الائتمان المتوقعة من موجودات مالية بخلاف القروض والسلفيات إلى العملاء
-	(67)	خسائر الائتمان المتوقعة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
(6,061)	5,994	إجمالي التعديل الانتقالي عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018
-	34,048	الرصيد الافتتاحي طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018

تصنيف الموجودات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018

يوضح الجدول التالي مطابقة فئات القياس الأصلية والقيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 وفئات القياس الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات المالية لدى المجموعة كما في 1 يناير 2018.

القيمة الدفترية الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة	القيمة الدفترية الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	الموجودات المالية
1,998	-	1,998	التكلفة المطفأة	القروض والسلفيات	النقد والنقد المعادل
146,296	-	146,296	التكلفة المطفأة	القروض والسلفيات	سندات وأذونات الخزينة
85,387	(17)	85,404	التكلفة المطفأة	القروض والسلفيات	الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
345,439	-	345,439	التكلفة المطفأة	القروض والسلفيات	قروض وسلفيات إلى العملاء
57,150	-	57,150	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	استثمارات متاحة للبيع	استثمارات في الصناديق
2,069	-	2,069	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	استثمارات متاحة للبيع	استثمارات في أسهم غير مسعرة
9,524	-	9,524	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	استثمارات متاحة للبيع	استثمارات في أسهم مسعرة
1,344	(50)	1,394	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	استثمارات متاحة للبيع	استثمارات في سندات الشركات
9,034	-	9,034	التكلفة المطفأة	القروض والسلفيات	موجودات أخرى
658,241	(67)	658,308			إجمالي الموجودات المالية

لم يؤد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى أي تغيير في تصنيف أو قياس المطلوبات المالية.

لم يؤد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى أي تغيير في قياس القروض والسلفيات. وتدرج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً أي مبالغ مشطوبة والمخصص المحتسب لانخفاض القيمة. يستند المخصص المحتسب لانخفاض القيمة إلى متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصصات.

يطابق الجدول التالي مخصصات انخفاض القيمة الختامية للموجودات المالية باستثناء القروض والسلفيات والمحددة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017 مع مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحية المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018.

مخصص انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 في 31 ديسمبر 2017	إعادة القياس	خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018
-	67	67
-	67	67

موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة

22. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام السنة السابقة بحيث تتوافق مع عرض السنة الحالية. لم يكن لإعادة التصنيف المشار إليها أي تأثير على صافي الدخل أو إجمالي حقوق الملكية للمجموعة.

دليل البنك



بنك الكويت الصناعي

رئيس مجلس الإدارة
السيد / مصعب سالم النصف
22337602 - 22337603

الرئيس التنفيذي
السيد / علي عبد النبي خاجة
22337611

نائب الرئيس التنفيذي - التمويل والاستثمار

السيد / جواد حسين القلاف
22337888

مدير دائرة المتابعة

السيد / فاضل عباس ما حسين
22337100

مدير دائرة المشاريع

السيدة / ايمان نوري السلامة
22337408

مدير محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة

السيد / عبد الله مرزب العتيبي
22337188

مدير محفظة التمويل الزراعي

السيد / أسامة محمد العثمان
22337700

مدير محفظة تمويل الصناعة

وفقا للشريعة الإسلامية

السيدة / ايمان نوري السلامة
22337408

مدير دائرة التدقيق الداخلي

السيد / عبد الكريم مختار إبراهيم
22337345

رئيس وحدة الرقابة المالية

السيد / عماد جبريل سلمان
22337078

مساعد مدير دائرة الائتمان المساند

السيد / محمد عبد الله الصايغ
22337512

مدير دائرة البحوث

السيد / جاسم عبد العزيز العمار
22337300

مدير دائرة العمليات المصرفية

السيدة / شوقية محمد توفقي
22337003

قسم الاعتمادات

22337058

قسم القروض الصناعية

22337018

قسم الحسابات الجارية

22337038

قسم التمويل التجاري

22337005

قسم إدارة المحافظ

22337049

قسم الاتصالات

22337194

مدير دائرة الشؤون الإدارية

السيد / بسام سليمان بورسلي
22337901

قسم الإعلام والتدريب

22337950

قسم شؤون الموظفين

22337931

قسم الخدمات العامة

22337909

قسم السجل العام

22337944

قسم الاعلام والتسويق

22337939

رئيس وحدة الالتزام

السيد / يوسف جميل الحميري
22337015

وحدة الإفصاح

22337015

مدير دائرة المحاسبة

السيدة / لولوة محمد العتال
22337355

مدير دائرة الاستثمار المباشر والترويج

السيد / جمال بدر الرميح
22337800

مدير دائرة التمويل التجاري

السيد / عبدالعزيز محمد قبازرد
22337557

مدير دائرة الخزينة والأوراق المالية

السيد / نواف يوسف المنيفي
22337070

المستشار القانوني - الدائرة القانونية

السيد / أشرف سلام
22337203

مدير دائرة إدارة المخاطر

السيد / باسكار ماجومدار
22337420

رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الآنسة / هنادي عبد الرضا جمعة
22337505

مساعد مدير دائرة تقنية المعلومات

السيد / باسل سامي البدر
22337636

أمين سر مجلس الإدارة

السيد / خالد محمد الحمود
22337575



ص.ب: 3146 الصفاة 13032 , الكويت برقياً: بنك صناعي - الكويت

تلفون: 1844446 - 22337000 - (+965)

فاكس 22462057 - (+965) - تلكس: 22582 - 22469

دليل البنك الصناعي على صفحات الانترنت: www.ibkuwt.com

ibk@ibkuwt.com

